

دليل المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب 'ديغنيٲي'

# التعاون المشترك بين الأطباء والمحامين عند توثيق التعذيب في بلدان شمال أفريقيا

بقلم ماري براشولت وإيلنا سوندير غارد



دليل المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب 'ديغنيستي'

# التعاون المشترك بين الأطباء والمحامين عند توثيق التعذيب في بلدان شمال أفريقيا

بقلم ماري براشولت وإيلنا سوندير غارد



# الفهرس

05	المقّمة
06	الغرض من هذا الدليل
06	الفئة المستهدفة
07	مضمون الدليل
08	الجهات المساهمة في إعداد الدليل
09	الباب الأول: التعاون المشترك بين المحامين والأطباء
10	1.1 مزايا التعاون المشترك
11	2.1 تحديات التعاون المشترك
12	3.1 تحديات محددة عند توثيق التعذيب
15	الباب 2: المعايير الأخلاقية
16	1.2 المدونات الأخلاقية الخاصة بالأطباء
17	2.2 المدونات الأخلاقية للمحامين
21	الباب 3: المشاغل الأمنية والمخاطر وتدابير التخفيف
22	1.3 المخاطر والأمن
24	2.3 تحليل المخاطر وعوامل التخفيف
26	3.3 الموازنة بين المخاطر والفوائد
26	4.3 الحق في الحماية
29	الباب 4: التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة
30	1.4 الإطار الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان
32	2.4 التعريف القانوني للتعذيب وحظره
39	3.4 حظر المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة
40	4.4 الضعف
45	الباب 5: طرق التعذيب وآثاره
46	1.5 طرق التعذيب
47	2.5 معرفة السياق
50	3.5 آثار التعذيب
56	4.5 الاتساق

59	الباب 6: المقابلة
60	1.6 الغرض من المقابلة والمعلومات الواجب جمعها
61	2.6 كيف تقرّر-ين ما إذا كنت تريد-ين إجراء مقابلة
61	3.6 أسس المقابلة
64	4.6 المبادئ الأخلاقية الرئيسية
66	5.6 التعامل مع الناجي-ة أثناء المقابلة
68	6.6 إجراء المقابلة
71	7.6 الخطوات التالية
73	الباب 7: قصة متسلسلة ومترابطة ومفصلة
74	1.7 تنظيم الملاحظات والمعلومات
75	2.7 كتابة القصة
76	3.7 تقييم القصة والمعلومات استنادا إلى معايير التوثيق الجيد
79	الباب 8: مواد إضافية للقراءة: التوثيق الطبي للتعذيب
80	1.8 العلامات المبكرة لعقاييل التعذيب
81	2.8 التطرق إلى التعذيب في المقابلة
82	3.8 الحصول على القصة
83	4.8 وصف الأعراض
84	5.8 الفحص الجسدي
85	6.8 فحص الصحة العقلية
86	7.8 وصف النتائج
87	8.8 إعداد السجل الطبي
87	9.8 إرشادات بروتوكول أسطنبول حول كيفية كتابة تقرير طبي
89	الباب 9: التماس العدالة للناجين من التعذيب
90	1.9 الدعم والمشورة القانونية للضحايا
93	2.9 أدلة التعذيب و/أو سوء المعاملة
97	3.9 الوصول إلى العدالة وغيرها من أشكال جبر الضرر
99	4.9 خيارات التظلم
105	الباب 10: ملاحظات ختامية
106	1.10 نهج التوثيق القائم على الضحية
106	2.10 الأغراض المختلفة للتوثيق
107	3.10 الحدود الأساسية والسعي نحو تحقيق الأفضل
108	4.10 الرعاية الذاتية

## المقدمة

يركز هذا الدليل الذي تولّى إعداده كلّ من المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب "ديغني" وبعض المنظمات غير الحكومية الشريكة له في شمال أفريقيا، على عملية التوثيق التي يجريها المهنيون الصحيون والقانونيون العاملون بشكل مستقل عن الدولة الذين قد يلتجئ إليهم الناجون من التعذيب للحصول على العلاج أو المشورة القانونية. يعتبر التعذيب حدثاً صادماً للناجين منه، الذين غالباً ما يعانون من تبعات صحية خطيرة عقب الواقعة مباشرة وقد يعانون، في أسوأ الحالات، من مضاعفات جسدية و/ أو نفسية طويلة الأمد. ومن المحتمل أن يؤثر ذلك سلباً على أفراد الأسرة، لا سيما الأطفال الذين لم يعد في وسع والديهم الاضطلاع بدور الأبوة والأمومة كما ينبغي، وعلى المجتمع المحلي الموسع والمجتمع ككل.

مع الأسف، تواصل السلطات في شمال أفريقيا حتى الآن استخدام التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في العديد من الأماكن والمواقف لغرض انتزاع الاعترافات والمعلومات من الإرهابيين المشتبه بهم وممارسة التمييز والترهيب ضد مجموعات معينة من الأشخاص، على سبيل المثال، كان التعذيب أيضاً سمة مشتركة تميّزت بها النزاعات المسلحة في المنطقة، وباعتباره جريمة محظورة من الناحية المطلقة والأساسية، يثير التعذيب أسئلة قانونية تتعلق بالظلم والاستحقاقات القانونية للناجين الذين قد يطالبون مثلاً بجبر الضرر من السلطات الوطنية أثناء المحاكمة.

تُعدّ الجهود الجماعية لتوثيق التعذيب مسعى هاماً لعدة أسباب: يمكن أن يكون لسرد الناجي-ة من التعذيب لقصته-ها إلى أحد المهنيين آثار تمكينية إيجابية، وهو جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة. بالنسبة إلى منظمات حقوق الإنسان التي تناهض التعذيب، على غرار المنظمات التي ساهمت في إعداد هذا الدليل، يرتبط التوثيق ارتباطاً وثيقاً بالمناصرة وبأي محاولة لمحاسبة الجناة كما يسعى إلى تحقيق الأهداف طويلة المدى الرامية إلى منع التعذيب. ومع ذلك، يعدّ توثيق التعذيب عملية صعبة لأسباب شتى، كما هو موضح في هذا الدليل، ويستوجب الوصول والتواصل مع الناجين الذين لديهم استعداد لسرد قصتهم.

## الغرض من هذا الدليل

يهدف هذا الدليل إلى مساعدة الأطباء<sup>1</sup> والمحامين على ضمان سير عملية توثيق التعذيب بأفضل شكل ممكن. وحسب رأينا، فإنّ تحسين عمليّة التوثيق لا يقتصر على امتلاك المعارف وحسب وإنما يتطلّب أيضًا اتّخاذ المواقف الصّائبة واكتساب المهارات الفنيّة المحكمة الخاصّة بكلّ مهنة، فضلًا عن التعاون الجيد بين المهنيين.

يهدف الدليل إلى التأكيد من تقديم معلومات كافية للضحايا الذين شاركوا في مقابلة مع أخصائي صحي أو قانوني من أجل تمكينهم من اتخاذ قرار مستنير بشأن الخطوات الموالية التي سيتم على إثرها الحصول على العلاج أو تقديم المشورة القانونية أو عدم متابعة المسألة.

يتمثل الهدف المعياري الأوسع للدليل في الوصول إلى مجموعة كبيرة من المهنيين الذين قد يقابلون ناجين من التعذيب لم يسبق لهم-هن سرد قصصهم-هن بطريقة تقليديّة ولم يتمّ توثيقها بنفس الطريقة، وتشجيع المهنيين على مواصلة الجهود المشتركة لتوثيق التعذيب ومكافحته.

## الفئة المستهدفة

يستهدف هذا الدليل الأطباء والمحامين في شمال أفريقيا الراغبين في فهم الموضوع فهما دقيقا كما يستهدف الذين يعملون بشكل مستقل دون تأثير من المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية.

يستند هذا الدليل إلى المعايير ذاتها التي يقوم عليها بروتوكول اسطنبول، ويسلّط الضوء على أهميّة إمام المحامين الذين يعملون مع الناجين من التعذيب بكيفية توثيق التعذيب طبيًا وكيفية التّعرف على أعراضه الجسدية والنفسية، وعلى أهميّة إمام الأطباء غير المتخصّصين بالتّعريف القانوني للتعذيب وبكيفية التصرّف عند الاشتباه بتعرّض أحد الناجين إلى التعذيب أثناء إجراء مقابلة معه/ها.

قد يلتقي المهنيون بالناجين من التعذيب الذين يلجؤون إليهم للحصول على العلاج أو المشورة القانونية المتعلقة بالتعذيب، كما يمكنهم أيضا التّعرف إلى الناجين من التعذيب أثناء أدائهم لمهامهم الوظيفية العادية. على سبيل المثال، عندما يلجأ أحد الناجين من التعذيب إلى الطبيب للحصول على مساعدة طبية بسبب معاناته-ها من الاكتئاب دون علمه-ها أن هذا الاكتئاب ناجم عن سوء معاملة سبق أن تعرض-ت له.

تمّ تصميم الدليل ليكون أداة مرجعيّة للتدريب على التوثيق ويضمّ المعارف والمواقف والمهارات الفنيّة التي ينبغي على الفئة المستهدفة من أطباء ومحامين أن يُلمّوا بها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأطباء الشرعيّين والأخصائيين النفسيين الذين يقومون بتوثيق التعذيب بحاجة إلى تحصيل معارف متخصّصة تفوق المعارف المدرجة في هذا الدليل، إذ أنّ هذا الدليل لا يتوجّه بالأساس إلى الأطباء الشرعيّين وإنما إلى فئة الأطباء المختصّين في مجال الطبّ السريري.

1 سيتم استخدام مصطلح 'طبيب' من أجل الإشارة إلى الأطباء الممارسين لمهنة الطب في مختلف أبواب هذا الدليل.



## مضمون الدليل

امتثالاً لأحكام بروتوكول إسطنبول، يعتمد هذا الدليل على نهج عام للتوثيق، مع الإشارة في العديد من المناسبات إلى البروتوكول آنف الذكر. ويهدف هذا العمل إلى إعداد دليل يتضمّن جملة من الأمثلة والتفسيرات المرتبطة بسياق دول شمال أفريقيا، ويركّز بشكل خاص على التعاون بين الأطباء والمحامين، وينبغي أن تكون قراءة الدليل متبوعة بدورات تدريبية حول محتواه وتطبيق المهارات المدرجة به.

يتكون الدليل من عشرة أبواب. يوضّح الباب 1 مزايا وتحديات التعاون بين المجموعات المهنية، ويشرح الباب 2 المعايير الأخلاقية المهنية، ويناقش الباب 3 الاعتبارات الهامة المتعلقة بكيفية ضمان أمن الناجين من التعذيب، ويقدم الباب 4 الإطار القانوني بما في ذلك التعريف القانوني الدولي للتعذيب، ويناقش الباب 5 أساليب التعذيب الشائعة والتداعيات الطبية والاجتماعية المختلفة على الناجين من التعذيب، ويتعلق الباب 6 بالمقابلة الأولى بين المهنيّ والناجي-ة من التعذيب، بينما يقدم الباب 7 أساليب حول كيفية كتابة القصة، ويناقش البابان 8 و9 كيفية إجراء الأطباء للمزيد من الفحوص التفصيليّة وكيفية جمع المحامين للأدلة بشكل أفضل لتعزيز المساءلة، وأخيراً، تمّ أفراد الباب 10 لتقديم الملاحظات الختاميّة.

يعرض كل باب الأهداف التعليمية الخاصّة به من حيث:

- المعارف (التي يجب على المهنيّين تحصيلها)
- المواقف (التي يجب على المهنيّين الإقرار بها)
- المهارات (التي يجب على المهنيّين اكتسابها)

## الجهات المساهمة في إعداد الدليل

المؤلفتان الرئيسيتان للدليل هما الخبيرة الطبية ماري براشولت والخبيرة القانونية إيلا سونديرغارد (كلاهما عضوتان في معهد ديغنيستي). يستند مضمون هذا الدليل إلى الإسهامات الكبيرة للأفراد والشركاء الآتي ذكرهم من معهد ديغنيستي والمناقشات المجراة معهم:

### الجزائر

السيد أمين سيدهم، محامي مستقل

### مصر

المفوضية المصرية للحقوق والحريات (ECRF)  
مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف  
نضال - المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية

### ليبيا

محامون من أجل العدالة في ليبيا  
مركز رحاب

### المغرب

جمعية عدالة  
الجمعية المغربية لحقوق الانسان (AMDH)  
الجمعية الطبية لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (AMRVT)  
المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (OMDH)

### تونس

الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين (AISPP)  
الجمعية التونسية للمحامين الشبان (ATJA)  
المعهد التونسي لتأهيل الناجين من التعذيب (معهد نبراس)  
جمعية حرية بلا حدود (Liberté sans Frontière)  
الهيئة الوطنية للمحامين في تونس (ONAT)  
المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب (OCTT)

يعرب الشركاء عن امتنانهم للوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية وبرنامج الشراكة الدنماركية العربية (DAPP) التابع لوزارة الخارجية الدنماركية على الدعم المالي السخي الذي مكن من إعداد هذا الدليل.

# الباب 1: التعاون المشترك بين المحامين والأطباء

يثير التعذيب قلقاً كبيراً للمجتمع الدولي، باعتبار أنه يهيم البشرية جمعاء ويهدد معنى وجودنا و آمالنا في مستقبل أفضل.<sup>2</sup>

## مقدمة

- 1.1 مزايا التعاون المشترك
- 2.1 التحديات التي تواجه التعاون المشترك
- 3.1 تحديات إضافية في سياق توثيق التعذيب

## مقدمة

قد تختلف الآمال والاحتياجات لدى الناجين من التعذيب كل حسب وضعه/ها، مما قد يقتضي مشاركة أصناف مختلفة من المهنيين في مختلف مراحل هذا المسار. لذا، فإنّ تعاون المهنيين القائمين على متابعة الضحية يعد بالغاً للأهمية لتحقيق أفضل النتائج لصالح الضحية، خاصة وأنّ قصور التعاون والعمل المشترك قد يزيد وضع الضحية سوءاً في نهاية المطاف، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي عدم إجراء التوثيق بشكل صحيح إلى تضلُّل فرص الفوز بالقضية.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التعذيب ظاهرة بالغة التعقيد تمس جوانب مختلفة من حياة الإنسان والمجتمع، وعند التمعن فيها، يتضح أن تداعياتها قد تكون ذات طبيعة جسدية ونفسية واجتماعية، كما يمكن أن ينظر المجتمع إلى التعذيب على أنه مرتبط بمسائل هيكلية أوسع.

قد يبدو التعاون المشترك بين التخصصات أمراً سهلاً ولكنه قد لا يخلو من العقبات التي تقتضي اهتماماً خاصاً ومعارف مشتركة بين المهنيين المعنيين لتجاوزها.

بعد الاطلاع على هذا الباب، يكون المهنيون قادرين على:

- الإقرار بقيم التعاون المشترك بين التخصصات في توثيق التعذيب.
- الإقرار بأن القيم واللغة والخصائص المعتمدة في مجال ما قد تختلف عن غيرها من المجالات.
- تحديد القيم واللغة والخصائص المتصلة بمهنتهم-هن.
- اكتساب القدرة على تحديد إمكانيات التعاون المشترك بين التخصصات وخاصة بين الأطباء والمحامين في دول شمال أفريقيا وتجاوز التحديات التي تحول دون تحقيق هذا التعاون المشترك.
- اكتساب القدرة على أخذ الاختلافات والإمكانيات والتحديات بعين الاعتبار عند التعاون المشترك مع المهنيين الآخرين.

## 1.1 مزايا التعاون المشترك

نظرياً، قد تساعد رؤية العالم من زوايا مختلفة إلى الانتباه إلى مواضيع لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل العديد من الأشخاص، ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال ضرب هذا المثل الشائع:

مر ستة رجال مكفوفين بفيل. لمس أحدهم جانب الفيل ووصفه بأنه جدار واعتقد أحدهم أن ساقه كانت جذع شجرة ولمس أحدهم نابيه وظن أنه رمح واستكشف أحدهم خرطومه وتراجع فوراً إلى الخلف خوفاً من أن يكون ثعباناً وظنّ أحدهم أن الأذن كانت في الواقع مروحة، وأخيراً، اعتقد أحدهم أن ذيله هو حبل<sup>3</sup>.

يمكن اعتبار هذا المثل مجرد قصة طريفة، لكنه في واقع الأمر يشير إلى بعض النقاط المهمة: يعتمد كل شخص على تجربته الشخصية لتفسير ما يراه، ولكن تجربته الشخصية قد لا تؤثر على ما "يراه" فقط وإنما على كيفية تفاعله مع ما يُعايشه كذلك. لقد هرب الرجل الذي "رأى" ثعباناً على الفور، ولكن إذا كان نفس الرجل ينتمي إلى بلاد توجد فيها ثعابين غير سامة، لكان رد فعله مختلفاً.

ووفقاً لإحدى روايات هذه القصة، لم يحاول الرجال التوصل إلى إجماع حول ما اختبروه، بل تركوا الفيل على الفور اعتقاداً منهم أنهم قد "رأوا" جداراً وساقاً ورمحاً وثعباناً ومروحة وحبلًا. لا يبدو أن أيًا من هؤلاء يؤمن بأن كل واحد منهم قد اختبر، على نحو فردي، جزءاً من حيوان ضخم يعتبر في واقع الأمر كيانا قائماً بذاته.

نستخلص من هذه القصة أن ما يختبره كل فرد منا قد يكون في الواقع جزءاً من صورة أكبر. فإذا ما عرفنا هذه الصورة الأكبر، قد نفسر ما رأيناه بطريقة مختلفة تماماً وأكثر صواباً. ما نستخلصه من القصة أيضاً هو أننا إذا تعاوننا وتواصلنا بناء على تجاربنا الفردية، قد نكون قادرين على فهم هذه الصورة الكبيرة بشكل أفضل.

عادة ما يتدخل نوعان من المهنيين على الأقل عند توثيق حالة التعذيب، وهما المحامون والأطباء، وقد تمّ الإقرار بأهمية دور كلا المهنيين فيما يتعلق بتوثيق الحالات في بروتوكول إسطنبول، وذلك من خلال المصطلح شائع الاستخدام "التوثيق الطبي والقانوني".

يتم تدريب كل من المحامين والأطباء على طرح الأسئلة وتفسير وتوثيق ما يرونه ويسمعونه. ومع ذلك، فإن أنواع الأسئلة التي يطرحونها غالباً ما تكون مختلفة. على سبيل المثال، قد يرغب المحامي في معرفة من كان الجاني وأين وقع الحادث، في حين أن الطبيب قد يكون/تكون أكثر اهتماماً بمعرفة الأعراض التي يمر بها الشخص بعد حدوث التعذيب. لا شك أن طرح هذه الأنواع من الأسئلة والملاحظات وتبسيط الضوء على الحالة يتطلب مهارات فنيّة مختلفة لكلا المهنيين. وبالتالي، ينبغي إشراك كلا الفئتين من المهنيين على قدر المستطاع للحصول على الصورة الكاملة، كما يجب أن يتعاونوا مع بعضهم البعض ليكونوا قادرين على تفسير القصة وتأكيداتها وتقديم المساعدة اللازمة للضحية.

3 الرجال المكفوفون والفيل - ويكيبيديا [https://en.wikipedia.org/wiki/Blind\\_men\\_and\\_an\\_elephant](https://en.wikipedia.org/wiki/Blind_men_and_an_elephant)

غالباً ما يكون هناك تداخل بين المعلومات التي يجمعها المحامي-ة والطبيب-ة. وبما أن ضحايا التعذيب يتعرضون لخطر إعادة عيش الصدمة عندما يضطرون إلى سرد ما حدث لهم، من المهم محاولة تقليل عدد المرات التي يُدعى فيها الضحية إلى سرد ما حصل معه، ولعل هذا الدافع المهم يُضاف إلى بقاء الدوافع التي تجعل التعاون بين هاتين الفئتين من المهنيين ضرورياً.

## 2.1 تحديات التعاون المشترك

قد لا يكون التعاون المشترك بين التخصصات سهلاً، لكن إدراك الاختلافات بين المهن وإقرارها قد يجعل الأمر أسهل.

يتكيف المهنيون منذ بداية تدريبهم، مع المهنة التي يمارسونها فيعتادون على رؤية العالم من منظور مهنتهم من خلال الانتباه إلى الجوانب التي تعنيهم وغيض النظر عن الجوانب الأخرى فتتطور لديهم سرديات خاصة بمهنتهم، كل ذلك يحصل دون أن يشعروا به. وغالباً ما تخلق بعض العوامل تحديات ومعضلات على مستوى التعاون المشترك بين التخصصات، منها ما يلي:

**مجال التركيز:** يمتلك المهنيون مجال تركيز محدد خاص بعملهم. على سبيل المثال، ينظر المحامي-ة إلى زبائنه-ها على أنهم موكلون، في حين ينظر إليهم الطبيب-ة على أنهم مرضى، والأمر لا يقتصر على المصطلحات. فعلى سبيل المثال، قد يرغب المحامون الذين يسعون إلى تحقيق العدالة لموكليهم في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول حادثة معينة للتأكد من أن القضية موصوفة بأكبر قدر ممكن من التفاصيل، فتتضاعف بذلك فرص ربح القضية في المحكمة. ومن جهة أخرى، قد ينظر الأطباء إلى مرضاهم على أنهم في حالة من الضعف يواجهون خطر إعادة عيش الصدمة إذا ما طلب منهم رواية ما حدث لهم بشكل أكثر تفصيلاً.

**اللغة:** لكل مهنة لغتها المهنية الخاصة بها، وفي بعض الأحيان تكون هذه اللغات تقنية لدرجة أنه لا يتيسر فهمها من قبل أشخاص من خارج المهنة نفسها. لدى المحامين والأطباء لغات مهنية خاصة بهم تضم العديد من المصطلحات التقنية، وهذا لا يعني أن المهنيين في كلا المجالين قد يواجهون صعوبة في فهم اللغة المستخدمة، بل قد يعني أيضاً أنه نظراً لغياب رؤية مشتركة بينهم، فقد ينتهي الأمر بهم إلى القيام بأمور تحيد بهم عن الأهداف التي يرجون تحقيقها، واستخدام التقارير الطبية في المحكمة من بين الأمثلة على ذلك. تُكتب هذه التقارير في بعض الأحيان بلغة تقنية معقدة لا يفهمها سوى الأطباء الممارسون ويتعسر على القضاة والمحامين فهمها، وفي أسوأ الحالات، لا يتم أخذ المعلومات الواردة في التقارير بعين الاعتبار ويعزى ذلك إلى عدم فهمها بشكل صحيح. وعلى نفس النحو، يمكن أن يكون مجال تركيز التقرير الطبي خاطئاً تماماً لأن المحامي-ة لم يتمكن/تتمكن من نقل الغاية من استخدام التقرير بلغة مفهومة، كما قد يكون التقرير منقوصاً من بعض المعلومات المهمة لأن الطبيب-ة لم يدرك/تدرك أن تلك المعلومات بالتحديد كانت بالغة الأهمية. أخيراً، يجب أن ندرك أنه في بعض الأحيان، يمكن أن يستخدم كلا المهنيين نفس المصطلحات، لكنها يمكن أن تحمل معاني مختلفة، مما يجعل من التواصل بين كلا المهنيين أكثر تعقيداً.

**المنهجية:** لكل مهنة منهجياتها وتقاليدها العلمية. يركز كل من المحامين والأطباء بشدة على المقابلة، غير أن أسئلة المقابلة قد تختلف عن بعضها البعض وقد تكون الطرق التي يعتمدها كلا المهنيين لجمع المعلومات مختلفة إلى حد كبير أيضاً. من شأن محدودية الوقت والموارد أن تخلق تضارباً في كيفية تحديد الأولويات وما يجب القيام به أولاً، زيارة المكان الذي حدث فيه التعذيب أو إجراء فحص جسدي كامل للضحية.

**الأخلاق:** توجد معايير دولية تحدّد أسس عمل كل من الأطباء والمحامين، وينعكس ذلك بشكل نسبي على مختلف المعايير الأخلاقية (الباب 2). ومع ذلك، توجد معايير أخلاقية لكل من المجموعات المهنية التي تتطلب من المهنيين تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالتالي، يمكن النظر إلى توثيق التعذيب على أنه التزام أخلاقي يقع على عاتق كل من المحامين والأطباء.

من جهة أخرى، فإن المبادئ الأساسية للأخلاقيات الطبية وواجب توفير الرعاية الرحيمة ومبدأ عدم إلحاق الضرر واحترام حقوق المرضى قد تشكل تحدياً في بعض الأحيان لمهنة المحاماة، فعلى سبيل المثال، يستدعي مبدأ عدم إلحاق الضرر عدم طرح الطبيب أسئلة إضافية على المريض-ة تجنباً لخطر تعريضه-ها إلى إعادة عيش الصدمة، أو ممارسة ضغوط على المهنيين الصحيين أو مطالبتهم بموجب القانون بالكشف عن معلومات حول مريض-ة، ممّا يؤدي إلى انتهاك مبدأ السرية.

### 3.1 تحديات محددة عند توثيق التعذيب

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من تحديات ذات طابع عام تواجه التعاون المشترك بين الأطباء والمحامين، هناك بعض التحديات المحددة المتعلقة بسياق التوثيق.

#### الإطار 1.1 اللغة المهنية

من بين التحديات العمليّة التي تواجه التعاون المشترك في بعض دول شمال إفريقيا اللغة المستخدمة، إذ يتواصل الأطباء في بعض الدول باللغة الفرنسية من جهة، ويتواصل المحامون باللغة العربية من جهة أخرى. وقد تؤثر عدم الدقة في الترجمة في تقييم مدى مصداقية الضحية. وللتخفيف من وطأة هذه الوضعيّة، تم صياغة لمحة عامة عن المصطلحات الفرنسية والعربية في تونس<sup>4</sup>.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن عدم استقلالية بعض الأطباء السريريين يمثل مشكلة في السياقات المؤسسيّة، حيث يكون الأطباء جزءاً من التسلسل الهرمي ولديهم التزامات تعاقدية تجاه السلطات، كأطباء السجن أو الأطباء العاملين في الطوارئ.

وعلاوة على ذلك، قد يكون الأطباء المبتدئون، داخل إحدى المؤسسات الطبية، على دراية ببروتوكول إسطنبول، وقد يحرسون على المشاركة في توثيق حالات التعذيب بشكل صحيح. ومع ذلك، فإنهم يظلون تحت مراقبة وإشراف كبار الأطباء الذين ليسوا بالضرورة مدربين على بروتوكول إسطنبول والمعايير الدوليّة الأخرى أو على دراية بالتزامات التوثيق. فضلاً عن ذلك، فقد يعمل أطباء الخدمة العامة تحت الضغط ويتعرضون، في بعض الأحيان، إلى المضايقة والانتقام. ولا يتعرّض الأطباء العاملون لحسابهم، مثل أطباء الطب العام، لنفس هذا المستوى من المخاطر، فهم غالباً ما يتمتعون بالاستقلالية بالمقارنة مع الأطباء العاملين في الإدارة العموميّة.

4 الدليل الطبي-القانوني. وزارة العدل، وزارة الصحة، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن 'DCAF'، تونس 2018

يعاني الأطباء الشرعيون من قصور الموارد ويجدون أنفسهم في وضع صعب في بعض البلدان، لأنهم ملزمون بالعمل بشكل وثيق مع السلطات، ونتيجة لذلك، تقع على عاتقهم مجموعة من الالتزامات الخاصة ويواجهون مخاطر محددة تتضمن تعرّضهم إلى ضغوطات.

قد تسمح التشريعات الوطنية، في بعض الدول، للمحامي بالحضور أثناء الفحص الطبي لضحية التعذيب الذي/التي قدّم-ت شكوى رسمية إذا سمحت الضحية بذلك، غير أنه لم يتمّ إنفاذ هذه التشريعات.

في بعض البلدان، ونظرا لعدم وعي المحامين بمدى أهمية إعادة تأهيل ضحايا التعذيب، فنادرا ما يقومون بإحالة الناجين من التعذيب إلى مراكز إعادة التأهيل، وبالتالي لا ينشأ أي تعاون بينهم وبين الأطباء. للأسف، ينطبق ذات الشيء على بعض الأطباء الذين ليسوا على دراية بفرص العلاج الموجودة في مراكز إعادة التأهيل.

غالبا ما تكون تجارب الممارسين التي ينشأ في إطارها التعاون المشترك بين المجموعتين المهنيّتين إما ميسرة من منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان قامت الضحية بالاتصال بها، أو تكون قائمة بالأساس على اتصالات شخصية عشوائية دون أن يعكس ذلك إقرارا مؤسسيا واسع النطاق بأهمية التعاون المشترك. وبالتالي، ما زال هناك عمل يجب القيام به لجعل النقابات الطبيّة والقانونيّة على دراية بأدوارها في مناهضة التعذيب ولجعلها تدرك الحاجة الماسّة إلى التعاون المشترك متعدّد التخصصات والمزايا. يجب مناقشة أدوار النقابات المهنيّة على نحو أكثر عمقا وعلى نحو يتم فيه تشريك سلطاتها الإشرافية من أجل وضع مدونات سلوك مشتركة وإصدار قوائم بأسماء المهنيّين الذين/اللاتي لديهم-هن المهارات والمعارف اللازمة لتوثيق التعذيب.

## الإطار 1.2

### أمثلة عن التعاون المشترك بين الأطباء والمحامين

يقدم مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف في مصر خدمات الإدارة النفسية وإعادة التأهيل لضحايا التعذيب، ويقدم أيضا، بمعونة مجموعة من المنظمات غير الحكومية والأفراد الآخرين، الدعم الاجتماعي وخدمات الإحالة إلى موارد المساعدة القانونية. وبالتالي، يمكن أن تتم الإحالات والإحالات المضادة بين الأطباء والمحامين وفقا لاحتياجات الضحايا.

في سنة 2014، فتح مركز نبراس لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الناجين من التعذيب أبوابه في تونس بدعم من معهد 'ديغنيّتي'، ويستقبل عددا كبيرا من الضحايا سنويًا ويصدر نشرّيات إخبارية بشكل منتظم. يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني التالي من أجل الحصول على أكثر معلومات حول مركز نبراس: [www.nebrastunisie.org](http://www.nebrastunisie.org)<sup>5</sup>

في تونس، يقوم مركز إعادة التأهيل 'نبراس' ومنظمة حقوق الإنسان 'المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب' بإحالة الحالات إلى بعضهما البعض.

في الختام، قد يحتاج ضحايا التعذيب إلى المساعدة من الأطباء والمحامين، ومن أجل تسهيل المسار الذي يمرّون من خلاله داخل النظام، من المهم أن يكون الأطباء والمحامون على دراية بنقاط القوة والضعف في مهنتهم، وكلما زاد عدد المتخصصين الذين يعرفون لغة بعضهم البعض وأخلاقياتهم وتقنياتهم وما إلى ذلك، كلما سهل العمل المشترك بينهم. يتطلب التعاون المشترك تفهماً وانفتاحاً واحتراماً من جميع الجهات، وعندما ينجح التعاون المشترك، يظهر التأزر. ويعدّ العمل والتفاهم المشترك شرطاً أساسياً من شروط إجراء التوثيق الطبي والقانوني.



## الباب 2: المعايير الأخلاقية

تعمل جميع المهن ضمن القواعد الأخلاقية التي توفر بياناً للقيم المشتركة والواجبات المعترف بها للمهنيين وتضع المعايير الأخلاقية التي من المتوقع أن يمثلوا لها، وتعكس هذه الالتزامات الحقوق التي يستحقها جميع الناس بموجب الصكوك الدولية وتكملها.<sup>6</sup>

### مقدمة

- 1.2 المدونات الأخلاقية الخاصة بالأطباء
- 2.2 المدونات الأخلاقية للمحامين

### مقدمة

يعمل كل من الأطباء والمحامين وفق مبادئ وقواعد أخلاقية محددة تشكل جزءاً أساسياً من القيم والواجبات المشتركة لمهنتهم. يجب أن يدرك الأطباء والمحامين أن العمل وفقاً لقواعد أخلاقياتهم المهنية من شأنه أن يساعد الناجين من التعذيب وأن ييسر التعاون المشترك في جل الحالات (انظر الباب الأول). تنص الصكوك الدولية والمدونات الوطنية أو الدولية المعتمدة من الجمعيات المهنية الدولية على هذه القواعد الأخلاقية.

يناقش هذا الباب المدونات الأخلاقية للأطباء والمحامين لتحديد كيفية تأثير هذه المدونات على العمل مع الناجين من التعذيب. وسيتم شرح بعض المواضيع بالتفصيل في الباب السادس الذي يناقش المبادئ الأخلاقية الإضافية المتعلقة بالسرية والموافقة المستنيرة والتنفيذ العملي لمبدأ عدم إلحاق الضرر خلال إجراء مقابلة مع الناجين من التعذيب.

يتشارك الأطباء والمحامين في العديد من القيم، من بينها احترام قرار الموكلين/ المرضى والقيام بعمل جيد وعدم إلحاق الضرر ومعاملة الأشخاص بالتساوي (عدم التمييز) وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام.

لا شك أن مدونات السلوك لا تقدم معياراً موحداً لحل جميع المعضلات ولكنها تحل محل المبادئ التوجيهية. لذا، من المهم أن يتناقش المهنيون وأن يفكروا بتمعن في أي معضلات أخلاقية قد تطرأ عند قيامهم-ن بتوثيق التعذيب.

بعد الاطلاع على هذا الباب، يكون المهنيون قادرين على:

- التعرف على القواعد الأخلاقية لمهنتهم.
- تعرّف الأطباء على القواعد الأخلاقية للمحامين، والعكس.
- الإقرار بأن توثيق التعذيب يمكن اعتباره واجباً أخلاقياً لكل من المحامين والأطباء.
- اكتساب القدرة على تطبيق المبادئ الأخلاقية المهنية في العمل اليومي عند توثيق التعذيب.

6 بروتوكول اسطنبول، الباب 2، الفقرة 48

## 1.2 المدونات الأخلاقية الخاصة بالأطباء

يتحمل الأطباء التزاماً أخلاقياً تجاه مرضاهم وتجاه المجتمع أيضاً، فمن المهم أن يكون الأطباء على دراية بالمبادئ الأخلاقية الموجهة لعملهم حتى يتمكنوا من الاستناد إلى معلومات كافية تساعد على العمل وفقاً للمبادئ والموازنة فيما بينها في حال حدوث تضارب في المصالح. في بعض الدول، يعتبر الأمن والسلامة من الجوانب التي يجب إدراجها في هذه المعادلة، وذلك لا يصب في مصلحة المريض فحسب، بل في مصلحة الطبيب-ة وعائلته-ها أيضاً (أنظر الباب 3). يجب على المحامين أن يكونوا على دراية بالمبادئ الموجهة لمهنة الأطباء لفهم الأمور التي يمكن للطبيب-ة القيام بها والأمور التي لا يجوز طلبها منه/ها في بعض الأحيان.

تستند الأخلاقيات الطبية أساساً إلى أربعة مبادئ توجيهية:

- احترام الاستقلالية:** التزام الطبيب-ة بالسماح للفرد باتخاذ قراراته المستقلة، والتزامه بتقديم معلومات يمكن للفرد اتخاذ القرار بناء عليها.
- العدالة في التوزيع:** التزام الطبيب-ة بمعاملة جميع المرضى بالتساوي والإنصاف.
- نفع الآخرين:** التزام الطبيب-ة بتعزيز مصلحة المريض وصحته ورفاهه.
- عدم إلحاق الضرر:** التزام الطبيب-ة بعدم الإضرار بالآخرين وحمايتهم من الأذى.

لقد تم التنصيص على هذه المبادئ في مختلف العهود والإعلانات التي انبثق منها إعلان جنيف للمرة الأولى من قبل الجمعية الطبية العالمية سنة 1948 التي تم اعتمادها من قبل الأطباء في كافة أنحاء العالم، وهو ما يعتبر مثالا تجدر الإشارة إليه<sup>7</sup>. وفيما يلي نص الإعلان:

في الوقت الذي تم قبولي فيه كعضو-ة في مهنة الطب:

- أقسم بأن أكرّس حياتي لخدمة البشرية،
- وأن تكون صحة مريضي ورفاهه أول اعتباراتي،
- سأحترم استقلالية مريضي وكرامته،
- وسأحافظ على أقصى درجات الاحترام للحياة البشرية،
- لن أسمح لاعتبارات السن أو المرض أو الإعاقة أو العقيدة أو الأصل العرقي أو الجنس أو الجنسية أو الانتماء السياسي أو العرق أو الميول الجنسي أو المكانة الاجتماعية أو أي عامل آخر أن تتدخل بين واجبي ومريضي؛
- سأحترم الأسرار التي يأتمني عليها مريضي حتى بعد وفاته؛
- سأمارس مهنتي بضمير وكرامة ووفقاً للممارسة الطبية الجيدة؛
- سأقوم بتعزيز الشرف والتقاليد النبيلة لمهنة الطب؛
- سأقدم لمعلمي وزملائي والطلاب الاحترام والامتنان الذي يستحقونه؛
- سوف أشارك معرفتي الطبية لمصلحة المريض والنهوض بالرعاية الصحية؛
- سوف أهتم بصحتي ورفاهي وقدراتي الخاصة من أجل توفير رعاية رفيعة المستوى،
- ولن أستخدم معرفتي الطبية لانتهاك حقوق الإنسان أو الحريات المدنية حتى تحت التهديد؛
- أقسم على هذا بملء إرادتي وأقسم عليه بشرفي.

7 الدليل الطبي-القانوني. وزارة العدل، وزارة الصحة، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن 'DCAF'، تونس 2018

## الإطار 2.1 قسم الطبيب من إعلان الكويت

في بعض البلدان الإسلامية، على سبيل المثال مصر، يتم استخدام قسم الطبيب بناء على إعلان الكويت المعتمد في المؤتمر الدولي للطب الإسلامي في عام 1981<sup>8</sup> :  
أقسم بالله... العظيم  
أن أراقب الله في مهنتي...  
وأن أصون حياة الإنسان في كل أدوارها... في كل الظروف والأحوال باذلاً وساعياً في استنقاذها من الهلاك والمرض والألم والقلق...  
وأن أحفظ للناس كرامتهم، وأستر عورتهم، وأكتم سرهم...  
وأن أكون على الدوام من وسائل رحمة الله، باذلاً رعايتي للطبية للقريب والبعيد، والصالح والخاطئ، والصديق والعدو...  
وأن أثابر على طلب العلم، وأن أسخره لنفع الإنسان، لا لأذاه...  
وأن أوقر من علمي، وأعلم من يصغرني، وأكون أخاً لكل زميل في المهنة الطبية متعاونين على البر والتقوى...  
وأن تكون حياتي مصداق إيماني في سري وعلانيتي، نقية مما يشينها تجاه الله ورسوله والمؤمنين.  
والله على ما أقول شهيد

للأطباء العديد من الالتزامات الأخلاقية الواضحة فيما يتعلق بمكافحة التعذيب. تم تحديد مجموعة واحدة من الالتزامات في مبادئ أخلاقيات مهنة الطب ذات الصلة بدور العاملين الصحيين، لا سيما الأطباء، في حماية السجناء والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة<sup>9</sup> التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1982. تنص هذه الوثيقة على واجب الأطباء المكلفين بتقديم الرعاية الطبية للسجناء والمحتجزين بتوفير الحماية لصحتهم الجسدية والعقلية وبمعالجة أمراضهم بنفس الجودة والمعايير التي يعالج بها باقي الأشخاص غير المسجونين أو غير المحتجزين، كما تنص الوثيقة على ألا يستخدم الأطباء معارفهم ومهاراتهم بطريقة تؤثر سلباً على الصحة الجسدية أو العقلية للمسجون أو المحتجز. وقد اعتمدت الجمعية الطبية العالمية مجموعة مماثلة من الالتزامات في إعلان طوكيو<sup>10</sup> الذي يشدد بوضوح أيضاً على حظر أي شكل من أشكال المشاركة الطبية أو التواجد الطبي في التعذيب أو سوء المعاملة فيما يتعلق بالاحتجاز والسجن.

يشير قرار مجلس حقوق الإنسان<sup>11</sup> 10/24 وقرار الجمعية الطبية العالمية بشأن مسؤولية الأطباء في توثيق وإدانة أعمال التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة<sup>12</sup> إلى واجب العاملين الطبيين وغيرهم من العاملين الصحيين في الإبلاغ عن أعمال التعذيب وغيرها من أشكال سوء المعاملة أو التنديد بها إلى السلطات المختصة، حسب الاقتضاء، بموجب قواعد الأخلاق المهنية الخاصة بكل منهما وبما يتفق معها.

8 موسوعة | وثيقة المدونة الإسلامية للأخلاقيات الطبية للكويت، 1981

9 وكالة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مبادئ الأخلاقيات الطبية

10 الجمعية الطبية العالمية، إعلان طوكيو للجمعية الطبية العالمية، المبادئ التوجيهية للأطباء في علاقة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة في علاقة بالاحتجاز والسجن، 2020.

11 مجلس حقوق الإنسان، الجلسة العاشرة - القرار 10/24.

12 الجمعية الطبية العالمية، قرار الجمعية الطبية العالمية حول مسؤولية الأطباء في التوثيق وإدانة أفعال التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 2020

## الإطار 2.2 مثال لقواعد السلوك للأطباء

في مصر، يحدد القرار رقم 238 لعام 2003 لوزير الصحة والسكان مدونة السلوك المهني الخاصة بالأطباء. يمكن أن تكون للمواد التالية صلة بالأطباء العاملين في توثيق التعذيب: المادة (20): لا يجوز للطبيب إصدار تقرير طبي أو تقديم شهادة تتجاوز حدود تخصصه أو بطريقة تلغي الاستنتاجات والحقائق التي توصل إليها من خلال الفحص البدني للمريض. المادة 34: يجب على الطبيب أن يبلغ الجهات المختصة بالإصابات وعواقبها التي قد تكون لها آثار جنائية... بالإضافة إلى كتابة تقرير طبي مفصل عن الحالة في وقت فحصها. يجوز له/لها طلب مشاركة زميل-ة آخر في دراسة الحالة وصياغة التقرير<sup>13</sup>.

## 2.2 المدونات الأخلاقية للمحامين

يلعب المحامون دوراً رئيسياً في حماية الحرية وحقوق الإنسان والنهوض بها - وفي حماية الفئات المستضعفة والأفراد من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم. بعبارة أخرى، لا تقتصر المسؤولية الأخلاقية للمحامين في استخدام المهارات والقدرات على "موكلتهم" فحسب، بل تشمل أيضاً المجتمع ككل. ومن خلال توثيق ادعاءات التعذيب ضد مسؤولي الدولة من ذوي النفوذ والحصانة، يضمن المحامون العدالة على مستويات عدة:

- احترام مصالح الضحية وتمكينها من بلوغ هدفها النهائي،
- المساعدة في تحسين نظام العدالة،
- تقديم مثال يحتذى به لزملائه من المحامين لكي يترفعوا عن الصمت المتواطئ ولكي يستغلوا مهنتهم في حماية الأفراد المتضررين والمجموعات الملاحقة قضائياً.

في قضايا التعذيب، من بين الواجبات المهنية للمحامين الحفاظ على شرف مهنة المحاماة وكرامتها، ومساعدة الناجين من التعذيب، والحفاظ على مبادئ العدالة وحماية حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين، بالإضافة إلى الحصول على الموافقة المستنيرة للضحية (الباب 6).

تنص المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن دور المحامين على التالي:

- تشمل واجبات المحامين تجاه موكلهم ما يلي:
- (أ) تقديم المشورة إلى الحرفاء فيما يتعلق بحقوقهم والتزاماتهم القانونية، وفيما يتعلق بعمل النظام القانوني من حيث علاقته بالحقوق والالتزامات القانونية للموكلين،
  - (ب) مساعدة الموكلين بكل الطرق المناسبة واتخاذ الإجراءات القانونية لحماية مصالحهم؛
  - (ج) مساعدة الموكلين أمام المحاكم أو الدوائر القضائية أو السلطات الإدارية، حسب الاقتضاء.

يسعى المحامون، في إطار حماية حقوق موكلهم وتعزيز العدالة، إلى دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها بموجب القانون الوطني والدولي، وأن يتصرفوا، في جميع الأحوال بحرية وحذر وفقاً للقانون والمعايير والأخلاقيات المعترف بها في إطار مهنتهم.

13 القرار رقم 238 لسنة 2003 الصادر عن وزير الصحة والسكان.

يجب على المحامين أن يحترموا بإخلاص مصالح موكلهم في جميع الأحوال.<sup>14</sup>

على الرغم من أن القانون الدولي يدعو لحماية المحامين والضحايا والشهود<sup>15</sup>، فإن الواقع غالباً ما يكون مختلفاً وينطوي على مخاطر قد تطال جميع المجموعات المشاركة في القضية. لذلك، قد يكون من الضروري موازنة المبدأ العام المتمثل في الواجب إزاء المجتمع بخصوص حماية حقوق الإنسان، في مواجهة المخاوف الأخرى من قبيل المخاوف المتعلقة بالسلامة (انظر الباب 3).

توجد مدونات أخلاقية مهنية أخرى للمهنيين الذين يتقلّدون مسؤوليات مباشرة وفقاً لما نصّت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، بما في ذلك القضاة<sup>16</sup> والمدعون العامون.<sup>17</sup> وقد شدد مجلس حقوق الإنسان على الدور الذي يضطلع به القضاة والمدعون العامون والمحامون والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم في حماية هذه المجموعات المهنية، وذلك على سبيل المثال، من خلال "اتخاذ تدابير فعالة بحيث لا يحدث أي تدخل غير قانوني من أي نوع، مثل التهديدات والمضايقات والترهيب والاعتداءات".<sup>18</sup>

14 مبادئ الأمم المتحدة الأساسية حول دور المحامين (1990)، الفقرة 22-16

15 المادة 13 اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

16 مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية. انظر المزيد، بروتوكول اسطنبول، الفقرة 49.

17 مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن دور المدعين العامين. انظر المزيد، بروتوكول اسطنبول، الفقرة 49.

18 القرار 19/13: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: دور ومسؤوليات القضاة والمدعين العامين والمحامين

(15 أبريل 2010 - 19.13 / RES / HRC / A)



## الباب 3: المشاغل الأمنية والمخاطر وتدابير التخفيف

لا ينبغي أن تستمر عملية التوثيق إذا كانت تُمثل خطراً شديداً على أي من الأشخاص المعنيين (الضحية أو الشهود أو أفراد الأسرة)، أو على الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم، فضلاً عن المترجمين والمحامين وغيرهم من المهنيين الذين تربطهم علاقة بالقضية، حتى وإن أثر ذلك على ربح القضية أو على نجاح عملية إعداد التقرير.

### مقدمة

- 1.3 المخاطر والأمن
- 2.3 تحليل المخاطر وتدابير التخفيف منها
- 3.3 الموازنة بين المخاطر والفوائد
- 4.3 الحق في الحماية

### مقدمة

من المرجح ألا يقوم ضحايا التعذيب بالإبلاغ عن التعذيب أو سوء المعاملة، كما قد لا يُبدون استعدادهم لهذا الأمر خشية تعرضهم أو أفراد عائلاتهم للأعمال الانتقامية.<sup>19 20</sup> ويعد التفكير في احتمال تعرض هؤلاء الأشخاص للإساءة مرة أخرى بسبب البوح بقصة تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة أمراً مثيراً للقلق. لذلك، تقع على عاتق الأشخاص الذين يقومون بتوثيق حالة ما مسؤولية ضمان سلامة الأشخاص المعنيين والتصرف على نحو يقلل من خطر التعرض للأعمال الانتقامية إلى أقصى حد ممكن.

وفيما يتعلق بالمشاغل الأمنية، تستتبع المبادئ الأخلاقية العامة المتمثلة في عدم إلحاق الضرر والاستقلالية وجوب تحديد كل من المحامين والأطباء مثل هذه المشاغل في كل حالة، إلى جانب النظر في تدابير التخفيف ذات الصلة وتطبيقها، ومن ذلك احترام السرية ومناقشة المشاغل الأمنية وتدابير التصدي المتاحة مع الناجي/ة (أو الشهود أو غيرهم ممن تمت مقابلتهم) وترك الأمر له/لها لاتخاذ القرار بشأن المخاطر التي يمكن قبولها وما إذا كان المضي قدماً في عملية التوثيق أمراً صائباً أم لا.

يتناول هذا الباب المسألة الرئيسية المتمثلة في كيفية تحديد المخاطر المرتبطة بعملية التوثيق إلى جانب تدابير التخفيف التي يمكن للمحامين والأطباء اتخاذها للتقليل من هذه المخاطر الأمنية. وأخيراً، يتناول الباب أيضاً بإيجاز واجب الدولة في توفير الحماية لضحايا التعذيب، وعلى الرغم من أن القانون الدولي يدعو إلى مثل هذه الحماية التي توفرها الدولة في المقام الأول، فإن الواقع يختلف للأسف في كثير من الأحيان.

19 الإنصاف، وضع حد للتهديدات والأعمال الانتقامية ضد ضحايا التعذيب وما يتصل بذلك من جرائم دولية: نداء للتحرك (2009)  
20 س. جنسن، ت. كيلي، م. كوك أندرسن، ك. كريستيانسن وج. راج شارما، التعذيب وسوء المعاملة الواقعة: التوثيق فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأشخاص الفقراء، النشرة البابية لحقوق الإنسان، المجلد 39، العدد 2، مايو 2017، ص 415-393.

مع نهاية هذا الباب، ينبغي أن تكون-ي قادراً على:

- الإلمام بالمشاغل الأمنية العامة المرتبطة بعملية توثيق التعذيب.
- الاعتراف بالآثار المترتبة عن مبدأ عدم إلحاق الضرر والالتزامات المترتبة عند توثيق التعذيب.
- تحديد المخاطر الأمنية المحتملة في علاقتها بالضحية ونفسك والأشخاص الآخرين المشاركين في عملية توثيق حالة التعذيب الفردية.
- اتخاذ خطوات للتخفيف من أية مخاطر أمنية مُرتبطة بتوثيق التعذيب.

## 1.3 المخاطر والأمن

### المخاطر أثناء وجود الضحية قيد الاحتجاز

يكون المحتجزون في موقف ضعف بسبب خضوعهم لسيطرة السلطات، مما يُعرضهم بالتالي إلى خطر الأعمال الانتقامية في أي وقت. لذلك، سيحتاج الشخص المعني بإجراء المقابلة إلى إيلاء اهتمام وثيق بأية مخاطر قد تحدث قبل إجراء مقابلة التوثيق وخلالها وبعدها.

يمكن أن تتراوح أنواع المخاطر الأمنية من مخاطر بسيطة نسبياً، مثل السلوك غير الودّي من قبل موظفي السجن، إلى مخاطر جسيمة مثل التسبب في المزيد من سوء المعاملة النفسية أو الجسدية أو حتى، في أسوأ الحالات، التعذيب.

ولا تقتصر الأعمال الانتقامية على موظفي السجن، بل قد يتعرّض الضحايا أيضاً للانتقام من طرف المساجين الآخرين أو من إدارة السجن.

يشمل التعداد غير الحصري لأنواع الأعمال الانتقامية التي قد تطال المُحتجزين ما يلي:

- التحرش والإهانة والمعاملة غير الودية؛
- التهديدات؛
- التهديدات اللفظية والنفسية؛
- الاعتداء الجسدي وغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- تقييد الحقوق، بما في ذلك الزيارات وتبادل المراسلات مع الأسرة؛
- سحب الدعم للإفراج (المبكر)؛
- تليفيق الاتهامات والتدابير التأديبية اللاحقة؛
- الإيداع داخل نظام أسوء؛
- الانتقال إلى مؤسسة أخرى ذات نظام أكثر صرامة؛
- التهديدات وغيرها من القيود أو الاعتداءات على أفراد الأسرة خارج السجن؛



## المخاطر التي تطال الضحايا أثناء وجودهم خارج مرافق الاحتجاز

يتعرض الضحايا خارج إطار الاحتجاز إلى الأعمال الانتقامية ذاتها التي تطال المحتجزين إلى حد كبير. ومع ذلك، غالباً ما يكون احتمال التعرض إلى عقوبات ضئيلة نسبياً بالمقارنة مع الخطر الذي يتعرض له المحتجزون نظراً لتضاؤل فرص علم السلطات بشأن المُقابلة. ولكن، في بعض السياقات، تعدّ المخاطر التي تعترض الضحايا خارج الاحتجاز ملموسة أكثر، على سبيل المثال، في حالة قيام أفراد الأمن بتتبعهم. وفي بعض السياقات الأخرى، قد يُطلب من ضحايا التعذيب المفرج عنهم حديثاً الحضور بشكل متكرر إلى أقرب مركز شرطة، وهو ما قد يكون بمثابة تذكير دائم بما حصل لهم خاصة إذا كان ذلك في نفس المكان الذي تعرّضوا فيه للأذى مما يزيد من خطر حدوث أعمال انتقامية ضدهم.

## المخاطر التي تطال الشهود وأفراد الأسرة أو غيرهم من الأشخاص المُقرّبين من الضحية

قد لا تختلف التهديدات الأمنية والأعمال الانتقامية التي تطال الشهود والأشخاص المقربين من الضحية عن التهديدات التي تستهدف الضحايا أنفسهم. ومع ذلك، هناك أمثلة أخرى عن الأعمال الانتقامية المسلطة على الشهود الذين قد يدلون بشهاداتهم في دعوى قضائية:

- عدم القدرة على رفع قضية شخصية إذا كان الشاهد/ة يدلي بشهادته في قضية ذات صلة.
- الاتهام بشهادة الزور إذا لم تتمكن الضحية من ربح القضية.
- الاتهام بالتواطؤ في نفس القضية الجنائية مع المشتبه به.

## المخاطر التي تطال المهنيين

قد يتعرّض المهنيون المعنيون بتوثيق حالات التعذيب، بمن فيهم المترجمون، إلى نفس المخاطر المذكورة أعلاه، على الرغم من أنها لا تصل عادة إلى نفس القدر الذي يتعرض له الأشخاص المحتجزون لدى السلطات. وقد تكون التهديدات موجهة نحو المهنيين أنفسهم أو حتى أسرهم، إذ توجد أمثلة على اقتحام المكاتب وتعرض أفراد الأسرة للمضايقة والتهديد أو حتى الاعتداء.

إضافةً إلى المخاطر العامة، يعدّ المهنيون أيضاً عُرضةً لخطر الأعمال الانتقامية المستهدفة لمهنتهم وذات الصلة بها. بالنسبة إلى المحامين، تشمل هذه الأعمال التشهير وفرض قيود على العمل، التي يمكن أن ترقى في بعض الأحيان إلى العدوانية وقد تصل إلى حدّ الشطب من عمادة المحامين، أما الأطباء، فيتعرضون لخطر تشويه صورتهم المهنية أو حتى إجبارهم على عدم الإبلاغ عن النتائج التي توصلوا إليها أو خسارة الرخصة أو الترخيص الذي يسمح لهم-ن بمزاولة مهنة الطب. وبالتالي، قد يكون للأعمال الانتقامية تداعيات على الحياة المهنية وفرص الترقية، كما أنها قد تؤثر على علاقة المهنيين مع زملائهم في العمل.

على الصعيد الدولي، يتم إيلاء الكثير من الاهتمام لمسألة الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص الذين يتعاملون مع هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة والإجراءات الخاصة بها، ويتضح ذلك من خلال اعتماد مبادئ سان خوسيه التوجيهية لمكافحة التخويف والأعمال الانتقامية ووجود مقررين معنيين بالأعمال الانتقامية داخل هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

### الإطار 3.1

## مثال حول المخاطر التي يتعرض لها المهنيون العاملون على توثيق حالات التعذيب

في المغرب، اتُهمت مجموعة من المحامين بتقديم ادعاءات باطلة في إحدى قضايا التعذيب. وتوجد في مصر أمثلة على إجبار أطباء على عدم توثيق آثار التعذيب كما ينبغي.<sup>21</sup>

## 2.3 تحليل المخاطر وعوامل التخفيف

يقع على عاتق جميع المهنيين التزام أخلاقي يقضي بتعديل ممارساتهم العملية على نحو يساهم في تقليل المخاطر بالنسبة إلى الأشخاص المعنيين. وبالتالي، ينبغي إجراء تحليل شامل لخطر الأعمال الانتقامية التي قد تطال الضحية والأشخاص الآخرين قبل إجراء المقابلة التي تهدف للتوثيق وأثناءها وبعدها، كما ينبغي أن يتم اعتماد المخاطر المحتملة المذكورة أعلاه كنقطة انطلاق لهذا التحليل الذي يجب أن يُبنى أيضاً على فهم شامل للسياق المحدد الذي يتم فيه تنفيذ أعمال التوثيق. ويشمل ذلك كلاً من التجربة الشخصية للفرد والمعلومات التي تم الحصول عليها من الآخرين، بما في ذلك الضحية نفسها متى أمكن، والتي تتضمن المعلومات الخاصة المتعلقة بمكان الاحتجاز الواقع إذا كانت الضحية لا تزال قيد الاحتجاز.

يوجد عاملان مهمان عند إجراء تقييم المخاطر: (1) احتمال حدوث خطر معين و(2) التأثير المحتمل للخطر. إذا كان يوجد احتمال كبير/احتمالية عالية بحدوث خطر معين وكان تأثيره المحتمل على الضحية أو الآخرين شديداً، فيعدّ هذا الخطر عالي الخطورة ويجب أن يتم تحليله بعناية شديدة وأن يتم اتخاذ إجراءات التخفيف الضرورية - وإذا كان من غير المحتمل أن تقوم إجراءات التخفيف بالحد من مستوى الخطورة، فقد يقتضي الأمر تعليق عملية التوثيق. ومن ناحية أخرى، فإن الخطر الذي يوجد احتمال ضعيف بحدوثه مع تسببه في تأثير منخفض تعدّ خطورته منخفضة وقد لا يستدعي بالضرورة اتخاذ أية تدابير للتخفيف.

وتشير تدابير التخفيف إلى الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتقليل من أثر خطر ما أو احتمالية وقوعه إلى أدنى حد ممكن، والتي تعتمد بالطبع على السياق الحالي. يعدّ الحفاظ على سرية المعلومات أحد أهم إجراءات التخفيف المتاحة، وينبغي الالتزام بهذا المبدأ في جميع الأوقات وفي جميع السياقات، ما لم يتم الاتفاق مع الضحية على خلاف ذلك.

إضافةً إلى ذلك، من المهم أن يتم التعامل مع المقابلة على نحو يتم فيه أخذ تقييم الضحية للمخاطر في الاعتبار وإتاحة الفرصة لمناقشة كل من المخاطر التي يتوقعها القائم بإجراء المقابلة والتي تتصورها وتختيلها الضحية نفسها.

وقد تتعرض الضحية للخطر في مكان الاحتجاز بسبب عملية إجراء المقابلة بحد ذاتها، حيث يمكن للموظفين والمحتجزين الآخرين أن يُشهدوا بما يحدث خلال المقابلة. ومع ذلك، يمكن اتخاذ إجراءات التخفيف حتى داخل هذا الإطار، بما في ذلك اختيار مكان يتيح أقصى قدر من الخصوصية، أو يكون على الأقل بعيداً عن مسمع الموظفين والمحتجزين الآخرين، وعن مرآهم إن أمكن ذلك. ونظراً لمعرفة الشخص المحتجَز الذي يتم إجراء مقابلة معه بالمكان أفضل من الشخص الذي يجري المقابلة على الأرجح، فإنه ينبغي بطبيعة الحال استشارته لكي يقترح الإجراءات التي ينبغي اتخاذها والتي من شأنها أن تحميه على نحو أفضل.

21 أمثلة قدمها شركاؤنا من دول شمال أفريقيا

أما خارج مكان الاحتجاز، تظلّ مسألة السرية واحدة من أهم إجراءات التخفيف التي يجب اتخاذها، وقد يشمل ذلك إجراء المقابلة في بيئة محايدة لا تكشف قدوم الضحية من أجل توثيق حالتها وتوهم بمجيئه لأسباب أخرى، على سبيل المثال، غرفة الفحص لدى الطبيب. وفي حال تم إجراء المقابلة في مكان سري، قد يطرح استخدام الهواتف المحمولة إشكالية خاصة، حيث يمكن تتبع هذه الأجهزة مما قد يؤدي إلى كشف مكان إجراء المقابلة للغرباء.

أثناء المقابلة التي تُجرى بهدف التوثيق، ينبغي أن يكون الشخص المعني بإجراء المقابلة يقظاً إزاء العلامات التي تشير إلى احتمال وجود خطر التعرض للأعمال الانتقامية، وإذا لزم الأمر، يجب أن يكون مستعداً لإنهاء المقابلة على الفور بسبب المخاطر الأمنية المحتملة.

ولا تحدث الأعمال الانتقامية عادةً إلا بعد الانتهاء من إجراء المقابلة التي تهدف للتوثيق، ولذلك من المهم أن يبقى الشخص المعني بإجراء المقابلة على اتصال بالشخص الذي يجري معه-ها المقابلة (إن كان ضحية أو غير ذلك) لمتابعة أي أعمال انتقامية تتعرض لها أو، الأفضل من ذلك، أن يقوم بإجراء تقييم مستمر لخطر حدوث الأعمال الانتقامية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وقوعها بالفعل في حال وجود مؤشرات على إمكانية حدوثها.

كما تُمثل الطريقة التي يتم من خلالها تخزين المعلومات التي تم جمعها أثناء عملية التوثيق واستخدامها لاحقاً جزءاً مهماً من التدابير التي يتم اتخاذها لمعالجة المشاغل الأمنية. ويجب أن يتم تخزين المصادر الأولية (الملاحظات التي تم تدوينها خلال المقابلة المعنية بالتوثيق، الملفات، الصور وما إلى ذلك) في مكان آمن، وفي حال وقع تخزين المستندات والملفات إلكترونياً، فينبغي ضمان وجود نسخ احتياطية مناسبة وتخزين جميع الملفات الإلكترونية ومعالجتها بطرق آمنة، بما في ذلك استخدام كلمات مرور لا يعلمها سوى الشخص الذي قام بإجراء المقابلة، إلى جانب تشفير المستندات الإلكترونية لتجنب قراءتها من قبل الآخرين.

### الإطار رقم 3.2 أمثلة على الأعمال الانتقامية

لا تزال مسألة الخوف من انتقام الجناة الذين ما زالوا في موقع سلطة منتشرة في بلدان شمال أفريقيا، وإن كانت بدرجات متفاوتة من الخطورة، مما يعكس التطورات السياسية والأمنية والاجتماعية في هذه البلدان. حتى أن الضحايا أفادوا بأنهم يخشون على حياتهم إذا تجرأوا على سرد قصصهم للآخرين. على سبيل المثال، تلاحى خطر الانتقام من المحامين الذين يوثقون التعذيب في تونس إلى حد كبير بعد ثورة 2011، في المقابل، تدهور الوضع في مصر إلى درجة أنه في وقت كتابة هذا التقرير، تم اعتقال العديد من نشطاء حقوق الإنسان وتعريضهم للتعذيب بعد التحدث علناً عن انتهاكات السلطات لحقوق الإنسان.<sup>22 23</sup>

22 أمثلة قدمها شركائنا  
23 أنظر تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "سجن جيل: شباب مصر من الاحتجاج إلى السجن، 2015"

### 3.3 الموازنة بين المخاطر والفوائد

من المهم أن تتم مراعاة حقيقة بأنه لا يمكن تخفيف جميع المخاطر إلى حدّ تلاشيها كلياً. لذلك، من المهم أن يتم إجراء تقييم شامل للمخاطر والفوائد التي يُحتمل أن تترتب عن عملية توثيق حالات التعذيب ومحاولة تحقيق التوازن بينها والتوصل إلى استنتاج بشأن ما إذا كان ينبغي الاستمرار في هذه العملية والطريقة التي سيتم اتباعها عند القيام بذلك. وتتمحور عملية التوثيق حول تزويد الضحية بمعلومات كافية حتى تتمكن من تقديم موافقة مستنيرة قبل أخذ القرار بالمضي قدماً في عملية التوثيق من عدمه.

وفي بعض الأحيان، يتزامن طلب الضحية المُساعدة في توثيق حالتها لأول مرة مع توتر الأوضاع داخل البلاد، وفي مثل هذه الحالات، قد ينطوي جزء من الموازنة بين المخاطر والفوائد على النظر فيما إذا كان الوقت مناسباً لتوثيق الحالة وحدود ذلك. كما قد يكون من الممكن حفظ بعض الأدلة الأولية دون أن يكون الأمر محفوفاً بالمخاطر بالنسبة إلى الضحية، في حين ينبغي الانتظار حتى يهدأ الوضع من أجل إجراء مُقابلة أكثر تفصيلاً لتوثيق الحالة. ويمكن أن ينطبق الأمر نفسه في حال كان من المُتوقع الإفراج عن المحتجز قريباً باعتبار أنه من المُمكن أن تتحسن فرصة التحدث معه على انفراد بشكل ملحوظ عند إطلاق سراحه.

وكمبدأ توجيهي، فمن المهم ألا يغيب عن البال أنه يمكن تقديم تنازلات فيما يتعلق بجودة المعلومات، في حين ينبغي تفادي المساس بسلامة الضحية والأشخاص الآخرين.<sup>24</sup>

### 4.3 الحق في الحماية

يقع الالتزام الأساسي بتوفير الحماية للمجموعات المذكورة أعلاه على عاتق الدولة، وعندما لا تفي الدولة بهذا الالتزام، فإنه بإمكان الضحية نظرياً التقدم بمُطالبة قانونية وعرضها أمام المحاكم.

وعلى وجه الخصوص، عندما يتعلق الأمر بتقديم شكاوى بشأن التعذيب، تنص اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في المادة 13 على التزام الدولة باتخاذ تدابير أمنية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية:

"ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حماية مقدم الشكوى والشهود من كافة أنواع المعاملة السيئة أو التخويف نتيجة لشكواه-ها أو لأي أدلة تقدم."<sup>25</sup>

وكما ورد في نص الحكم، فإن هذا الالتزام "يقتصر" على الحالة التي يكون فيها الناجي قد تقدّم بشكوى بشأن التعذيب. ومع ذلك، فقد أقر واضعو الاتفاقية بأهمية حماية الضحايا والشهود من خلال إدراج هذا الالتزام في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، وتجدر الإشارة إلى أن الحماية تعدّ حقاً مستقلاً بذاته في سياق تقديم شكوى بشأن التعذيب.<sup>26</sup>

24 س. غيفارد وب. تابينا. دليل التبليغ عن التعذيب، 2015، الصفحة 99.

25 المادة 13 اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

26 أنظر الإنصاف، وضع حد للتهديدات والأعمال الانتقامية ضد ضحايا التعذيب وما يتصل بذلك من جرائم دولية: نداء للتحرك (2009).

يكمن وجه التناقض الغريب في هذا السياق في واقع أن الجهة المسؤولة عن توفير الحماية، أي الدولة، هي نفسها الجهة التي كانت مسؤولة عن التعذيب في المقام الأول، الأمر الذي قد يفسر إلى حد كبير السبب وراء قلة عدد الضحايا المستعدين لتقديم شكاوى وتوثيق حالاتهم. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك مُطالبات بتوفير الحماية للضحايا والشهود بتمويل من الدولة ولكن على نحوٍ مستقل.<sup>27</sup>

### الإطار رقم 3.3 حماية الناجين في دول شمال افريقيا

من الناحية العملية، قلّما تتخذ الدول في شمال إفريقيا خطوات لحماية الناجين الذين يتقدمون بشكاوى لدى السلطات بشأن التعذيب. وقد سلّطت لجنة مناهضة التعذيب الضوء على هذه المسألة في ملاحظاتها الختامية الموجهة إلى المغرب، إذ يواجه ضحايا التعذيب ادعاءات مضادّة من قبل مرتكبي الجريمة الذين تمت تبرئتهم، كما يحدث الأمر نفسه في الجزائر بسبب المادة 300 من قانون العقوبات. وفي تونس، يمكن الإشارة إلى المادة 14 من القانون رقم 43 (2013) والمادة 101 (3) من المجلة الجزائية، وفي الجزائر، يتضمن قانون العقوبات المعدل في 23 يوليو 2015 (المرسوم رقم 02/15) في الباب 6 آليات لحماية الشهود والخبراء، ومع ذلك، يبدو أنه لم يتم تنفيذ هذا الباب بالكامل من الناحية العملية.<sup>28 29</sup>

27 أنظر على سبيل المثال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "الملاحظات الاستهلالية التي قدمتها نافانيثيم بيلاي خلال اجتماع خبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حماية الشهود من أجل نجاح التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها" (2009).

28 المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان | ملاحظات تمهيدية بقلم نافانيثيم بيلاي في اجتماع خبراء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حماية الشهود من أجل النجاح في التحقيقات والمقاضاة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية، 2009.

29 معهد ديغنييتي، الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب إلى المغرب، 21 كانون الأول/ديسمبر 2011، الفقرة 16 (CAT/C/MAR/CO/4)



## الباب 4:

# التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة

من المهم ألا يغيب عن البال أنه عند تقديم ادعاء بشأن التعذيب في سياق إحدى آليات حقوق الإنسان، فإن المنظمات غير الحكومية تسعى إلى إثبات أن الوقائع تشكل تعديبا أو إساءة معاملة من الناحية القانونية، وليس من وجهة نظر المنظمة فحسب.<sup>30</sup>

### مقدمة

- 1.4 الإطار الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان
- 2.4 التعريف القانوني للتعذيب وحظره
- 3.4 حظر المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة
- 4.4 الضعف

### مقدمة

يهدف هذا الباب بالأساس إلى تقديم التعريف القانوني الدولي للتعذيب، على النحو المنصوص عليه في المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلى جانب مفهوم "أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب"، على النحو الذي تنظمه المادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب. فعند إجراء أي مقابلة تهدف إلى توثيق وجمع أدلة حول التعذيب، ينبغي أن يُستَرشد بهذين المفهومين القانونيين الرئيسيين اللذين قد تم الشروع في تطويرهما في الممارسات الدولية والإقليمية والوطنية، كما يشير هذا الباب في الجزء الأخير منه إلى الحاجة إلى إدراك حالة الضعف لدى الأشخاص، في حين يناقش الباب 9 المسائل القانونية الأخرى ذات الصلة، مثل حق الضحايا في التعويض.<sup>31</sup>

مع نهاية هذا الباب، ينبغي أن تكون قادراً على:

- الاعتراف بأهمية جمع الحقائق لتوثيق التعذيب وسوء المعاملة.
- معرفة التعريف القانوني للتعذيب والاسترشاد بالعناصر الأربعة التي تشكل التعريف القانوني للتعذيب خلال إنجاز أعمال التوثيق.
- معرفة الفرق من الناحية القانونية بين مفهوم التعذيب و"المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة" وحظر ارتكاب هذين الشكلين من سوء المعاملة في جميع الأوقات بموجب القانون الدولي
- معرفة الدور الذي تلعبه-ينه في تقديم وقائع مقنعة، ومن جهة أخرى، إدراك أن الأمر يعود في نهاية المطاف لمن يحكم في القضية في اتخاذ قرار حول وقوع التعذيب أو سوء المعاملة من عدمه.
- الاعتراف بضعف فئات معينة أمام التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة وتطبيق المفاهيم القانونية على هذه الفئات.

30 س. غيفارد وب. تابينا. دليل التبليغ عن التعذيب، 2015، الصفحة 17.

31 لا يتناول هذا الباب مسألة التعذيب المرتكب أثناء النزاعات المسلحة والمعاهدات الدولية المحددة التي تنظم النزاعات المسلحة الدولية والداخلية (أي القانون الإنساني الدولي) وترد الإشارة إلى الباب الأول (أ) من بروتوكول اسطنبول وإلى التعليقات ذات الصلة باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني. بالإضافة إلى ذلك، لا يتناول الباب مسألة التعذيب كجريمة بموجب القانون الجنائي الدولي (تمت الإشارة إلى الباب الأول (د) من بروتوكول اسطنبول، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وقرارات المحكمة الجنائية الدولية) ومسألة القانون الدولي للاجئين (على سبيل المثال، كيف يمكن أن يكون التعذيب سببا لمنح اللجوء وكيف يتم حماية طالبي اللجوء واللاجئين من الترحيل إلى بلد يتعرضون فيه لخطر التعذيب).



## 1.4 الإطار الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان

كمقدمة لهذا الباب، سيتم تقديم شرح موجز للإطار الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، الذي يعدّ في حد ذاته مفهوماً عالمياً يترتب عنه في المقابل العديد من الالتزامات القانونية من جانب الدولة، مثل الامتناع عن استخدام التعذيب. ويتم ضمان الحماية من التعذيب من خلال المعاهدات/الاتفاقيات الدولية والإقليمية (الاتفاقيات بين الدول) المصادق عليها من قبل الدول، التي يتعيّن عليها هي الأخرى التقيّد بالالتزامات القانونية الناشئة بموجب هذه الاتفاقيات والمنصوص عليها داخلها.<sup>32</sup> وتعدّ الاتفاقيات المصادق عليها ملزمة للدول الأطراف، وينبغي "تنفيذها بحسن نية" (مبدأ "المعاهدة شريعة المتعاهدين")،<sup>33</sup> و"لا يجوز لطرف في معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كمبرر لإخفاقه في تنفيذ المعاهدة".<sup>34</sup> وفقاً للنظرية القانونية، فإن الدولة التي صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب والتي تقوم بارتكاب أفعال مُخلّة بأحكام الاتفاقية تكون ملزمة بوقف الانتهاك وتقديم "جبر" للضحايا يغطي جميع الأضرار التي لحقت بهم (الباب 9).

### الإطار رقم 4.1

#### المُعاهدات الدوليّة كمصدر من مصادر القانون في دول شمال افريقيا

بعد المصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، تصبح اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية آلياً مصدراً للقانون ويمكن التحجج بها أمام المحاكم الوطنية في جميع البلدان الخمسة في شمال أفريقيا. وعلى الرغم من هذا المنطلق النظري، فإن الممارسة مختلفة، إذ قلما تشير الأحكام الوطنية إلى هاتين الاتفاقيتين.<sup>35 36</sup>

32 يُكفل حظر التعذيب أيضاً من خلال ممارسة شائعة تُسمى القانون العرفي، الذي تتقبله الدول وتعترف ضمناً بأنه ملزم قانونياً. ويستتبع القانون العرفي اعتبار حظر التعذيب التزاماً قانونياً على البلدان التي لم تصادق بعد على اتفاقية مناهضة التعذيب. وعلاوة على ذلك، فإن حظر التعذيب في القانون العرفي يشكل حظراً صارماً ذا طبيعة تعلو على القواعد العادية، ومن ثم فإنه من المرجح أن يظل موجوداً في جميع الأوقات (ما يسمى بالقاعدة القطعية الأمرة). أنظر كذلك نايجل س. رودلي، معاملة السجناء بموجب القانون الدولي، (2009).

33 اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المادة 26.

34 اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المادة 27.

35 - 36 تنص المادة 20 من الدستور التونسي بوضوح على أن "المعاهدات الموافقة عليها من قبل المجلس النيابي والمصادق عليها، أعلى من القوانين وأدنى من الدستور". كما تتبع دولة المغرب نهجاً مماثلاً، إذ يبدو أن ديباجة الدستور المغربي تعطي العلوية للمعاهدات. وفي مصر، ينص الدستور المصري على أن المعاهدات الدولية لها نفس المكانة التي تحظى بها التشريعات الوطنية (المادة 145 في دستور 2012).



## الإطار رقم 4.2

### المُصادقة على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسيّة في منطقة شمال أفريقيا

أيدت دول شمال أفريقيا بقوة المصادقة على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، وقامت جميع البلدان الخمسة بالمصادقة على المعاهدتين الدوليتين اللتين تحميان من جميع التعذيب وسوء المعاملة (اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، كما لم يقدم أي بلد من البلدان الخمسة أي تحفظات على المعاهدات من حيث مسألة التوثيق.

كما قامت هذه الدول بالمُصادقة على اتفاقية حقوق الطفل التي تتضمن أحكاماً تتعلق بحماية الأطفال على وجه التحديد من التعذيب (المادة 37 من الاتفاقية)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تنص على معايير مكافحة التمييز القائم على نوع الجنس.

وفي ظل الظروف الخاصّة، يمكن اعتبار ضحايا التعذيب من الأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً، وبالتالي، يحق لهم التمتع بالحماية بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها جميع بلدان شمال أفريقيا.

يمنح البروتوكول الاختياري للأمم المتّحدة الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حماية إضافية للمحتجزين من خلال مطالبة الدول بإرساء آليات وقاية وطنية مسؤولة عن رصد أماكن الاحتجاز والسماح للجنة الأمم المتّحدة الفرعية للوقاية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (SPT) بزيارة أماكن الاحتجاز. في سنة 2016، أصبحت تونس أول دولة في المنطقة تقوم بإرساء آلية وقاية وطنية في حين أنّ المغرب قامت بتسمية المجلس الوطني لحقوق الإنسان فيها كآلية وقاية وطنية في سنة 2018.

تمت المُصادقة على الاتفاقيات الدولية الرئيسية الست التي تحمي من سوء المعاملة على النحو التالي:<sup>37</sup>

الاتفاقية مناهضة التعذيب	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	اتفاقية حقوق الطفل	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب	
12 سبتمبر 1989	12 سبتمبر 1989	16 أبريل 1993	22 مايو 1996	4 ديسمبر 2009	لم تتم المُصادقة	الجزائر
25 يونيو 1986	14 يناير 1982	6 يوليو 1990	18 سبتمبر 1981	14 أبريل 2008	لم تتم المُصادقة	مصر
16 مايو 1989	15 مايو 1970	15 أبريل 1993	16 مايو 1989	13 فبراير 2018	لم تتم المُصادقة	ليبيا
21 يونيو 1993	3 مايو 1979	21 يونيو 1993	21 يونيو 1993	8 أبريل 2009	24 نوفمبر 2014	المغرب
23 سبتمبر 1988	18 مارس 1969	30 يناير 1992	20 سبتمبر 1985	2 أبريل 2008	29 يونيو 2011	تونس

37 انظر مجموعة معاهدات الأمم المتّحدة. إضافة إلى هذا، تمنح اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (CEPD)، التي صادقت عليها المغرب وتونس، الحماية للأشخاص من خطر الاختفاء وتمنح لعائلات الأشخاص المفقودين حقوقاً مختلفة. كما تتضمن اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (ICRMW) حقوقاً خاصة بالمهاجرين، بما في ذلك الحق في عدم التعرّض للتعذيب وسوء المعاملة (المادة 10)، وقد قامت جميع دول شمال أفريقيا بالمصادقة على هذه الاتفاقية، باستثناء تونس.

## الإطار رقم 4.3

### المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان في دول شمال أفريقيا

توجد مُعاهدتان إقليميتان لحقوق الإنسان ساريتا المفعول في شمال أفريقيا:

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي تُعدّ جميع البلدان الخمسة في شمال أفريقيا أطرافاً فيه والذي ينص في المادة 5 على ما يلي: "لكل فرد الحق في احترام كرامته والاعتراف بشخصيته القانونية وحظر كافة أشكال استغلاله وامتهانه واستعباده خاصة الاسترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والعقوبات والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المذلة".
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان المُصادق عليه من قبل الجزائر وليبيا فقط من بين الدول الخمس، والذي ينص في المادة 8 على أنه:

1. يحظر تعذيب أي شخص بديناً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة أو غير إنسانية.
2. تحمي الدول الأعضاء الأشخاص الخاضعين لولايتها من هذه الممارسات، وتتخذ التدابير الفعالة لمنع ذلك وتعد ممارسة هذه التصرفات أو الإسهام فيها جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط بالتقادم. كما تضمن كل دولة طرف في نظامها القانوني إنصاف من يتعرض للتعذيب وتمتعه بحق رد الاعتبار والتعويض.

## 2.4 التعريف القانوني للتعذيب وحظره

تُميّز اتفاقية مناهضة التعذيب بين الأفعال التي ترقى إلى درجة التعذيب (المادة 1) والأفعال الأخرى التي تصنف على أنها معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة (المشار إليها أيضاً باسم "غيره من ضروب المعاملة السيئة" في المادة 16).

وتُعتبر كلتا الفئتين من الأعمال محظورة في جميع الأحوال، مما يعني أنه لا يسمح للسلطات بتعليق حظر التعذيب حتى في الظروف الاستثنائية في بلد ما، مثل حالة الحرب أو النزاع المسلح أو الإرهاب أو أي حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى، وبعبارة أخرى، لا يمكن لأي شيء على الإطلاق أن يبرر استخدام التعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة.<sup>38</sup>

يتضح من النقاش الذي دار أثناء عملية صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب<sup>39</sup> أن التعذيب يعتبر شكلاً حاداً وشديداً من أشكال سوء المعاملة وأنه يحمل وصمة عار خاصة. ومن السمات الأساسية الأخرى التي يحملها هذا الفعل أنه كان لا بد أن يتم تنفيذه لغرض محدد (القصد الإجرامي)، ونصت المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب لأول مرة على تعريف دولي دقيق للتعذيب:<sup>40</sup>

أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو، أو شخص ثالث أو تخويفه أو ارغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف عمومي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية.<sup>41</sup>

38 أنظر أيضاً التعليق العام رقم 2 للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والمادة 4 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

39 مانفريد نواك، موريتز بيرك وجوليانا مونيكا، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب - التعليق، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة أكسفورد 2019 (التعليق الوارد أدناه)، ص 29. نوكافاك، التعليق حول مناقشة تاريخ وصياغة المادة 1، الصفحة 28. يمكن الاطلاع على تعاريف أخرى مماثلة في إعلان عام 1975 (المادة 1)، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه لعام 1985 (المادة 2)، ونظام روما الأساسي (المادة 7 (2) هـ).

40 تستثني لجنة مناهضة التعذيب من هذا التعريف "الألم الناتج عن عقوبات قانونية أو المترتب عن" أو الملازم ل" (الجملة الأخيرة من المادة 1 (1)). ليس لهذه العبارة المثيرة للجدل "العقوبة القانونية" أي نطاق للتطبيق ويجب تجاهلها ببساطة " (نوكافاك، التعليق، في الصفحة 84). ويُذكر في دليل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، المجلد 4 حول دور هذه العبارة: "يبدو أن دورها يقتصر على توضيح أن "التعذيب" لا يشمل الألم النفسي الناجم عن واقع التعرض للسجن"، صفحة 227.

بالتالي، ولأغراض التوثيق، يشير مصطلح "التعذيب" إلى الوصف القانوني، وفقا للتعريف المذكور أعلاه، لبعض الأفعال/ المعاملات/ السلوكيات/ العقوبات، وفي الممارسة العملية، غالبا ما تنطوي حالات التعذيب على العديد من الأفعال؛ على سبيل المثال، يتعرض المحتجز للضرب واستخدام الأوضاع التي تسبب الإجهاد والتهديدات والشتائم أثناء استجوابه من قبل الشرطة. مع ذلك، يشير التعريف القانوني، في الوقت نفسه، إلى فعل واحد ومجموعة من الأفعال، ويمكن أن تشكل كلتا الحالتين تعذيبا إذا تم استيفاء التعريف.

وينصّ الحكم القانوني على وجود العناصر الأربعة التالية المكوّنة للتعذيب:<sup>42</sup>

**I. إلحاق "ألم أو عذاب شديد جسديا كان أو معنويا":** ويشير ذلك الى الفعل نفسه (أو التقصير)، والتأثير الناتج عنه على وجه الخصوص، باعتباره يتسبب في ألم أو مُعاناة جسدية أو نفسية شديدة للضحية؛

**II. "بقصد":** تم تنفيذ الفعل لغرض محدد (على سبيل المثال، انتزاع اعتراف أو المعاقبة أو التخويف أو التصرف بدافع تمييزي)؛

**III. "موظف عمومي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية":** يوجد شرط متمثل في المُشاركة الحكومية؛ إلى جانب؛

**IV. "عمداً":** تم القيام بالفعل (أي التسبب في ألم شديد أو معاناة شديدة) والسلوك الذي يهدف الى تحقيق غرض معيّن على نحو متعمد.

يمكن الاطلاع على التوجيهات بشأن كيفية تفسير العناصر الأربعة المكونة للتعذيب في الفقه القضائي الدولي، كما ينبغي ذكر بعض العناصر الرئيسية:

### **شدة الفعل المُرتكب:**

• يتعلق بكل من "الألم أو المعاناة" الجسدية والنفسية، ونلاحظ أن التأثير الجسدي والنفسي مذكور في التعريف على نحو متساوٍ.<sup>43</sup>

• لا يكون لنفس الفعل التأثير ذاته على جميع الأشخاص، لذلك، يعتمد تقييم الشدة على الوقائع والظروف المتصلة بقضية معينة على النحو التالي:

- من؟ الضحية: العمر والجنس والحالة الصحية والخلفية الثقافية والدينية وما إلى ذلك.
- كيف؟ الطريقة (الطرق): الشدة والمدة.
- ماذا؟ آثار الفعل: الآثار البدنية والعقلية وحالة الضعف.
- أين؟ السياق.

42 انظر أيضا نوفاك، التعليق، ص. 29 وما يليها، ودليل الإبلاغ عن التعذيب، ص. 20  
43 نوفاك، التعليق، ص. 50. أشار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب إلى استخدام أساليب التعذيب النفسي في تونس في تقرير المتابعة الذي قدمه في عام 2014، الفقرة 82: تونس: " يشعر المقرر الخاص بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام بعض أشكال التعذيب وسوء المعاملة التي لا تترك أثرا جسديا يذكر، مثل إجبار الضحايا على الركوع أمام جدار دون أن يتحركوا لفترات طويلة".

توضّح هذه الأمثلة ما ذكر أعلاه:

- من المرجح أن يكون لتطبيق الحبس الانفرادي لبضعة أيام تأثير نفسي أقل من ذلك الذي ينجم عن تطبيقه لعدة أشهر.
- في سجن أبو غريب، قام حراس السجن بتهديد المحتجزين الذكور بالاغتصاب، وأجبروهم على اتخاذ بعض الأوضاع الجنسية الفاضحة والاستمناء [...]. لم يكن أمام السجناء خيار آخر سوى الامتثال للأفعال التي تلحق بهم العار الشديد، والتي تهدف إلى فرض الخضوع وتدمير نزاهتهم الشخصية واحترامهم لذاتهم وكبريائهم. وأجبر السجناء على الشعور بالخزي العميق والإهانة، خاصة أنهم جاؤوا من ثقافة يوصم فيها التعري وممارسة الأفعال الجنسيّة على الملأ بالعار الشديد.<sup>44</sup>
- وفي سجن غوانتانامو، وصف العديد من السجناء التعري أمام الجنود بأنه من بين أسوأ أشكال المعاملة التي تعرضوا إليها، وأنه يعدّ أسوأ من العنف الجسدي.<sup>45</sup>

### الغرض المُحدّد:

- تُعرّف اتفاقية مناهضة التعذيب الركن المُتعلق بالغرض الذي يقتضي ارتكاب الفعل (الأفعال) لغرض معين بشكل عام على أنه:
  - "الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف".
  - "معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو، أو شخص ثالث".
  - "تخويفه أو ارغامه هو أو أي شخص ثالث".
  - "التمييز أيا كان نوعه".
- تعدّ هذه القائمة غير شاملة، وينبغي تفسيرها باعتباره "لا يُمكن اعتبار أي غرض كافياً، وإنما ينبغي أن يكون لغرض ما "شيء مشترك مع الغرض المنصوص عليه صراحة".<sup>46</sup>
- غالباً ما يكون من السهل توثيق وجود غرض واحد أو عدة أغراض من وراء ارتكاب فعل التعذيب في سياق الاحتجاز، وذلك حسبما تقتضيه الظروف.
- ويُعدّ التمييز أحد أغراض التعذيب - كما هو الحال عندما يتم استهداف الأقليات الجنسية (انظر أدناه)، ويندرج التمييز بسبب الدين ضمن التعريف أيضاً. وقد أكدت لجنة مناهضة التعذيب أن "استخدام العنف أو الإيذاء النفسي أو البدني على نحو تمييزي هو عامل مهم في تحديد ما إذا كان الفعل يمثل تعذيباً".<sup>47</sup>

### تورط موظف عمومي:

- ينبغي أن تُفهم عبارة "موظف عمومي" بمعناها الواسع<sup>48</sup> وأن تشمل، على سبيل المثال، الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون (مثل أفراد الشرطة وموظفي السجون ومرافق الاحتجاز الأخرى)؛ الموظفين العموميين المعنيين باحتجاز الأفراد، مثل أطباء السجون وموظفي السجون المدنية، مثل الأخصائيين الاجتماعيين وأفراد القوات المسلحة. وبالتالي، فإن الفئة المشكّلة لعبارة "الموظف العمومي" تعدّ ذات نطاق واسع.
- تُعتبر عبارة "أي شخص يتصرف بصفته الرسمية" أوسع نطاقاً من عبارة موظف عمومي، إذ تتعلق بالسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع (على سبيل المثال، الثوار أو الجماعات المتمردة) التي تمارس سلطة الأمر الواقع في مناطق معينة داخل ما يسمى بـ "الدول المنهارة".

44 ب. بيريز سياليس، التعذيب النفسي: التعريف والتقييم والقياس (2018)، ص. 86.  
45 أكونيغ، "الأسوأ". نظرة عن كثب على المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، 2013.  
46 نوفاك، التعليق، ص. 55. أنظر أيضاً أرغون جاكال، "الأغراض مثل": نحو فهم متّصل ومتجسد لغرض التعذيب، مجلة جنايات الدول، 2021، المجلد. 9، رقم 2 (2021)، ص 152-168.  
47 التعليق العام رقم 2، تنفيذ الدول الأعضاء للمادة 2 (2018)، الفقرة 20.  
48 نوفاك، التعليق، ص. 60.

- كما يعدّ شكل المسؤولية لكلا الفئتين واسعاً ويشمل:
  - ارتكاب الفعل مباشرةً.
  - التحريض عليه.
  - الموافقة عليه.
  - السكوت عنه.

• ويقوم شكل المسؤولية المتعلق بـ"السكوت" على الدراية بالفعل والموقف السلبي تجاهه، مثلاً، في حال الموظفين الذين يكون لديهم علم بوقوع فعل التعذيب أو الذين كان ينبغي أن يكونوا على علم به ولكنهم لم يحاولوا منعه. وقد أوضحت لجنة مناهضة التعذيب أن الدول تتحمل المسؤولية عندما:

- تكون سلطات الدولة على دراية بأفعال التعذيب أو سوء المعاملة أو توجد لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن هذه الأفعال يتم ارتكابها من قبل مسؤولين غير عموميين أو جهات فاعلة في القطاع الخاص.
- لا تقوم بإيلاء العناية الواجبة لمنع هؤلاء المسؤولين الغير عموميين أو الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والتحقيق معهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم بما يتماشى مع الاتفاقية.<sup>49</sup>

- تتجاوز اتفاقية مناهضة التعذيب حدود المفهوم التقليدي لمسؤولية الدولة، وتمتد لتشمل الحالات التي ينبغي فيها للدولة أن تبذل العناية الواجبة لمنع أعمال التعذيب التي يرتكبها الأفراد بصفتهم الشخصية والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة.
- يمكن مساءلة كل من الموظف الذي أمر أشخاصاً آخرين بالقيام بفعل التعذيب والموظف الذي تلقى الأمر، ولا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب (المادة 2 (3) من اتفاقية مناهضة التعذيب).

أمثلة على الموظفين الذين يمكن اخضاعهم للمساءلة:

- الأشخاص الذين ساهموا بشكل مباشر في ارتكاب فعل التعذيب بطريقة أو بأخرى، بما في ذلك الموظفون الذين قاموا بالحق " الألم أو المعاناة " بالضحية على نحو نشط، الى جانب الموظفين الذين قاموا بتحريض الآخرين على المشاركة في الفعل (على سبيل المثال، عن طريق إصدار أوامر لموظف أدنى رتبة).
- الأشخاص الذين قاموا بإبداء موافقتهم على ارتكاب الآخرين لهذه الأفعال بكل بساطة (مثل الاستعانة بمصادر خارجية من شركات أمنية خاصة للاضطلاع بمهام الاستجواب في الوقت الذي كان ينبغي فيه للموظف العمومي أن يعلم أنه بإمكان هذا المتعاقد الخاص أن يلجأ إلى استخدام التعذيب).
- موظفو السجون الذين كانوا على دراية، أو كان يجب أن يكونوا على دراية، بأنه قد تم ارتكاب أعمال عنف بين السجناء ولم يقوموا باتخاذ أي تدابير من أجل حماية السجن الضحية من الجاني.
- الموظفون الذين لم يقوموا بمنع العنف القائم على نوع الجنس أو حماية الضحايا منه، بما في ذلك الاغتصاب والاتجار بالأشخاص والعنف المنزلي.<sup>50</sup>

49 المرجع السابق نفسه  
50 المرجع السابق نفسه

## القصـد:

- ينبغي أيضا أن يتم إثبات وجود نية التسبب في الألم على نحو متعمد، إضافة إلى أن الغرض المراد تحقيقه من وراء ذلك التصرف كان مقصودا.
- كما من شأن التصرف بإهمال أن يفي بشرط القصد.
- ولا يمكن أبدا اعتبار السلوك المتصف بالإهمال المحض تعذيبا،<sup>51</sup> على سبيل المثال، لا يُعدّ تعذيبا نسيان طبيب السجن تقديم الدواء الضروري للسجين مُتسببا بذلك في مرضه الشديد أو حتى وفاته، ولا يمكن اعتبار هذا الإهمال تعذيبا – ولكن يمكن أن يوصف كسوءٍ معاملة. أما إذا كان الوضع مختلفا ورفض الطبيب تقديم مثل هذا الدواء للسجين عمدا، على سبيل المثال لغرض تمييزي، فقد يُعتبر الفعل تعذيبا إذا تم استيفاء العنصرين الآخرين، وإذا لم يكن كذلك، فهو سوء معاملة.
- وبالمثل، فإن بعض الحالات الأخرى لا تفي بشرط القصد، مثلا، من غير المحتمل أن يكون قد تم التسبب في الظروف الفظيعة داخل السجن بقصد أحداث الأَم، وبالتالي، فإن هذا الأمر لا يستوفي هذا الشرط.
- حين يتعلق الأمر بالتوثيق، فإنه يجدر التأكيد على أن إثبات القصد " لا ينطوي على إجراء تحقيق ذاتي في دوافع الجناة، وإنما يجب أن يتم في شكل تحديد موضوعي في ظل الظروف القائمة". وهذا يعني أن وقائع القضية وظروفها يمكن أن تثبت وجود القصد المطلوب، على سبيل المثال، فإن الاحتجاز والوجود بين أيدي السلطات في حد ذاته يكون كافيا لإثبات أن المعاملة التي تم التعرض إليها كانت متعمدة.<sup>52</sup>

إذا كانت ظروف قضية ما لا تفي بعنصر واحد أو جميع العناصر الأربعة المنصوص عليها في تعريف التعذيب، فقد يظل من الممكن توثيق "سوء المعاملة" وسياسة حجج لصالح الاعتراف بها في نطاق المادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب، مما يجعلها بالتالي محظورة بموجب القانون الدولي (أنظر أدناه).

ونلاحظ أن التعريف لا يشير إلى أي عناصر أخرى باستثناء العناصر الأربعة المذكورة أعلاه. وبالتالي، لا يتعلق تعريف التعذيب، على سبيل المثال، بضحايا محددين، ولا يشترط أن يحدث في مكان معين، إذ يمكن أن يحدث أثناء الحرمان من الحرية أو الاستجواب أو المظاهرات أو حتى في المنزل. كما يعتبر التعذيب أمراً محظوراً سواءً أثناء الاعتقال أو خارج أماكن الاحتجاز.<sup>53</sup>

في الختام، تعني الأحكام سالفة الذكر أنه عند إجراء مقابلة مع ضحية التعذيب، ينبغي أن يقوم الشخص الذي يُجري المقابلة بطرح أسئلة حول جميع العناصر الأربعة المذكورة في التعريف، والتركيز على ما يعنيه التعريف من الناحية العملية، أي الكيفية التي يمكن من خلالها دعم هذه العناصر الأربعة بوقائع بهدف التوثيق، إلى جانب تحديد أي من الوقائع ذات الصلة. وتعتبر بعض من العناصر الأربعة أسهل في التوثيق من غيرها، بينما قد يتطلب عنصر التأثير بشكل خاص طلب وثائق إضافية من المهنيين العاملين في مجال الصحة.

51 نوفاك، التعليق، ص. 53.

52 لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، إ. ن. ضد بوروندي، رقم 578/2013، 2018.

53 على سبيل المثال، أكد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب أنه يمكن أن يتم ارتكاب التعذيب وسوء المعاملة عبر الإنترنت أيضا (التعذيب الإلكتروني) إذا كان ذلك بمشاركة السلطات (الجمعية العامة للأمم المتحدة، "التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. تقرير المقرر الخاص"، (20)، A/HRC/43/49، مارس 2020. انظر أيضا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص حول العنف الموجه ضد المرأة وأسبابه وتأثيره على العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات من منظور حقوق الإنسان"، أ/مجلس حقوق الإنسان/38/47، 18 يونيو/حزيران 2018. ومن الأمثلة الأخيرة التي قدمتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي خلصت في قضية بارتيساغي غالو وآخرين ضد إيطاليا (2017)، إلى أنه في سياق اجتماع مجموعة الـ 8 في جنوة في عام 2008، تم إخضاع المتظاهرين الذين كانوا موجودين في مدرسة للتعذيب من قبل ضباط الشرطة الإيطاليين، (أي تعرض المتظاهرون للضرب بطريقة عنيفة؛ وتعرض معظمهم للضرب بالهراوات والركل واللكم، كما تم إلقاء قطع من الأثاث عليهم).



### الإطار رقم 4.4 المغرب

ولد علي عراس، المواطن الحامل للجنسية المزدوجة المغربية-البلجيكية، في 4 مارس 1962 في فرجانة، المغرب، وتم اتهامه بالتورط في أعمال إرهابية. وفي 14 كانون الأول/ ديسمبر 2010، قامت إسبانيا بتسليم عراس إلى المغرب، ليتم وضعه قيد الاحتجاز لدى الشرطة فور وصوله إلى الدار البيضاء. لم يتمكن عراس من التعرف على مكان الاحتجاز لأنه اقتيد إليه معصوب العينين، ثم أخضع هناك لجلسات تعذيب متكررة، لمدة تتراوح بين أربعة وخمسة أيام، تعرض خلالها للضرب بالهراوات والصفع من قبل عدة أشخاص، إلى جانب الصعق بالكهرباء والاختناق بينما كان رأسه محتجزاً في دلو من الماء حتى أغمي عليه. كما تعرّض عراس إلى الحرمان من النوم والطعام والماء، ووقع تهديده بالاعتصاف وخضع للاغتصاب الفعلي باستعمال قنينة زجاجية. ويدّعي عراس أنه تم إعطاؤه حقناً عانى بعدها من نوبات من الخرف وفقدان الوعي في عدة مناسبات. كما اقتيد عراس مرتين إلى غابة في ضواحي الناظور، وهُدّد بالقتل وخضع لجلسة محاكاة لعملية الرمي بالرصاص.<sup>54</sup>

### الإطار رقم 4.5 تونس (قبل ثورة 2011)

أثناء استجوابه من قبل الشرطة في سبتمبر 2009، تعرّض توفيق العائبة، المواطن الحامل للجنسية المزدوجة التونسية-الكندية، للصفع الشديد على جانبي فكه من قبل أعوان قاموا بتجريده من ملابسه بالكامل ووضعوه على ظهره مع تثبيت رجليه على مقعد الكرسي. وبينما كان في هذه الوضعية، تعرّض العائبة إلى الضرب المبرح على باطن قدميه بعضا مطاطية لما يُقارب الخمس دقائق، حتى استنزف الدم من قدميه (الفلقة)، ثم قام الأعوان بوضع قدميه في دلو من الماء البارد وأمره بالسير. كما قاموا بإلباسه خوذة دراجة نارية وضربوه على رأسه بمضرب بيسبول لمدة 15 دقيقة، وكنتيجة لذلك، لا يزال العائبة يُعاني من طنين الأذن إلى يومنا هذا، وتعرض للتعذيب طيلة الأيام الخمسة الموالية، ففي اليوم الأول، قام الأعوان بربطه من معصميه وكاحليه بعجلة كبيرة مثبتة على الحائط، وقاموا بتدوير العجلة بسرعة فائقة في اتجاه واحد ثم في الاتجاه الآخر حتى أغمي عليه. وفي اليوم الثاني، قام أعوان الشرطة برش أعضائه التناسلية بالغاز وعذبوه مرة أخرى باستخدام الفلقة. وفي الأيام الموالية، تعرض العائبة للصعق بالكهرباء عن طريق جهاز متصل بجسده بواسطة سلكين كهربائيين، كما تعرض للضرب مرارا وتكرارا على الأصابع بأدوات مختلفة. وذات مساء، قام أحد الأعوان باقتلاع ظفر من أحد أصابع قدميه الكبيرة باستخدام كماشة.<sup>55</sup>

54 لجنة مناهضة التعذيب، علي عراس ضد المغرب، 19 أيار/مايو 2014 (CAT/C/52/D/477/2011)، انظر الفقرة 2-2 تحديدا. في أبريل/نيسان 2017، طلبت اللجنة من المغرب تحسين ظروف احتجاز علي عراس الذي خضع للحبس الانفرادي لمدة ستة أشهر. وفي 2 يناير 2020، اتخذت لجنة مناهضة التعذيب قرارا وخلصت إلى أن المغرب قد انتهكت المادة 16 فيما يتعلق باستخدام الحبس الانفرادي في هذه القضية (CAT/C/68/D/817/2017). تم إطلاق سراح علي عراس في 2 أبريل 2020 وأعيد إلى بلجيكا.

55 لجنة مناهضة التعذيب، توفيق العائبة ضد تونس، 6 أيار / مايو 2016، (CAT/C/57/D/551/2013)، انظر الفقرة 2-2 تحديدا.

## الإطار رقم 4.6 الجزائر

قضية هاشمي بوخالفة الذي توفي بعد ساعات قليلة من إطلاق سراحه من الاحتجاز في عام 2005: أثناء استجوابه في عام 2001، تم اتهام بوخالفة بالإرهاب وقتل ثلاثة أشخاص وحياسة أسلحة كلاشينكوف، وهي التهم التي نفاها جميعها. تعرّض بوخالفة إلى التعذيب على امتداد ثمانية أيام من قبل عدد من الأعوان الذين تصرفوا بشكل علني. وشملت أساليب التعذيب استخدام قطعة قماش مبللة بالماء والصابون ومواد التنظيف الأخرى، وتوجيه لكمات على الوجه وضرب الأرداف بالعصي. كما تم اجبار بوخالفة على الزحف على أرضية مبللة، الأمر الذي تسبب في إصابة ركبتيه، وظل مكبل اليدين ومستلقيا على ظهره عاريا ويعاني من البرد لعدّة أيام، كما أجبر على أكل البراز البشري. وخلال الفترات التي تعرّض خلالها الى الاحتجاز بين عامي 2001 و2005، تعرّض بوخالفة للضرب مرارا وتكرارا، واستخدمت عليه تقنية الخرقه والصعق بالكهرباء وتعليقه من السقف بقدمه اليسرى، كما كسرت ساقه بسبب التفافها على نحوٍ عنيف وثقبت قدمه اليمنى، إلى جانب تعرّضه لإدخال قضيب في شرجه.<sup>56</sup>

## الإطار رقم 4.7 ليبيا

قضية ن.س. نينوفا وأخريات (جميع الممرضات البلغاريات اللاتي عملن في ليبيا) اللاتي تعرّضن للصعق الكهربائي بشكل متكرر في الساقين والقدمين واليدين والصدر والمناطق الحساسة بينما تم تثبيتهن إلى سرير حديدي وهن عاريات. شملت الأساليب المستخدمة طوال شهرين أيضا الضرب على باطن القدمين والتعليق من اليدين والذراعين والتعريض للاختناق والخنق والتهديد بالقتل والتهديد بإيذاء أفراد من الأسرة والتهديد بتعريضهن للهجوم من قبل الكلاب وهن معصوبات الأعين والضرب وجرحهن على الأرض من الشعر وتعريضهن للحرق بالسجائر ووضع الحشرات اللاسعة على أجسادهن وحقنهن بالمخدرات والحرمان من النوم والعزلة الحسية وتعريضهن للنيران والاستحمام بالماء المثلج والاحتجاز في زنانات مكتظة وقذرة وتعريضهن للأضواء المسببة للعمى، كما تعرّضت بعض النساء للاغتصاب.<sup>57</sup>

## الإطار رقم 4.7 مصر

قامت مخابرات أمن الدولة بتعريض ثلاثة أشخاص اتهموا بالتورط في تفجير طابا في عام 2004 إلى الصدمات الكهربائية المتكررة والضرب والتعليق المطول من الساق، إلى جانب التقييد وعصب العينين بهدف التسبب في فقدانهم لتوازنهم بالكامل.<sup>58</sup>

56 لجنة مناهضة التعذيب، هـ... ب ضد الجزائر، 21 سبتمبر 2015، (CAT/C/55/D/494/2012)، ولا سيما الفقرة 2.3  
57 مجلس حقوق الإنسان، نينوفا وآخرون. ضد ليبيا، 2 أيار/ مايو 2012، (CCPR/C/104/1880/2009)، انظر الفقرات 2.3 و7.5-7.6  
58 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والمركز الدولي للحماية القانونية لحقوق الإنسان ضد جمهورية مصر العربية، قرار اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بتاريخ 1 مارس 2011 البلاغ رقم 334/06.



### 3.4 حظر المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة

بينما تُعتبر "المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" التي لا ترقى إلى مستوى التعذيب، محظورة حظراً مطلقاً بموجب القانون الدولي، لم يرد تعريف دقيق لها في أية معاهدة دولية. ومن الممكن أن يكون المصطلح قد ترك عرضةً للتأويل لكي يشمل طائفة واسعة من الإجراءات ولكي يتيح أوسع حماية ممكنة ضد الانتهاكات. ومن المهم للغاية التأكيد على أن التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تعدّ محظورة بموجب القانون الدولي، وبالتالي، تتحمل الدولة المسؤولية عن ذلك الفعل (الأفعال)، سواءً تم تصنيفه على أنه تعذيب أو معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة من طرف القاضي أو هيئة التحكيم التي قامت بالبث في القضية.

وتنص المادة 16(1) من اتفاقية مناهضة التعذيب على ما يلي:

تتعهد كل دولة طرف بأن تمنع، في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية، حدوث أي أعمال أخرى من أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب كما حدده المادة 1، عندما يرتكب موظف عمومي أو شخص آخر يتصرف بصفة رسمية هذه الاعمال أو يحرص على ارتكابها، أو عندما تتم بموافقة أو بسكوته عليها...

حسب صيغة هذا الحكم، فإن المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة تقتضي إلى حد ما مشاركة موظف عمومي أيضاً على غرار تعريف التعذيب (مباشرة أو بالسكوت عنه).<sup>59</sup> ومع ذلك، فإن العناصر الثلاثة الأخرى المكوّنة لتعريف التعذيب (الشدة والقصد والغرض) لم يتم ذكرها في الصياغة ولا تعد ضرورية من أجل أن يندرج الفعل ضمن نطاق المادة 16.

أما بالنسبة إلى التعذيب، فإن الأفعال المندرجة ضمن أحكام المادة 16 قد تتعلق بحالات الاحتجاز التي تُعدّ الأكثر شيوعاً، كما يمكن أن تحدث خارج نطاق الاحتجاز لدى السلطات. وفي إطار الفئة الأولى، يمكن أن تتصل إساءة المعاملة مباشرة بفعل تعرض له الشخص أو بظروف الاحتجاز عموماً.

وعلى الرغم من غياب تعريف واضح، فإنه من الممكن التمييز بين المعاملة "القاسية أو اللاإنسانية" والمعاملة "المهينة" بالاستناد إلى الفقه القضائي، على النحو المبين أدناه، مع مراعاة أنه في بعض الأحيان، لا يقع القيام بهذا التمييز على عاتق هيئات التحكيم.<sup>60</sup>

#### المُعاملة القاسية أو اللاإنسانية

تمشياً مع العديد من المبادئ الفقهية، فإنه لا يوجد تمييز بين المعاملة "القاسية" والمعاملة "اللاإنسانية".

ويُستخدم مصطلح المعاملة القاسية/ اللاإنسانية لوصف أشكال سوء المعاملة التي يتم ارتكابها بمشاركة جهة عمومية والتي لا تستوفي أحد أو جميع معايير التعذيب الثلاثة (على النحو المبين أعلاه). وبالتالي، على سبيل المثال، فإن ظروف الاحتجاز القاسية الناجمة عن نقص الموارد تشكل معاملة قاسية/لا إنسانية، وليس تعذيباً. وتوجد أمثلة أخرى تتعلق بتعرض سجين للعنف وسوء المعاملة على أيدي زملائه في الزنزانة في ظل عدم تدخل موظفي السجن.

59 نونفاك، التعليق، ص. 444.

60 قد يكون الخط الفاصل بين سوء المعاملة والتعذيب غير واضح، كما أشارت إلى ذلك لجنة مناهضة التعذيب في التعليق العام رقم 2، الفقرة 3.

## المُعاملة المهينة

هي المُعاملة التي تتسبب، أو قدرة على التسبب، بالشعور بالخوف أو القلق أو انعدام القيمة، والتي تسمح بإذلال أو انهيار الضحايا. هذه المعاملة هي فعل يحتوي على "عنصر مهين" على وجه الخصوص.<sup>61</sup>

## فقه القضاء

### الإطار رقم 4.9

#### مصر

الحبس الانفرادي: في غياب معلومات تفيد عكس ذلك، يخلص المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب إلى وجود أسس موضوعية للدعاءات المقدمة في البلاغ الأول، وبالتالي، فإن الحكومة المصرية، بعجزها عن حماية السلامة البدنية والنفسية لحسام بهجت، بما في ذلك إخضاعه للحبس الانفرادي، قد قامت بانتهاك حق السجين في عدم التعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.<sup>62</sup>

### الإطار رقم 4.10

#### تونس ومصر

يُعتبر ارغام السيد (س) على القيام بالفحص الشرجي خلال احتجازه معاملة لاإنسانية ومهينة.<sup>63</sup>

## 4.4 الضعف

بينما يُعتبر جميع الأشخاص عُرضةً لحالة من الضعف عندما تعتقلهم السلطات أو عند حرمانهم من حريتهم، هناك فئات معيّنة تعدّ أكثر عُرضة لخطر التعذيب بشكل خاص. غالباً ما تسلط المحاكم ومختلف هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة الضوء على هذه المسألة وتشير إلى مواطن الضعف. وفيما يتعلّق بالنساء والفتيات ومجتمع الميم عين، أشار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب إلى أنه:

تتعرض النساء والفتيات والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية (مجتمع الميم عين) بصورة خاصة لخطر التعذيب وسوء المعاملة عندما يتم حرمانهم من حريتهم، سواء داخل نظم العدالة الجنائية أو في الأماكن الأخرى غير العقابية. وتؤثر أوجه القصور الهيكلية والنظامية في نظم العدالة الجنائية تأثيراً سلبياً على الفئات المهمشة بصفة خاصة.<sup>64</sup>

توجد فئات ضعيفة أخرى كذلك، على سبيل المثال الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يمكن أن يكونوا عرضة للخطر.

في حال اجراء مقابلة مع شخص ينتمي إلى إحدى المجموعات الضعيفة، فإنه من المهم أن تُراعي المقابلة هذه الحقيقة، إضافةً إلى احتمال استخدام أشكال محددة من التعذيب والتأثير الذي تُحدثه هذه الأساليب (أنظر الباب 5 الذي يحتوي على وصف لأساليب التعذيب الجنسيّة وأثر كلّ منها).

61 نوكاف، التعليق، ص. 444.

62 تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، 26 شباط/ فبراير 2016 (A/HRC/31/57/Add.1)، الفقرة 118 و576.

63 المرجع نفسه، الفقرة 118 (مصر) و576 (تونس).

64 المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، تقرير بتاريخ 5 يناير 2016 (A/HRC/31/57)، الفقرة 13.

تُعدّ الدول مُلزَمة، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بمعاملة جميع الأشخاص على قدم المساواة ودون تمييز، إلى جانب الامتناع عن إخضاع أي شخص للتعذيب لأية أسباب تمييزية، كما تمت الإشارة إلى ذلك سلفاً. ويعدّ حظر التمييز مكرساً في العديد من الصكوك الدولية الأساسية، بما في ذلك المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 2(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتحظر هذه الأحكام صراحة التمييز القائم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو الأصل القومي أو المنشأ الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك.

سيتم مناقشة ثلاثة أمثلة أدناه:

### مجتمع الميم-عين

تم تفسير عبارة "أي وضع آخر" المنصوص عليها في البنود التي تحظر التمييز من منظور الحماية فيما يتعلق بالهوية الجنسية (أنظر أعلاه)، مما يلزم الدول بحماية الأفراد من التمييز على أساس الميل الجنسي. وبناءً على ذلك، لا ينبغي فرض التعذيب وسوء المعاملة على أساس التفكير التمييزي، بما في ذلك الأفكار النمطية حول المُحتجز أو السجين على أسس تُبنى على سمات عنصرية أو متحيزة جنسياً. وقد أكدت لجنة مناهضة التعذيب أنه "قد يكون الرجال والنساء والفتيان والفتيات على حد سواء عرضةً لانتهاكات الاتفاقية على أساس عدم انسجام أدوارهم فعلياً أو افتراضياً مع الأدوار التي يحددها المجتمع لهذه الفئات".<sup>65</sup>

ويتم استخدام التعذيب على أسس تمييزية ضد مجتمع الميم-عين في عدد من البلدان في شمال إفريقيا.

### الإطار رقم 4.11

### أمثلة على استخدام التمييز للتعذيب في دول شمال أفريقيا

في عام 2017، شاركت سارة حجازي، وهي مُناصرة لقضايا النسوية الغرائبية تبلغ من العمر 30 عاماً، في حفل موسيقي في القاهرة مع الفرقة اللبنانية مشروع ليلي، وقامت بالتلويح بعلم قوس قزح. وبعد أسبوع، اعتقلتها السلطات المصرية بتهمة "الانضمام إلى جماعة محظورة تهدف إلى التدخل في الدستور"، وتعرضت للتعذيب أثناء الاحتجاز، بما في ذلك الصعق بالكهرباء والحبس الانفرادي. وبعد ذلك، تم إطلاق سراحها من الاحتجاز وذهبت إلى المنفى في كندا لتقوم بوضع حدٍ لحياتها في 14 يونيو 2020.

وفي عام 2019، تم احتجاز مالك الكاشف، وهو شخص متحوّل جنسياً يبلغ من العمر 20 عاماً وناشط في مجال حقوق الإنسان، بشكل تعسفي لمدة أربعة أشهر، وتعرض للتحرش الجنسي والاعتداء الجنسي في سجن للذكور.<sup>66</sup>

### النساء

قد تتعرض النساء لأشكال محددة من التعذيب الجنسي التي تنطوي على بعد جنساني، مثل الاغتصاب واختبار العذرية، إلى جانب الإساءة النفسية واللفظية.<sup>67</sup> ويمكن أن يحدث التعذيب وسوء المعاملة خلال الولادة وفي علاقة بالحقوق الإنجابية. عند توثيق الحالات التي تعنى بالنساء،

65 المرجع السابق نفسه، ص. 22.

66 ومن رايتس ووتش، مصر: انتهاكات قوات الأمن، تعذيب الأشخاص المثليين، 2020.

67 ج. بيكر وت. ريتز، ظروف النساء المحتجزات: الاحتياجات، حالات الضعف والممارسات الجيدة، سلسلة منشورات المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب رقم 7؛ وج. بيكر وايلنا سونديرغارد، ظروف النساء المحتجزات في الأردن، سلسلة منشورات المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب رقم 9، متوفرة على الموقع التالي [/https://www.dignity.dk/en/publications](https://www.dignity.dk/en/publications)

ينبغي على القائم بإجراء المقابلة أن يتطرق إلى الأمر من منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية وأن يراعي حقيقة أنه يوجد نقص في الإبلاغ عن حالات التعذيب الجنسي الموجه ضد النساء وأنه قد يكون من الصعب على المرأة التحدث عن مثل هذه الانتهاكات. وعند تطبيق تعريف التعذيب على أشكال العنف القائمة على التمييز الجنساني، فإنه غالباً ما يكون من السهل استيفاء عنصري الغرض والقصد من التعريف، ولكن كما هو موضح أعلاه، يعتبر توثيق مستوى معين من تورط جهة رسمية أمراً مهماً للغاية، وبخلاف ذلك، فإن الإساءة لا تصنف بالمعنى القانوني بأنها تعذيب أو سوء معاملة. في الوقت نفسه، ينبغي على القائم بإجراء المقابلة أن يتجنب اعتبار العنف الموجه ضد المرأة إساءة معاملة عندما يكون التعذيب هو التعريف الأنسب له.<sup>68</sup>

كما ينبغي ألا يغيب عن ذهن الشخص الذي يقوم بإجراء المقابلة أن نوع الجنس وحالة الضعف قد يؤثران على تقييم تأثير الفعل، كما ذكر أعلاه. وبالتالي، فإنه من شأن تقييم الشدة أن يعكس حالة الضعف لدى المرأة وتجربة "الألم والمعاناة" التي مرت بها.

وأخيراً، من المهم للغاية أن يكون المحامون الذين يقومون بإجراء مقابلات مع النساء على دراية بأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ذات الصلة والقواعد القانونية التي تنظم ظروف النساء المحتجزات.<sup>69</sup>

## الإطار رقم 4.12 مثال على المخاطر التي تتعرض لها ناشطات حقوق الإنسان في ليبيا

في عام 2021، قامت منظمة "محامون من أجل العدالة" في ليبيا بتوثيق ظاهرة أخذة في الانتشار تتمثل في ارتكاب العنف ضد النساء الليبنيات من أجل إسكات أصواتهن المعارضة وإجبارهن على الانسحاب من المشاركة في الحياة السياسيّة. اختارت الكثير من النساء اعتماد الرقابة الذاتية على تصريحاتهن أو الهرب من البلاد خوفاً على سلامتهنّ. لم تتخذ الدولة الليبية تدابير فعّالة من أجل إيقاف هذه الحوادث ولم تعتمد تحقيقات فعّالة من أجل محاسبة من قاموا بارتكاب هذه المخالفات والجرائم. وفي بعض الأحيان، كان الجنّة من الفاعلين الحكوميين أو الميليشيات التابعة للدولة أو المدعومة منها والذين قاموا بتهديد النساء والفتيات من أجل إسكاتهنّ. وقد وصفت الضحايا ما عانينه من إجهاد وقلق متزايد ونوبات ذعر واحساس بالعجز وفقدان الثقة بالنفس، والذي يمكن أن يرقى إلى سوء معاملة، وفي حالات محدّدة، إلى تعذيب نفسي. وفي بعض الحالات في ليبيا<sup>70</sup>، بدأ الأمر بممارسة العنف على الانترنت ومن ثمّ تطوّر إلى إيذاء جسدي وصل حدّ الاختطاف والقتل. على سبيل المثال، في أكتوبر 2020، تعرّضت الناشطة السياسية والمحامية البارزة حنان البرعصي للقتل في بنغازي، حيث تم إطلاق النار عليها في الشارع من قبل رجال مسلحين بعد دقائق قليلة من نشرها لمقطع فيديو على فيسبوك قدمت فيه ادعاءات بالفساد ضد القوات المسلحة العربية الليبية. كما أوضحت الصحفية الليبية حنان المجابوب أنها تعرضت للعنف على الإنترنت باعتبارها امرأة تقوم بمناقشة الشؤون السياسية، الأمر الذي اضطرها إلى مغادرة ليبيا بسبب هذا العنف الإلكتروني والتحرّيش المباشر والتشهير. إضافة إلى هذا، قام مسلّحون باختطاف البرلمانية والسياسية سهام سرقية من منزلها ببنغازي في 2019 بعد يوم من انتقادها لعدوان القوات المسلحة العربية الليبية على طرابلس والدعوة لتأسيس دولة مدنيّة. ولا يزال مكان تواجدها غير معروف إلى حدّ وقت كتابة هذا الدليل.<sup>71</sup>

68 المقرر الخاص المعني بالتعذيب، تقرير بتاريخ 5 يناير 2016 (المقرر الخاص المعني بالتعذيب، تقرير بتاريخ 5 يناير 2016 (A/HRC/31/57) الفقرة 8.  
69 القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانيلا لعام 2015) وقواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) (2011).  
70 محامون من أجل العدالة في ليبيا، "لن يتم إسكاتنا: العنف الإلكتروني الموجه ضد المرأة في ليبيا" (2021).  
71 نفس المرجع السابق

## الأطفال

يشكّل الأطفال فئة مستضعفة ذات احتياجات فريدة، مما يعرّضهم لتزايد خطر المعاناة من العنف وظروف الاحتجاز السيئة إذا ما تم احتجازهم، كما أكدته مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب.<sup>72</sup>

عند توثيق حالة تتضمن أطفالاً، ينبغي على الشخص الذي يقوم بإجراء المقابلة أن يأخذ دوماً بعين الاعتبار التأثير الجسدي وخاصة التأثير النفسي للانتهاكات. وقد ترقى العديد من الأفعال والممارسات إلى مستوى التعذيب بسبب التأثير الذي قد تتركه على الطفل، على الرغم من أنها قد لا تصنف على هذا النحو عندما يتم استخدامها ضد البالغين. على سبيل المثال، قد يشعر الطفل بالتهديد بسهولة أكبر، كما قد يختبر ألماً ومعاناة شديدين بسبب سوء المعاملة التي يتعرض لها.<sup>73</sup>

وأخيراً، من المهم للغاية أن يكون المحامون الذين يقومون بإجراء مقابلات مع الأطفال على دراية بالضمانات القانونية الأساسية للأطفال التي تشملها مختلف المعاهدات، وأهمها اتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب العديد من المبادئ التوجيهية الإضافية.<sup>74</sup>

### الإطار رقم 4.13

#### مثال على حالات تعذيب الأطفال في مصر

ولد الطفل (أ) في 6 كانون الأول / ديسمبر 1998، وكان آنذاك تلميذاً في الصف الأول في المدرسة الثانوية. وفي ليلة 22 فبراير / شباط 2014، قام عدة أفراد من قوات الأمن والشرطة والأمن الداخلي باقتحام الشقة التي كان يسكنها وقاموا بتفتيشها واعتقاله دون إظهار أي مذكرة اعتقال. ثم اقتيد (أ) إلى مركز شرطة عتاقة في السويس بعد أن عَصِبَتْ عيناه وتم ارغامه على ركوب سيارة عسكرية، وأفادت التقارير بأن الصبي قد تعرض أثناء احتجازه للتعذيب وسوء المعاملة على أيدي الأعوان الذين قاموا بضربه وركله على مستوى الذراعين والساقين. وخلال الأيام الثلاثة المولية، تعرض (أ) للمزيد من التعذيب وسوء المعاملة لإجباره على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها، وقام الأعوان بصعقه بالكهرباء على صدره وظهره وأعضائه التناسلية، مما تسبب له في نهاية الأمر في حروق وتآكلات شديدة. كما وُجِّهَتْ له تهمة الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين والتحريض على أعمال الشغب والمشاركة في مظاهرات غير قانونية، ليتم احتجازه في زنزانة مع السجناء البالغين، كما تعرض (أ) للتعذيب وسوء المعاملة باستمرار على أيدي موظفي السجن والسجناء الآخرين، ومُنِع من الحصول على الرعاية الطبية.

أما شقيق أ، (ب)، فقد وُلِدَ في 20 نيسان / أبريل 2001، وكان في وقت اعتقاله تلميذاً في الصف الثاني في المدرسة الثانوية. وفي 3 يناير 2015، أي بعد عام من اعتقال (أ)، تم القبض على (ب) في الشقة التي كان يعيش فيها بنفس الطريقة التي أُلقي بها القبض على شقيقه، دون مذكرة اعتقال ومن قبل أفراد من الأمن الداخلي. كما اقتيد (ب) إلى مركز شرطة عتاقة واتهمه المدعي العام بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين والتحريض على أعمال الشغب والمشاركة في مظاهرات غير قانونية. ويُزَعَم أيضاً أن أعوان الشرطة قاموا بتعذيب (ب) طيلة يومين متتاليين تعرض خلالها للتعذيب بالكهرباء في جميع أنحاء جسده والضرب بالهراوات. بالإضافة إلى ذلك، تم احتجاز الصبي في زنزانة رفقة السجناء البالغين، ومُنِع من الحصول على الرعاية الطبية على الرغم من وجود العديد من الكدمات على جسده وحرَم من الحصول على الرعاية الطبية.<sup>75</sup> وفي حالة أخرى، أخذ ضباط الأمن الوطني طفلاً يبلغ من العمر 14 سنة من منزله في القاهرة في 30 سبتمبر 2015. وخلال احتجازه، تمّ تعذيبه وصعقه على أعضائه الحميميّة وتمّ حشر عصا خشبيّة مرارا وتكراراً في فتحة الشرجية عندما كانت قوات الشرطة تجبره على الاعتراف بالتظاهر دون الحصول على ترخيص والانتماء إلى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين المحظور في مصر.<sup>76</sup>

72 تقرير بشأن الإطار القانوني الدولي والمعايير الدولية لحماية الأطفال المحرومين من حريتهم من التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة ومن التعرض لظروف الاحتجاز الصارمة من ناحية النمو والمليئة بالتعذيب (A/HRC/28/68) آذار / مارس 2015.

73 دليل التبليغ عن التعذيب، الصفحة 34.

74 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون الأحداث (قواعد بكين)؛ ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)، وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم (قواعد هافانا).

75 رأي الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رقم 53/2015 المؤرخ 6 نيسان / أبريل 2016.

76 منظمة العفو الدولية، 11 ديسمبر 2015، متوفر على

[/https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/12/egypt-child-raped-with-wooden-stick-by-police-officers-must-be-released](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/12/egypt-child-raped-with-wooden-stick-by-police-officers-must-be-released)



## الباب 5: طرق التعذيب وآثاره

إذا ما وُجد دليل مادي على التعذيب، فإنه يقدم أدلة تؤكّد على أن الشخص قد تعرض إلى التعذيب. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير غياب مثل هذه الأدلة المادية على أن التعذيب لم يحدث، لأن أعمال العنف ضد الأشخاص لا تترك آثاراً أو ندوباً دائمة".<sup>77</sup>

### مقدمة

- 5.1 طرق التعذيب
- 5.2 المعرفة السياقية
- 5.3 آثار التعذيب
- 5.4 الاتساق

### مقدمة

يؤدي طرح الأسئلة المناسبة في نهاية المطاف إلى توثيق أفضل، لذلك فإن أحد جوانب المهنيّة هو أن تكون قادراً على طرح الأسئلة الأساسية الصحيحة بناءً على المعارف المتاحة لديك حول طرق التعذيب بشكل عام والأساليب المستخدمة عادةً في السياق المحلي. إن معرفة طرق التعذيب المختلفة وطريقة استخدامها وحدها أو في مجموعات من شأنها أن تمكن الشخص الذي يجري المقابلة بطرح أسئلة إضافية تساعده على فهم ما حدث بشكل أفضل. على سبيل المثال، إذا ادّعى أحد الناجين من التعذيب أنه تعرض للصعق بالكهرباء، فقد يرغب القائم بإجراء المقابلة في السؤال عما إذا كان قد تم صب الماء على جسمه في الوقت نفسه، حيث أنّ هذا من شأنه أن يفاقم تأثير التيار الكهربائي.

إن امتلاك هذه المعرفة سيسمح أيضاً للمُحاور بطرح أسئلة إضافية حول كيفية شعور الضحية وقت المقابلة. على سبيل المثال، إذا أخذ المُحاور بعين الاعتبار أن أحد النتائج المعروفة للتعليق هي تلف الأعصاب، فبإمكانه أن يسأل إن كان الناجي-ة يعاني/تعاني من أي مشاكل حسية في اليد المتضررة. ومن شأن طرح هذا النوع من الأسئلة أن يُعلم الضحية أنّ للمُحاور دراية بالمسألة، وهو ما من شأنه أن يساعد في بناء الثقة.

وتعتبر القدرة على فهم نوع التعذيب الذي يتحدث عنه الناجي-ة دون طرح أسئلة غير ضرورية من بين الجوانب الأخرى الدالة على المهنيّة. على سبيل المثال، إذا استخدم أحد الناجين من التعذيب أسماء محلية لأنواع معينة من التعذيب التي تعرض لها (مثل الشبح أو الفلقة)، فقد يرغب المُحاور في إعلام الناجي-ة أنه يفهم ما يتحدث/ تتحدّث عنه دون أن يضطر إلى شرح ذلك بشكل مفصل، ويعدّ ذلك مهمّاً إذا كان من المؤلم، بشكل خاص، للضحية الحديث بشكل مفصّل عن التعذيب الذي تعرضت له.

سيقدم هذا الباب وصفاً منهجياً لأساليب التعذيب المختلفة ويوفر إطاراً لفهم آثار التعذيب، التي قد تكون جسدية ونفسية واجتماعية.

77 بروتوكول اسطنبول، الفقرة 161



بعد الاطلاع على هذا الباب، يكون المهنيون قادرين على:

- إدراك أن مجموعة متنوعة من أساليب التعذيب موجودة بشكل فعلي، بما في ذلك الطرق الجسدية والنفسية والجنسية.
- معرفة طرق التعذيب المعتادة المستخدمة في المنطقة.
- معرفة ما يمكن أن يترتب من آثار جسدية ونفسية واجتماعية على حد سواء للتعذيب وأنها يمكن أن تكون خطيرة ومزمنة.
- معرفة أنه من شأن تفسير تاريخ التعذيب والنتائج أن يشكل مهمة يقوم بها شخص متخصص
- التمكن من طرح أسئلة على الناجي-ة من التعذيب من شأنها مساعدته على وصف ما حدث له-ها.
- التمكن من توجيه أسئلة إلى الناجي-ة من التعذيب من شأنها مساعدته على وصف شعوره-ها في المرحلة الموالية مباشرة لواقعة التعذيب وكيف يشعر/تسعر في وقت المقابلة.

## 1.5 طرق التعذيب

لسوء الحظ، يتسم مرتكبو التعذيب بحسّ الابتكار والخيال الواسع في أساليب التعذيب المعتمدة، لذلك، فإنه من غير الممكن وضع قائمة شاملة بالأساليب المستخدمة في جميع أنحاء العالم، إذ أنّ أساليب جديدة لا تنفك عن الظهور. تعتمد إحدى التوجهات المهمة على استخدام طرق التعذيب التي ينجر عنها ألم حاد والتي، في نفس الوقت، تترك علامات طفيفة، أو لا تتركها على الإطلاق، على الجسم. وتتمثل إحدى التوجهات المهمة الأخرى في الاستخدام التدريجي لطرق التعذيب النفسي، وهي أساليب تجعل مهمة التوثيق والمحاكمة/ المقاضاة محفوفة بعدد أكبر من التحديات. وبالتالي، عند توثيق التعذيب، يجب توقع ما هو غير متوقع، كما يجب الوثوق في قصة الضحية حتى وإن كان يتحدث عن طرق تعذيب غير مذكورة في أي كتاب.

وعلى نفس النحو، فإنه من المفيد التمييز بين مختلف أنواع التعذيب. ويتمثل التصنيف العام المستخدم في التمييز بين التعذيب الجسدي والنفسية، غير أنه من المهم أن نتذكر أن هذا التمييز مصطنع جزئياً، وأن هناك تداخلاً كبيراً بين مختلف أنواع التعذيب. على سبيل المثال، قد تؤدي جميع أنواع التعذيب الجسدي إلى معاناة نفسية حادة أيضاً. وقد يعتبر البعض التعذيب الجنسي كصنف ثالث منفصل يمكن أن ينطوي على عناصر من المعاناة الجسدية والذهنية معاً. ومن المفيد التمييز بين أنواع التعذيب المختلفة في فكرنا عند إجراء مقابلة مع ضحية التعذيب وعند تنظيم المعلومات التي تقدمها هذه الضحية.

وفي جميع الفئات، هناك عدة أنواع مختلفة من التعذيب. وفيما يلي بعض الأمثلة:

**التعذيب الجسدي:** الصدمة الحادة (الركلات واللكمات والضرب، الخ) والتعذيب الموضعي (التعليق وتقييد الحركة والتمركز القسري) والحروق والصدمات الكهربائية والاختناق والتعرض الكيميائي (الملح والفلفل الحار، الخ) وإصابات السحق والبتير الطبي والتغذية القسرية وابتلاع الأدوية (المعروف أيضاً باسم التعذيب الدوائي) والحرمان من الأكل والماء والتعرض للحرارة الشديدة أو البرد.



**التعذيب النفسي:** الحرمان من النوم والحرمان من التحفيز الحسي المعتاد والإذلال وعمليات الإعدام الوهمية وتهديد الضحية بإلحاق الأذى بها أو بالآخرين، مثل أفراد الأسرة، مما يجبر الضحية على مشاهدة التعذيب الذي يلحق بالآخرين وانتهاك المحظورات (مثل أن يطلب من المسلم أكل لحم الخنزير أو نزع حجاب امرأة محجّبة).

التعذيب الجنسي: العنف ضد الأعضاء التناسلية والاغتصاب والتعريّ القسري والإجبار على الاستمناة والإذلال الجنسي وفحوص الأعضاء التناسليّة القسريّة.

في كثير من الأحيان، يتم استخدام أنواع مختلفة من التعذيب في نفس الوقت من أجل زيادة معاناة الضحية. وغالباً ما ترى أنماط التعذيب المحددة جيداً في سياقات معينة. وهذا من الجوانب التي تعزز مصداقية رواية التعذيب خاصّة إذا كان النمط الموصوف يتسق مع المعارف الموجودة بالفعل حول التعذيب في هذا الموقع المحدد.

## 2.5 معرفة السياق

عادة ما تساعد المعرفة بطرق التعذيب المستخدمة في سياق محدّد الشخص الذي يجري المقابلة على تقييم مصداقية المعلومات المقدمة من قبل ضحية مزعومة للتعذيب. ومع ذلك، لا ينبغي استبعاد التعذيب إذا كان الشخص يعطي وصفاً غير موثوق به لكونه تعرّض لأنواع أخرى من التعذيب لا تتناسب مع النمط المحلي أو الإقليمي المعتاد. عندما يكون ذلك ممكناً، من المهم أن يحاول المحامون والأطباء الذين لا يتعاملون مع الناجين من التعذيب بصورة منتظمة أن يجمعوا أكبر قدر ممكن من المعلومات قبل إجراء مقابلات مع الناجين من التعذيب، إذ من شأن ذلك أن يساعد على فهم الأنماط الحالية للتعذيب في بلد ما وعلى تقييم ما تقوله الضحية لهم، بما في ذلك تقييم مصداقيتها. كما سيساعد فهم ذلك على طرح أسئلة إضافية معقولة.

فيما يلي بعض الأمثلة على طرق التعذيب التي تم الإبلاغ عنها في سياقات محددة. تجدر الإشارة إلى أنها أمثلة ولا تعدّ في أي حال من الأحوال قائمة شاملة بأساليب التعذيب المستخدمة.

## الإطار رقم 5.1

### أمثلة على أساليب التعذيب المبلغ عنها في بلدان شمال أفريقيا

#### طرق التعذيب الجسدية:

الحرمان من الغذاء والماء: الضرب غير المنهجي (الضرب واللكم بالأيدي والقبضات والضرب بأشياء مختلفة مثل العصي والأسلحة النارية والسياط) والركل والضرب المنهجي، بما في ذلك الفالانغا والتليفونو، والاختناق عن طريق تغطية الفم والأنف بشكل قسري أو عن طريق الخنق والصعق الكهربائي والإحراق بأعقاب السجائر أو الأدوات المعدنية الساخنة أو عن طريق سكب البنزين على اللحية أو الأعضاء التناسلية ثم إشعاله والصعق بالكهرباء والأوضاع القسرية، بما في ذلك التعليق من الأعضاء التناسلية واليدين والساقين وفي وضع "الدجاجة المشوية" (التعليق من عمود يوضع تحت الركبتين مع تقييد اليدين بالكاحلين)، وسحل الضحية على سطح صلب وإقحام خرقة في فم الضحية وسكب الماء القذر في الفم حتى يتم ملء معدة الضحية إلى حد الإغماء، ثم يتم ضرب الضحية وركلها في المعدة حتى يبدأ في التقيؤ.

#### طرق التعذيب النفسي:

الإهانات وإجبار الضحية على سماع أصوات صراخ أشخاص آخرين يقع تعذيبهم وتعذيب أفراد العائلة والحرمان الحسي، بما في ذلك عصب العينين والحرمان من النوم والحبس الانفرادي والنقل المتعدد بين مراكز تعذيب مختلفة إلى أن تفقد الضحية الإحساس بالوقت وقول الأكاذيب عن أسرة الضحية والأصدقاء والأقارب وإقناع الضحية بشكل زائف بأنها حكم عليها بالإعدام و اتخاذ خطوات كما لو كان ذلك صحيحا، بما في ذلك القيام بعمليات الإعدام الوهمية، وعمليات الإذلال، من خلال إجبار الشخص على تغيير الاسم إلى اسم من الجنس المقابل، على سبيل المثال.

#### طرق التعذيب الجنسي:

إجبار الشخص على نزع ملابسه أو الرقص عارياً أو في الملابس الداخلية فقط والتحرش باللمس وعصر ثدي المرأة وخصيتي الرجل وإجبار الضحية على اغتصاب أشخاص آخرين، والاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب باستخدام شيء ما أو أداة مثل العصا الخشبية أو إجبار الضحية على الجلوس على زجاجات أو على الجزء الأمامي من السلاح.<sup>78</sup>

في كثير من الأحيان، أفاد الناجون من التعذيب بأنهم تعرضوا لأكثر من أسلوب تعذيب واحد. ولفهم ما حدث بالفعل، من المهم عدم الاكتفاء بالحديث عن طريقة تعذيب واحدة فقط، بل السماح للناجي-ة بوصف ما حدث بكلماته الخاصة. في كثير من الأحيان، عندما يتم استخدام أساليب مختلفة في نفس الوقت، فإن طريقة تعذيب واحدة قد تزيد من تأثير الطرق الأخرى. على سبيل المثال، قد يؤدي الحرمان من النوم إلى الحد من قدرة الشخص على تحمل الألم وبالتالي زيادة تأثير طرق التعذيب الجسدي. وقد يزيد الحرمان من النوم من تشويش الضحية وبالتالي يجعلها أكثر عرضة للتهديدات. في بعض السياقات، تم تنظيم توليفة من أساليب التعذيب المختلفة إلى الحد الذي تمّ ابتكار تسميات تغطي مجموعة من الأساليب المختلفة مثل "أساليب الاستجواب الخمسة" التي استخدمها الجيش البريطاني في أيرلندا الشمالية، والتي تألفت من الوقوف المطول أمام جدار وتغطية الرأس والضوضاء والحرمان من النوم والحرمان من الطعام والشراب.

تعتبر كل طريقة تعذيب مختلفة عن غيرها من الطرق، ولكن الاستماع إلى أصوات الناجين من التعذيب وجمع قصصهم يمكن أن يعلمنا أشياء مهمة عن كيفية إدراك التعذيب والطرق المستخدمة في ذلك، إلخ. فيما يلي أمثلة قصيرة عن هذه القصص.

## الإطار رقم 5.2 مثال عن قصة تعذيب

"في السيارة، كنت معصوب العينين بعد أن تم وضع قطعة قماش سوداء على وجهي. تم نقلي إلى مكان لم أتعرف عليه في البداية... في هذا المكان تعرضت للضرب... لقد فقدت الوعي وعانيت من نزيف من فمي بسبب الضرب الشديد... بقيت واقفا معصوب العينين لمدة ساعتين تقريبا... بعد الفجر، عادوا لي، ويبدو أنهم قد تحصلوا على الضوء الأخضر لبدء تعذيبي... بدأوا بصعقي بالكهرباء في جميع أنحاء جسدي، حيث قاموا بتعريتي وقاموا بصعق كل جزء من جسدي بالكهرباء بما في ذلك أعضائي الحميية. لقد استخدموا الأساليب الأكثر بشاعة في الصعق بالكهرباء. وركزوا على أجزائي الخاصة (أعضائي التناسلية والشرح...) وبسبب الصدمات الكهربائية المكثفة، تم حرق كل جسدي ومن أجل التخفيف من التأثير كانوا يسكبون سائلا على بشرتي ثم يكررون الصعق الكهربائي بدءا من صلاة العصر حتى صباح اليوم التالي. كانوا يرشون الغاز والبنزين على جسدي أثناء الصعق الكهربائي من أجل زيادة تأثير الصدمات الكهربائية وجعلها أكثر إيلاما. كنت أصرخ لكنهم لم يشفقوا علي".<sup>79</sup>

## الإطار رقم 5.3 مثال عن قصة تعذيب

"بعد حوالي أسبوعين من توقيفي وبعد العديد من جلسات الاستجواب المصحوبة دائما بالتعذيب، كنت جالسا وحيدا في زنزانتني في الحبس الانفرادي، كنت أعاني من تعب شديد جدا وفقدت تماما العديد من حواسي، كما كنت معصوب العينين، مما جعلني أفقد حاسة نظري، وأصيب أنفي إلى درجة فقدان القدرة على الشم. بالكاد تمكنت من السماع بسبب ربط قطعة قماش على عيني وأذني. كنت مربوطا ولا أستطيع التحرك ولم أكن أعرف الساعة، ولكن كنت أدرك ان الوقت كان بعد المساء. تم فتح باب زنزانتني وتم نقلي إلى مبنى آخر... دخلت المكتب، لم أتمكن من سماع صوت أي من الأشخاص المحيطين بي باستثناء صوت أحد الضباط، لكنني شعرت أن هناك آخرين في حين لم أسمعهم أو أسمعهم. نفس الأسئلة وجهت إلي بنفس المقدمات والأسلوب الذي سمعته مرات عديدة منذ بداية الاستجوابات. كانت إجاباتي هي نفسها كما كانت دائما، وهو ما لم يرضهم في كل مرة ولم يكن الأمر مختلفا هذه المرة. بدأ الضابط بالصراخ في أذني بينما بدأ الآخرون بضربي بناء على أوامره. جاء الضابط بجانبني وصعقني بالكهرباء في أجزاء مختلفة من جسدي مثل رأسي وفمي وعنقي وصدري وكتفي وأجزائي الحميية. كل هذا لم ينجح معي ولم أقل لهم ما يريدون سماعه. الشيء الوحيد الذي يمكنني القيام به هو أن أصرخ وأتوسل لهم للتوقف... أمرني أن أخلع سروالي، توسلت إليهم أن يتوقفوا وأن يتركوني وشأني لأنني لا أعرف أي شيء، لكنهم لم يصغوا لتوسلاتي وكانوا مستمتعين بذلك. تحت وطأة الصعق بالكهرباء وشعوري باليأس وعدم جدوى توسلاتي وعدم قدرتي على تحمل أي ألم آخر، استجبت لهم وخلعوا سروالي. قال لي الضابط بطريقة تهكمية: "كما كنت تناضل في الخارج، أريدك أن تناضل معي هنا من أجل ملابسك الداخلية، أريدك أن تريني كم من الوقت ستناضل من أجل إبقائها على جسدي". في هذه اللحظة، كنت على يقين من أنني كنت أتعامل مع ضابط مجنون وكان ذلك ما أرعبني أكثر... في النهاية استسلمت وخلعت ملابسني الداخلية، وكنت واقفا أمامهم عاريا تماما باستثناء قطعة قماش متسخة مربوطة على عيني".<sup>80</sup>

79 مثال من أحد الشركاء

80 مثال من أحد الشركاء

## الإطار رقم 5.4 مثال على قصة تعذيب

كان أسلوب التعذيب الأكثر إيلاما والأشدّ ضرراً الذي تعرض له وما زال يعاني منه حتى اليوم "تعليقه من يد واحدة على السقف لمدة ثلاثة أيام مصحوباً بالضرب المستمر والطعن والصعق بالكهرباء ورشه بالماء البارد". وفي اليوم الرابع، أحضروا سجيناً آخر للانضمام إليه في المكان نفسه، حيث وضعه السجين على ظهره من أجل تخفيف ألمه. وفجأة وخلال ذلك جاء الشخص المسؤول عن السجن ورأى ما يجري. ثم قام مسؤول السجن بقتل السجين الجديد بطلقة في رأسه مات على إثرها تحت رجلي الضحية التي ما زالت تتذكر تلك الحادثة وتعتقد أنها السبب في موت ذلك الشاب لأن كل ما أرادته هو مساعدتها والتخفيف من ألمها.<sup>81</sup>

في الختام، طرق التعذيب كثيرة، ويجب على المحاور أن يفهم كيفية تنظيم ما تسمعه عن هذه الأساليب، سواء التي سبق له-ها أن سمع-ت بها من قبل أو الأخرى الجديدة التي اكتشفها-تها خلال المقابلة. لن يساعد التعرف على مختلف أنواع التعذيب المحاور على طرح الأسئلة الصحيحة أثناء المقابلة والحصول على الصورة الكاملة لما حدث فحسب، بل سيمكنه-ها أيضاً لاحقاً من تدوين ما سمعه-ها بشكل متماسك وبطريقة مفهومة.

## 3.5 آثار التعذيب

إن آثار التعذيب كثيرة، ولا يعتبر التعذيب مجرد تجربة فردية للضحية لوحدها، بل يمكن أن يؤثر على عائلات بأكملها. إضافة إلى هذا، فحقيقة كون الناس عرضة لخطر التعذيب عند اتهامهم بارتكاب جرائم أو قضاء عقوبات على جرائم ارتكبت، عندما يكونون ناشطين سياسياً أو عند الانتماء إلى مجموعات الأقليات، إلخ، من شأنه أن يؤدي إلى الخوف وعدم الثقة في السلطات، وهو ما يؤثر على المجتمع ككل. قد يكون لذلك آثار هائلة على كيفية تفاعل الناس في مواقف مختلفة وفي المجتمع ككل. وقد يتعرض مرتكبو التعذيب أنفسهم إلى مشاكل نفسية بعد تعذيب الآخرين. كما قد يصبح المهنيون من أمثال الأطباء والمحامين الذين يتعاملون مع ضحايا التعذيب مصدومين بشكل ثانوي. وقد يرى الزوجان والأبناء وأفراد الأسرة الآخرون والأصدقاء حياتهم تتغير عندما يتعرض أحد أحبائهم للتعذيب أو يرون معاناته-ها جرّاء التعذيب. غير أن هذا الفصل لا يتعامل مع الآثار الاجتماعية للتعذيب ولكن مع تبعاته على المستوى الفردي، أي على مستوى ضحية التعذيب في حد ذاتها.

### كيفية تنظيم المعلومات حول آثار التعذيب

يمكن تنظيم المعلومات حول آثار التعذيب على المستوى الفردي بطرق مختلفة. يستخدم الأطباء مصطلحي "حادّة" و"طويلة المدى" لوصف ذلك، فتشير الآثار الحادة إلى النتائج التي قد يواجهها المرء في علاقة مباشرة مع الصدمة، أي وقت التعرض للصدمة وفي الأيام أو الأسابيع الموالية لها مباشرة، في حين تعني الآثار طويلة المدى التبعات التي تلازم الضحية بشكل مستمر أو التي تحدث بعد أسابيع أو أشهر أو حتى بعد سنوات. إذا كان الشخص لا زال يعاني من الأعراض بعد فترة من الوقت، ولم يتم التخفيف من هذه الآثار باستخدام الجراحة أو غيرها من التدخلات لمرة واحدة، يمكن اعتبار هذه الأعراض مزمنة، أي ذات طبيعة طويلة المدى.

هناك طريقة أخرى لتنظيم النتائج وفقاً لأعضاء الشخص المتأثر. ترتبط الآثار الجسدية بالأعراض الجسدية، في حين ترتبط الآثار النفسية بالأعراض العقلية، وترتبط الآثار الاجتماعية بالتبعات التي يعيشها الفرد في حياته الاجتماعية. وقد يشمل ذلك على سبيل المثال علاقة الضحية بالعائلة والآخرين، وكذلك صلته بسوق العمل والمكان الذي يعيش فيه ووضعه الاجتماعي وكيف يقضي وقت فراغه، الخ. في كثير من الأحيان، لن تقتصر العواقب على جانب واحد من جوانب الحياة، وغالباً ما ينظر إلي عواقب التعذيب على أنها مفهوم ذو طبيعة بيولوجية ونفسية واجتماعية. ومن المهم أن يتذكر المُحاور ذلك عندما يحاول أن يفهم بالتحديد آثار التعذيب التي يعانيها الضحية.

قد تتقلب الأعراض مع مرور الوقت ويعتمد ذلك على الكثير من العوامل المختلفة، كمدة التعذيب والوقت الذي مضى منذ وقوع التعذيب وهشاشة الضحية والحالة العامة والمرونة والنفوذ إلى العلاج وإعادة التأهيل، وما إلى ذلك.

### الآثار الجسدية للتعذيب

في المرحلة الحادة، يؤدي التعذيب إلى ظهور أعراض جسدية وإصابات مختلفة، وتشمل الإصابات التقليدية الظاهرة على الفور، على سبيل المثال لا الحصر، الكدمات والتورمات والحروق والجروح المفتوحة والكسور - أو بعبارة أخرى، نفس أنواع الإصابات التي يمكن رؤيتها بعد أنواع أخرى من الصدمات غير المتعلقة بالتعذيب. بالتالي، يمثل تقييم ما إذا كانت إصابة ما نتيجة للتعذيب أو لصدمة أخرى أحد التحديات التي تتم مواجهتها عند توثيق التعذيب. ولهذا السبب، فإن قصة الضحية لها أهمية قصوى. فضلاً عن ذلك، تكون الإصابات الحادة ذات مظهر تقليدي من قبيل "الرضوض المتوازية" (كدماتان خطيتان متوازيتان مع مقطع من الجلد غير متضرر) الناجمة عن الضرب باستخدام جسم صلب حاد أو الحروق الناجمة عن الصعق بالكهرباء.

عادة ما تكون الإصابات الحادة المترتبة عن التعذيب مصحوبة بالألم وحدوث ضرر في الأعصاب، كما هو الحال بعد التعليق أو الإصابة بحروق شديدة على سبيل المثال، فضلاً عن إمكانية فقدان الحواس.

تلتم معظم الإصابات الحادة والواضحة (الكدمات والحروق والجروح، إلخ) في غضون ستة أسابيع تقريباً، مما يفسر سبب الحاجة العاجلة إلى فحص ضحية التعذيب من قبل طبيب-ة مؤهل-ة في أقرب وقت ممكن بعد حدوث الصدمة حتى يتمكن/تتمكن من توثيق الإصابات بشكل صحيح قبل اختفائها.

في بعض الحالات، تكون الآثار اللاحقة للإصابات الحادة مرئية حتى بعد شهور أو سنوات، على سبيل المثال ندوب الحروق وفقدان الشعر وتغيّر لون البشرة وعدم التعافي من الكسور. غير أنه، غالباً ما لا تجري الأمور على هذا النحو وقد تختفي العلامات المرئية للتعذيب بالكامل. لذا من المهم أن نتذكر أن عدم وجود علامات جسدية لا يعني أن التعذيب لم يحدث.

للأسف، بمجرد تعافي الجلد بعد إصابة حادة مثل الجروح، لا تبقى سوى الندبة ويصبح من الصعب جداً تقييم عمر الندبة، خاصةً إذا كانت الندوب قديمة. ويعتبر ذلك إحدى الأسباب الأخرى لأهمية توثيق الإصابات في أقرب وقت ممكن بعد حدوثها.

من المهم أن نتذكر أن التعذيب قد يؤثر عملياً على جميع أعضاء الجسم. يمكن أن ترتبط بعض آثار التعذيب بشكل مباشر بنوع معين من التعذيب أو بتأثر عضو معين، في حين تتوزع الآثار الأخرى على بقية الأعضاء. نذكر أدناه بعض الأمثلة عن الآثار المرتبطة مباشرة بطرق تعذيب معيّنة<sup>82</sup>:

- الجلد** - الجروح والندوب بعد الحروق أو الصعق بالكهرباء والتورمات والكدمات بعد الضرب.
- الأذنين** - مشاكل في السمع بعد تعذيب التليفونو، مما يؤدي إلى تمزق الغشاء الطبلي.
- العيون** - مشاكل في البصر بعد الضرب المؤدي إلى نزيف في العين أو تمزق العدسة.
- الوجه** - كسور عظام الوجه بعد الضرب.
- الأسنان** - فقدان الأسنان بعد الضربات على الفم.
- القلب** - اضطرابات ضربات القلب الحادة بعد الصعق بالكهرباء.
- الرئتان** - مشاكل التنفس الحادة والمزمنة بعد الاختناق واستنشاق المواد القذرة (على سبيل المثال بعد الإيهام بالغرق).
- الجذع** - كسر الأضلاع بعد الضرب.
- البطن** - إصابات الشرج والمستقيم بعد إدخال الأجسام والنزيف في الأعضاء الداخليّة بعد التعرّض للضرب.
- الجهاز العضلي الهيكلي** - ضعف حركة المفاصل بعد التعليق، وكسور في العظام، وفقدان الأنسجة الرخوة في باطن القدم بعد الفلقة.
- نظام الجهاز البولي التناسلي** - العجز الجنسي والأمراض المنقولة جنسيا وحالات الحمل بعد الاغتصاب.
- الجهاز العصبي المركزي** - تلف أعصاب الوجه مما يؤدي إلى شلل في الوجه وفي الاضطرابات الحسية التالية لضربات الرأس، وإصابات على مستوى الدماغ بعد الضربات أو الاختناق، في حالات الخنق أو الإيهام بالغرق.
- الجهاز العصبي المحيطي** - الشلل والاضطرابات الحسية الناجمة عن تلف الأعصاب بعد الضربات والتمدد المفرط أثناء التعليق أو الأوضاع القسرية إلخ.

غير أن بعض الشكاوى الجسدية التي يقدمها الناجون من التعذيب ليست بالضرورة مرتبطة بصدمة مباشرة تتعلق بجزء معين من الجسم. ويعود ذلك لأسباب كثيرة: قد لا يتمكن الناجون من تذكر كل التفاصيل التي حدثت لهم، وقد يعود السبب في آلام الظهر إلى محاولة الجسم التعويض عن الألم في الساقين والقدمين مما يؤدي إلى أنماط مشية مختلفة، وقد تكون الأعصاب قد تضررت في جزء واحد من الجسم مما يؤدي إلى الألم في جزء الجسم الذي يخدمه ذلك العصب إلخ. غالباً ما يلتمس الناجون من التعذيب المساعدة من الطبيب-ة بعد أشهر أو سنوات من حدوث التعذيب ثم يصبح لديهم مشاكل مزمنة، مثل الصداع وآلام الظهر والعضلات وأعراض الجهاز الهضمي والضعف الجنسي. قد تكون هذه الأعراض غير المحددة ذات طبيعة متقلبة، أي ذات كثافة مختلفة في أوقات مختلفة، وقد تتأثر بالعديد من العوامل الأخرى، مثل أنواع العلاج المتلقاة والرفاهية النفسية للناجي-ة، وما إلى ذلك.



## الآثار النفسية للتعذيب

تمرّ ضحية التعذيب بوضع بالغ الشدة تكون خلاله تحت السيطرة المطلقة للجلادين وتصبح عاجزة تماماً. تهدف أساليب التعذيب التي لا تسبب ألماً جسدياً مباشراً إلى زيادة الألم النفسي و "كسر عقل" الضحية أو إذلالها لإجبارها على الاعتراف وتقديم معلومات وما إلى ذلك، ويتم ذلك من خلال جعلها مرتبكة ومربوطة ومتخوفة ويائسة ووحيدة.

لذلك، ليس من المفاجئ أن يعاني ضحايا التعذيب غالباً من أعراض نفسية شديدة، إما أعراض انفرادية أو أعراض أخرى مصاحبة للأعراض الجسدية. تشمل الأعراض النفسية الشائعة: الاكتئاب والقلق والأرق والكوابيس والومضات وصعوبات الذاكرة. قد تكون هذه الأعراض شديدة وتكون أسبابها ذات تأثير واضح على قدرة الضحية على عيش الحياة التي ترغب في عيشها أو أن تكون الأب أو الأم الذي/التي ت-يريد أن ت-يكونه، إلخ. لذلك فإن طرح الأسئلة حول الحالة النفسية لضحية التعذيب لا يقل أهمية عن طرح الأسئلة حول العواقب الجسدية المحتملة للتعذيب.

يمكن أن ترتبط العواقب الجسدية - كما هو مذكور أعلاه - ارتباطاً مباشراً بطريقة تعذيب محددة، مثل الضرب على جزء معين من الجسم يؤدي إلى الألم والتغيرات الجسدية في نفس الجزء من الجسم. في بعض الحالات، قد تكون هناك أعراض نفسية مرتبطة بشكل مباشر مع ما حدث للضحية، مثل القلق الشديد عندما تصادف الضحية أشخاصاً يرتدون زياً عسكرياً يشبه ذلك الذي يرتديه الجنّة. ومع ذلك، غالباً ما تكون الآثار النفسية ذات طبيعة غير محددة ولا يمكن ربطها بشكل مباشر بأساليب تعذيب محددة، مثل الألم الذي ينتقل من جزء إلى آخر.

وفي سياق التوثيق، قد تؤثر الآثار النفسية على قدرة الضحية على إعادة سرد ما حدث لها بطريقة متسقة ومتناسكة، وقد يؤثر ذلك على قدرتها على التفاعل بحرية مع أشخاص آخرين، بما في ذلك الشخص الذي يحاول توثيق قصيتها. يرجى الاطلاع على الباب 6، حيث يتم تقديم المشورة حول كيفية مقابلة شخص يعاني من مشاكل نفسية شديدة بعد التعذيب.

يعتبر اضطراب ما بعد الصدمة أحد عقابيل التعذيب المحتملة التي ينبغي إيلاؤها اهتماماً خاصاً. اضطراب ما بعد الصدمة<sup>83</sup> (PTSD) هو اضطراب القلق الذي قد يتطور بعد التعرض لحدث مهدد للحياة مع الشعور بالخوف الشديد والعجز.

تتمثل السمات المهيمنة للإصابة باضطراب ما بعد الصدمة في الذكريات الاقتحامية (إعادة خوض الصدمة) أو التجنب (الجهود المبذولة لتجنب الفكر أو المشاعر المرتبطة بالصدمة) والحذر المفرط (حالة من التوتر النفسي والفيزيولوجي المتزايد تتميز بتأثيرات مثل تقليل تحمل الألم والقلق والمبالغة في الإجابات المبالغتة والأرق والتعب وتفاقم السمات الشخصية). قد تتسبب هذه الأعراض في خشية ضحية التعذيب من إعادة تمثيل تجربة التعذيب، والتي قد تؤثر بدورها على المقابلة والفحص لأغراض التوثيق. يجب أن يكون جميع المحاورين على دراية بخطر إعادة تعريض ضحية التعذيب للصدمة أثناء المقابلة وبضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب ذلك.

83 العنصر 3.1-4، معايير التشخيص DSM5 الخاصة باضطراب ما بعد الصدمة - الرعاية المستنيرة بخصوصيات الصدمة في خدمات الصحة السلوكية.

كما هو الحال بالنسبة إلى الأعراض الجسدية، من المهم معرفة التاريخ المفصل عن الأعراض النفسية لتقييم آثار التعذيب الذي عانى منه الشخص بشكل شامل. قد يكون وعي المحاور أكثر أهمية في سياق الأعراض النفسية لأنه في بعض الثقافات، يمكن اعتبار المعاناة من الأعراض النفسية وصمة عار، وبالتالي قد لا تتحدث الضحية عن هذه الأعراض بشكل عفوي. كما أن بعض الضحايا لا يرون الصلة بين الأعراض النفسية التي يعانون منها الآن وبين التعذيب الذي مروا به قبل شهور أو سنوات، مما يؤدي مرة أخرى إلى عدم ذكر الأعراض.

### الآثار الاجتماعية

أخيراً وليس آخراً، قد يؤدي التعذيب إلى آثار اجتماعية هائلة بالنسبة إلى الضحية وعائلتها. يواجه العديد من الأشخاص الذين قضوا بعض الوقت في الاحتجاز، إن لم يكن جميعهم، تحديات عند عودتهم إلى الحرية. وتضاف الآثار الجسدية والنفسية للصدمة التي يعاني منها الناجون من التعذيب إلى هذه التحديات. قد تحدث العديد من المشاكل الاجتماعية بعد ذلك، والتي يمكن أن تشمل بشكل عام العزلة الاجتماعية، وفقدان العمل والدخل، والمشاكل في الأسرة، من ذلك العنف والإهمال والطلاق، وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية، هناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر على الناجين من التعذيب. يعتبر نموذج ICF (التصنيف الدولي للنموذج الوظيفي) أحد النماذج التي قد تساعد على تحليل التفاعل بين العوامل المختلفة، وتعتمد منظمة الصحة العالمية هذا النموذج لقياس الصحة والإعاقة على المستوى الفردي والسكاني<sup>84</sup>.

ويوضح نموذج التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة 'نموذج ICF' أن العوامل المختلفة قد تؤثر على مستوى أداء الشخص وبالتالي على قدرته-ها على المشاركة في الحياة الاجتماعية والأسرية إلخ. بمعنى آخر، لا يعتمد مستوى أداء الشخص، على سبيل المثال، على المشكلات الجسدية التي يعاني منها فقط. تلعب أنواع الأنشطة التي من المفترض أن ت-يؤديها في المجتمع دوراً أيضاً (على سبيل المثال، ما إذا كانت وظيفته تتطلب مجهوداً جسدياً أو نفسياً) كما هو الحال بالنسبة إلى توقعاته-ها وتوقعات الآخرين فيما يتعلق بمشاركته-ها في الحياة الاجتماعية (على سبيل المثال، قد يواجه المرء التوقعات بشكل مختلف عندما يكون عازباً/عزباء بدون التزامات عائلية أو عندما يكون أباً وحيداً أو أما عزباء). إضافة إلى ذلك، هناك عوامل بيئية وشخصية تسمى أيضاً عوامل سياقية. على سبيل المثال، قد يكون الشخص الذي/التي ت-يحظى بمكان عمل متفهم وأسرة داعمة أكثر قدرة على التعامل مع اضطراب القلق من شخص ليس محظوظاً بالحصول على هذا الدعم. وقد يكون الإنسان الذي يتمتع بشخصية مرنة قادراً بشكل أفضل على التعامل مع التعديلات الضرورية إذا أدى التعذيب إلى إعاقة جسدية. والعكس صحيح أيضاً: إذا كان شخص ما يعاني من مشكلة جسدية أو عقلية بعد التعذيب، فإنه يعاني من ضغوط شديدة بسبب فقدان الوظيفة والوضع العائلي الصعب كما قد يعاني من عواقب التعذيب بقوة أكبر. ويعتبر الشعور بالذنب والخجل بعد التعذيب، مثل الشعور بالذنب الناشئ عن كونه ناشطاً سياسياً، وبالتالي التسبب في وضع صعب بالنسبة إلى العائلة والخجل بعد الاغتصاب أو الخجل بعد إعطاء معلومات عن الآخرين أثناء الخضوع للتعذيب، من بين الجوانب التي تزيد الطين بلة.

84 منظمة الصحة العالمية، التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة (ICF)، 2001.



وبشكل عام، من الصعب التنبؤ بكيفية رد فعل الفرد على التعذيب، وقد تتغير ردود فعل كل فرد بمرور الوقت بسبب العوامل السياقية التي لا علاقة لها بالتعذيب نفسه. لكن خلاصة القول هي أن التعذيب هو حدث حياة شديد قد يؤدي من يوم إلى آخر إلى تغيير مسار حياة الشخص ووضعه الاجتماعي. لذلك، عند توثيق التعذيب، من المهم محاولة الحصول على انطباع عن الكيفية التي كان عليها الوضع الاجتماعي للناجي-ة قبل حدوث التعذيب، وكيف أصبح ذلك في وقت توثيق القضية. قد يدرك المحاور أن حياة الناجي-ة قد تغيرت، رغم غياب الأعراض الجسدية والنفسية في وقت التوثيق، عندما يطرح أسئلة عن الحياة الاجتماعية للناجي-ة.

تم استقاء بعض الأمثلة عن كيفية تأثير التعذيب على حياة الناجي-ة من الشهادات التي أدلى بها الناجون.

### الإطار رقم 5.5 مثال عن آثار التعذيب لدى طالب

اعتُقل طالب جامعي يبلغ من العمر 21 عاماً بتهمة التظاهر وتدمير الممتلكات والإطاحة بالنظام المصري لمدة عامين، تعرّض خلالها إلى أنواع مختلفة من التعذيب بما في ذلك "التشريفة" أو حفل الترحيب، حيث اصطف جميع حراس السجن في صيفين وكان على المعتقلين المرور عبرهم أثناء تعرّضه للضرب. كما اقتيد إلى صالة نوم صغيرة جداً حيث وضعوا حوالي 80 شخصاً في منطقة صغيرة جداً لدرجة أنه لا يستطيع الاستلقاء للنوم. أمضى 11 يوماً في تلك الغرفة. عندما أُجريت له مقابلة بعد إطلاق سراح، قال: "تم توقيفي عن الدراسة في كليتي لأسباب أمنية، والآن أنا أدرس في كلية أخرى. أنا لم أعد أذهب إلى الكلية".<sup>85</sup>

### الإطار رقم 5.6 مثال عن آثار التعذيب لدى طالبة

ألقي القبض على طالبة في العشرين من عمرها واتهمت بالبغاء. وقد اغتُصبت في عدة مناسبات خلال فترة احتجازها الممتدة على ثلاثة أيام. عندما أُجريت معها مقابلة، تحدّثت عن إحدى المناسبات التي اغتُصبت فيها: "لقد صفعني على وجهي وفتح سرواله وأمسك بي ووضع قضيبه في فمي واستمر في صفعي. جاء الرجل الآخر من خلفي وأمسك بثديي من الخلف. سمعت صوت فتح الباب ودخل رجل وقام بعصب عيني مرة أخرى، وبدأت في الصراخ ثم صفعني شخص آخر في وجهي. سحبوني من شعري إلى جانب الجدار وجلس أحدهم عليّ ووضع يديه تحت ركبتي، بينما قام الآخر بفتح ساقيّ وعندما بدأت في البكاء والصراخ، ضربني على أعضائي الحميميّة بقطعة معدنية. اعتقدت أنه كان مشبك حزامه، وعندما صرخت بقوة، أدخله في مهلي وقام بتركه لفترة طويلة في داخلي. ظل الآخر يضغط بقوة على ثديي. واستيقظت فقط عندما كنت في الطابق السفلي، عارية تماماً، ولم أكن قادرة على فعل أي شيء أو حتى التحرك... لم أخبر والدي أو أمي عن أي شيء ولن أقوم بذلك أبداً في المستقبل. أريد أن أقول لكم أنه لا يوجد فتاة، قد فقدت عذريتها، ستخبركم بأنها قد اغتُصبت بينما في الواقع هي لم تغتصب. هذا أمر مخجل للغاية وإذا عرفت عائلتي بذلك فستقتلني وتبرأ مني... أنا أسفة على هذه التفاصيل، ولكن يجب عليّ أن أتحدّث عن ذلك".<sup>86</sup>

85 مثال من أحد الشركاء

86 مثال من أحد الشركاء

## الإطار رقم 5.7

### مثال عن آثار التعذيب لدى رجل بالغ

ورد في وصف إحدى المنظمات المشرفة على توثيق قضية شاب ليبي يبلغ من العمر 32 عاماً كان قد تعرض للتعليق والصعق بالكهرباء ما يلي: "عند الإفراج عنه، كان همّه الوحيد تربية أولاده والعودة إلى وظيفته... لقد بقي في عزلة مفروضة ذاتياً ولم يكن يريد أن يتواصل أو يتفاعل مع أي شخص، حتى مع عائلته، ولا يريد أن يسأله أي أحد عن أي شيء. لا يزال يعاني حتى يومنا هذا من التجربة التي مر بها. ويضاف إلى هذا التعذيب والأذى الذي تعرض له شخصياً، الآثار الجانبية التي تؤثر على الأب والأم والأشقاء وغيرهم من أفراد الأسرة".<sup>87</sup>

## 4.5 الاتساق

يعتبر هذا الجزء مهماً في عملية توثيق التعذيب لتقييم العلاقة بين التاريخ (بما في ذلك أساليب التعذيب المزعوم استخدامها) والأعراض والنتائج التي يقدمها أحد الناجين من التعذيب خلال عملية التوثيق. قد يتطلب هذا التقييم خبرة محددة وغالباً ما يتم تنفيذ المهمة على يد مهنيّ محترف، على سبيل المثال، لدى الأطباء خبرة في تقييم الجروح والندوب وأنواع الضرر الأخرى التي تلحق بالجسم ويعرفون ما هي الفحوص الإضافية التي يجب طلبها إذا كانت النتائج غير واضحة.

ومع ذلك، يجب على جميع المهنيين الذين يتعاملون مع الناجين من التعذيب معرفة أساسيات كيفية تفسير النتائج، إذ من شأن ذلك أن يؤثر أيضاً على طريقة طرح الأسئلة أثناء عملية التوثيق.

يحتوي تفسير الاتساق بين التاريخ والنتائج على عدة عناصر:

- الاتساق بين ادعاءات سوء المعاملة والأعراض الجسدية الحادة والمزمنة (أي أنه من المحتمل أن تؤدي أساليب التعذيب الخاصة المستخدمة إلى ظهور الأعراض).
- الاتساق بين الادعاءات بالتعذيب والاستنتاجات الجسدية (أي أنه من المحتمل أن تكون التغيرات الجسدية في الجسم ناتجة عن طرق التعذيب المزعومة).
- الاتساق بين ادعاءات سوء المعاملة والاستنتاجات النفسية (أي أنه من المحتمل أن يؤدي التعذيب الذي تم اختباره إلى ظهور الأعراض).
- الاتساق بين الادعاءات والاستنتاجات من جهة وطرق التعذيب الشائعة الاستخدام والآثار الشائعة في المنطقة الجغرافية من جهة أخرى (أي أنه من المحتمل أن يكون أحد الناجين من التعذيب في منطقة معينة قد عانى من أنواع التعذيب المحددة المذكورة، ومن المحتمل أنه سيقدم العلامات والأعراض التي تم العثور عليها).
- تقييم أي عوامل أخرى قد تؤثر على صحة ورفاهية الناجي-ة (أي أن الناجي-ة على سبيل المثال لديه-ها حالة سابقة قد تكون سببت بعض المشاكل الصحية التي يعاني منها، أو هل توجد أي عوامل ضغط أخرى في حياة الناجي-ة من شأنها أن تؤثر على صحته العقلية)
- تقييم ما إذا كان التعذيب نفسه قد أدى إلى ظروف جسدية قد تجعل الناجي-ة أقل اتساقاً وتماسكاً عند شرح ما حدث له (على سبيل المثال، أدى التعذيب إلى ضرر بدني في الدماغ قد يؤثر على قدرته على الإجابة عن الأسئلة).

ينبغي التأكيد على أن التناقضات في سرد تاريخ التعذيب ليست بالضرورة مؤشراً على أن الناجي-ة لا يقول/تقول الحقيقة. قد لا يتمكن أحد الناجين من تذكر كل ما حدث له-ها، على سبيل المثال، لأنه-ها كان-ت مرتباً بسبب قلة النوم أو الحرمان الحسي أو بسبب تعرضه-ها لضربات في الرأس أدت إلى إصابات في الدماغ، كما يمكن أن يعاني أيضاً من الاكتئاب أو اضطراب ما بعد الصدمة التي تشكل جميعها، على حد سواء، أمراضاً تؤثر على الذاكرة. ولذلك، ينبغي إجراء تقييم الاتساق بحذر شديد ويفضل أن يتم ذلك فقط من قبل الأشخاص ذوي الخبرة في هذا المجال وينبغي عدم اعتبار عدم الاتساق الطفيف في قصة متماسكة وموثوقة كدليل على أن الناجي-ة غير صادق-ة.<sup>88</sup>

بشكل عام، عادةً ما يتم وصف الاتساق المرتبط بالتعذيب المزعوم وكل إصابة والنمط الإجمالي للإصابات بمصطلحات تتعلق بدرجات متفاوتة من "متسقة مع" (أي أن الإصابات التي تم العثور عليها - مع قدر من الاحتمالية - كانت ناجمة عن الصدمة الموصوفة) أو "غير متسقة مع" (أي أن الإصابة التي تم العثور عليها لا يمكن أن تكون ناجمة عن الصدمة الموصوفة).

من المهم التأكيد هنا مرة أخرى على أن نقص النتائج لا يعني تلقائياً أن التعذيب لم يحدث. لا يؤدي التعذيب بالضرورة إلى علامات جسدية أو تبعات نفسية أو اجتماعية، وتختفي بعض العلامات الجسدية وبعض الأعراض مع مرور الوقت.

88 انظر على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، س.ت. وك، م. ضد السويد، البلاغ رقم 279/2005، 22 يناير 2007؛ ألان ضد سويسرا، البلاغ رقم 21/1995، 8 يونيو 1996؛ ت. ضد السويد، بلاغ رقم 43/1996، 15 نوفمبر 1996؛ ك. ضد السويد، البلاغ رقم 41/1996، 8 مايو 1996



## الباب 6: المقابلة

"من المؤكد أن المعلومات مهمة، لكن الشخص الذي تتم مقابله أكثر أهمية ..."<sup>89</sup>

### مقدمة

- 1.6 الغرض من إجراء المقابلة والمعلومات الواجب جمعها
- 2.6 كيف تقرّر-ين ما إذا كنت تريد-ين إجراء مقابلة
- 3.6 أساسيات إجراء المقابلة
- 4.6 المبادئ الأخلاقية الرئيسية
- 5.6 التعامل مع الناجي-ة خلال المقابلة
- 6.6 أساسيات المقابلة
- 7.6 الخطوات التالية

### مقدمة

تعدّ القدرة على مقابلة أحد الناجين من التعذيب بطريقة حساسة ومهنية من أهم المهارات الواجب على الأطباء والمحامين اكتسابها. يتمثل الغرض من هذا الباب في تقديم المعارف حول المهارات الأساسية لإجراء المقابلات التي يجب تحسينها بشكل أكبر من خلال الممارسة، وإذا أمكن، من خلال إشراف مُحاوِرٍ ذي خبرة.

تهدف المقابلة التوثيقية إلى جمع قصة الناجي-ة وتحديد العلامات التي تُظهر أنه-ها قد يكون/تكون قد تعرّض-ت إلى التعذيب. قد تخدم المقابلة أيضًا أغراضًا عامة مختلفة. على سبيل المثال، قد يرغب أحد الناجين من التعذيب في الحصول على العدالة عبر المحكمة، بينما قد يرغب شخص آخر في التماس العلاج وإعادة التأهيل. سيقدم هذا الباب مختلف مهارات إجراء المقابلات ويناقش الخطوات الموالية التي يجب القيام بها بعد إجراء المقابلة.

بعد الاطلاع على هذا الباب، يكون المهنيون قادرين على:

### على مستوى التحضير:

- معرفة كيفية تحديد مستوى استعدادهم لإجراء المقابلة واحترام حدود قدراتهم-هن
- معرفة المبادئ الأساسية والآثار المهمة لمبدأ عدم إلحاق الضرر.
- معرفة كيفية الحصول على الموافقة المستنيرة.

### المقابلة:

- معرفة كيفية كسب ثقة الناجي-ة.
- معرفة العناصر الأساسية التي يجب أن تكون جزءًا من مقابلة التوثيق.
- معرفة كيفية متابعة العناصر المرتبطة بالمقابلة بعد إجرائها.
- اكتساب القدرة على إجراء مقابلة مع الأخذ في الاعتبار محتوى الباب 6-1.
- اكتساب القدرة على الاستعداد على أفضل نحو ممكن للمقابلة وجمع القصة أثناء طرح الأسئلة ذات الصلة حول من فعل ماذا لمن؟ متى؟ أين؟ ولماذا؟.
- اكتساب القدرة على توثيق العلامات الجسدية الواضحة للعنف.

89 بروتوكول اسطنبول، الفقرة 135

## 1.6 الغرض من المقابلة والمعلومات الواجب جمعها

تهدف المقابلة - وهي الجزء الأكثر أهمية في عملية التوثيق - بشكل خاص إلى:

- جمع وقائع ما حدث ومزاعم التعذيب أو سوء المعاملة.
- السماح للناجي-ة بتقديم وصف الحقائق والتجربة التي خاضها-تها بأكبر قدر ممكن من التفاصيل.
- تحديد علامات العنف الواضحة وتوثيقها.

يجب أن يتم الاسترشاد بهذه الأهداف عند طرح الأسئلة على الضحية. قد تختلف بعض جوانب المقابلة اعتماداً على ما إذا كان يقوم طبيب-ة (التركيز على العلاج) أو محام-ية (التركيز على العدالة والمناصرة) بإجرائها. على سبيل المثال، قد يطرح المحامون على الأرجح أسئلة إضافية يمكن أن تؤدي إلى تقييم قانوني أولي لرواية الضحية وما إذا كانت قد كشفت عن مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة. ومع ذلك، وفي جميع الأحوال، فإن المهمة الرئيسية تتمثل في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ما حدث والاستماع إلى رواية الناجي-ة عن تجربته / تجربتها وتحديد العلامات الواضحة للعنف.

قد يكون للمقابلة نتيجة إيجابية أخرى تتمثل في شعور الناجي-ة ببعض الارتياح من خلال سرد قصته-ها، وقد يكون التفاعل مع المحاور قد مكنه-ها من التفكير لأول مرة في كيفية استخدام قصته-ها لفائدته-ها ولفائدة الآخرين.

يجب استخدام مهارات إجراء المقابلات للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الأسئلة الأساسية:

من فعل ماذا لمن؟ متى؟ أين؟ ولماذا؟

في الحالة المثالية، يجب جمع المعلومات التالية:

من

من هم الجناة؟ إذا كان الجناة غير معروفين، يمكن وصفهم بأي شكل من الأشكال (الملابس والعمر والجنس والمظهر واللغة)؟ يعتبر وصف أي شاهد على التعذيب أمراً مهماً لغرض الإجراءات الجنائية في المستقبل. تجدر الإشارة إلى إمكانية اعتبار المساجين في نفس الزنزانة الموجودين عند عودة الضحية من الاستجواب شهوداً.

ماذا

ماذا؟ ما هي أنواع التعذيب الجسدي والنفسي والجنسي التي تعرضت لها الضحية؟ ما هي أدوات التعذيب التي تم استخدامها (الكابلات والأكياس البلاستيكية، الخ)؟ ما هي أعضاء الجسم التي استهدفتها التعذيب؟ كم كانت المدة؟ ينبغي أن تتضمن هذه المعلومات أيضاً وصفاً للآثار الجسدية أو النفسية للتعذيب، مثلما لاحظته الضحية.

من هوية الضحية (الضحايا) بما في ذلك السمات ذات الأهمية المرتبطة بتأثير الطرق المستخدمة (مثل الوضعية الجسدية أو العقلية أو العمر أو الجنس أو الدين أو الخصائص العرقية أو غيرها).

متى وقت ومدة الاعتقالات والاحتجاز ووصف متى تم ممارسة طرق التعذيب المختلفة على الضحية.

أين أماكن الاحتجاز حيث تم احتجاز الضحية، إن كانت معروفة، بما في ذلك وصف المكان. تعتبر السمات الفريدة للغرف والزنانات التي يمكن أن تستخدم لاحقاً في تحديد المكان ذات أهمية كبرى.

لماذا يعتبر الدافع وراء التعذيب مهما لفهم الخلفية وتحديد من هم الجناة. تتمثل الدوافع الكلاسيكية في الحصول على معلومات أو اعتراف من الضحية أو لمعاقبته.

## 2.6 كيف تقرّر-ين ما إذا كنت تريد-ين إجراء مقابلة

في المقام الأول، يجب على القائم بإجراء المقابلة النظر في المعرفة والمهارات والخبرة المحددة المطلوبة للمهمة الصعبة المتمثلة في إجراء مقابلة مع أحد الناجين من التعذيب. كحد أدنى، يجب أن يكون القائم بإجراء المقابلة قد تلقى بعض التدريب والإشراف المسبق في توثيق التعذيب وأن يكون لديه بعض الخبرة في التعامل مع الصدمات. قد تكون هناك حاجة إلى المزيد من المهارات المتخصصة في بعض المواقف - على سبيل المثال الحالات التي تشمل الأطفال.

إذا خلص القائم بإجراء المقابلة إلى أنه لا يمتلك المهارات المطلوبة وأن هناك إمكانية لإحالة الناجي إلى مهنيّ يتمتع بخبرة أكبر، فيجب القيام بذلك. حسب الظروف، يمكن إجراء الإحالة ضمن المجموعة المهنية الخاصة (على سبيل المثال، من طبيب إلى آخر) أو بين المجموعات المهنية. على سبيل المثال، إذا كان الطبيب-ة يستعد للمقابلة، فعليه-ها أن يفكر/تفكر فيما إذا كان يجب نصح الناجي-ة بمقابلة محام-ية (أيضاً). إذا كانت الإحالات إلى الآخرين غير ممكنة، فمن المهم أن يقرّر القائم بإجراء المقابلة بكونه-ها جهة الاتصال الوحيدة التي لدى الناجي-ة وأن عدم اتّخاذ أي إجراء سيكون أسوأ شيء للناجي-ة، وعليه-ها المضي قدماً في الحصول على المعلومات الأساسية على الأقل.

## 3.6 أسس المقابلة

يجب أن يبدأ القائم بإجراء المقابلة بقراءة الباب 5-1 من هذا الدليل ومعرفة التحديات المحددة لمقابلة الناجين من التعذيب، كما هو موضح أعلاه. بعد ذلك، من المهم التخطيط والتحضير للمقابلة مسبقاً، كما يجب على القائم بإجراء المقابلة على سبيل المثال النظر في المنهجية التي يجب اعتمادها، من أجل بدء المقابلة والأسئلة الرئيسية التي قد تكون ذات صلة (انظر أدناه). تتضمن أساسيات المقابلة كحد أدنى ما يلي:

## معرفة السياق المحلي

يعتبر الإلمام بالسياق المحلي أمراً مهماً لأنه سيساعد المُحاور على فهم وتقييم ما يقال خلال المقابلة. وهذا يشمل وعياً عميقاً ومفصلاً بالسياقات المحتملة للتعذيب في البلد أو المنطقة؛ ما إذا كان قد تم الإبلاغ عن التعذيب سابقاً من أماكن احتجاز معينة وطرق التعذيب الشائعة.

## الاعتبارات الجنسانية

في بعض السياقات، قد تؤثر الاعتبارات الجنسانية على اختيار المُحاور و/أو المترجم الفوري. على سبيل المثال، قد لا يكون من المقبول ثقافياً أن يقوم الرجال بإجراء مقابلة مع محتجزات أو أن يحضر مترجم فوري من الجنس الآخر خلال المقابلة. في حالة وجود شكوك على هذا المستوى، يجب سؤال الناجي-ة عما إذا كان-ت مرتاحاً/مرتاحة مع الأشخاص الحاضرين، وإذا كانت الإجابة بلا، فلا يمكن إجراء المقابلة ويجب تحديد موعد آخر بحضور شخص آخر.

## الوقت والمكان والإعداد للمقابلة

بما أن الذكريات المتعلقة بالتعذيب وعلاماته الجسدية قد تتلاشى بمرور الوقت، فمن المهم إجراء المقابلة في أقرب وقت ممكن بعد وقوع الحادثة.

يمكن إجراء مقابلة بغرض التوثيق في مكان الاحتجاز وخارجه. تتضمن أماكن الاحتجاز على سبيل المثال مراكز الشرطة والسجون والمحاكم ومعسكرات الجيش ومراكز الاحتجاز، في حين تتضمن الأماكن خارج مرافق الاحتجاز على سبيل المثال مكاتب المنظمات غير الحكومية ومكاتب المحامين الخاصة والمصحّات الطبيّة والمستشفيات. ويعتبر المكان وظروف ضحية التعذيب أهمّ عاملين سيحدّدان هل أن الطبيب-ة أو المحامي-ة هو/هي من سيلتقي ضحية التعذيب أولاً.

يجب أن يتم اختيار مكان إجراء المقابلة بكل عناية، خاصّة وأنّه محدّد رئيسي لكسب الثقة، مع ضرورة مراعاة خصوصيات الناجي-ة قدر الإمكان. في الحالة التي يكون/تكون فيها الناجي-ة رهن الاحتجاز، فمن المحتمل ألا يكون لدى المُحاور العديد من الخيارات فيما يتعلق بترتيب المكان، ولكن ينبغي العمل بالنصيحة المذكورة أدناه إلى أقصى حد ممكن. إذا لم يكن الناجي-ة رهن الاحتجاز، فيمكن العمل بالنصيحة التالية:

- تجهيز الغرفة بشكل يُشعر الناجي-ة بالراح، مع توفير الهدوء وعدم المقاطعة. يجب إيلاء الاهتمام إلى الإضاءة وتجنب الإضاءة القويّة لأنها قد تجعل الغرفة شبيهة بغرفة الاستجواب
- تجنّب وضع أغراض في الغرفة من شأنها جعل الناجي-ة من التعذيب تستحضر ذكريات مرتبطة بعملية الاستجواب أو تحفّز لديه-ها مثل هذه الذكريات (على سبيل المثال، الساعة والطاولة).
- من المحبّب تقديم المرطبات للناجي-ة، وإذا لم يكن ذلك ممكناً فعلى الأقل يمكن تقديم كوب من الماء.
- التأكّد من إتاحة دورة المياه إن أمكن.

## مدّة المقابلة

يجب على الشخص الذي يجري المقابلة أن يخصص وقتاً كافياً لإجراء المقابلة، لأنه غالباً ما تكون الاجتماعات القصيرة المستعجلة غير مجدية. إذا تم الاستعجال في إجراء المقابلات، فهذا يقضي



على الثقة ويؤثر سلباً على جودة المعلومات التي يتم الحصول عليها. في بعض الحالات، قد يكون من المفيد تقسيم المقابلة إلى عدة مقابلات قصيرة بدلاً من مقابلة واحدة طويلة، حتى تسمح بفترة راحة أثناء المقابلة، من أجل أن تكون الضحية جاهزة للمضي قدماً في هذا المسار.

وفي حال وجود تاريخ معقد لدى الضحية، يتمثل الخيار متاح لدى المحاور إما في اختيار أجزاء محددة من هذا التاريخ والتركيز عليها، أو تخصيص وقت كافٍ من أجل الاستماع للضحية. وهذا يعني اختيار المحاور بين تسجيل جزء من قصة الضحية وبين تسجيل كامل القصة وتخصيص جلسات متعددة للقيام بذلك. في حالة تسجيل جزء من القصة فقط، قد يستند اختيار هذا الجزء على معايير مختلفة، على سبيل المثال:

- الجزء الذي تعتبره الضحية الأهم بالنسبة إليها
- الجزء الذي تعرّضت فيه الضحية إلى أكثر أنواع التعذيب وحشية
- الجزء من تاريخ الضحية المتعلق بالآثار الجسدية، وربما الآثار التي لا تزال مرئية
- الجزء الحديث من تاريخ الضحية

في حالة لم يقع الاختيار على أي من هذه الخيارات وكان القصد من إجراء المقابلة هو تسجيل السرد الكامل الخاص بتاريخ الضحية، فينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان تحديد عدّة مواعيد من أجل الالتقاء بالضحية ولضمان تسجيل الأجزاء الأكثر أهمية من تاريخها خلال الجلسة الأولى، وذلك كإجراء احترازي في حالة تبين أنه لا يمكن عقد جلسات متتابعة.

### **كيفية جعل المكان آمناً واتخاذ قرار حول من يجب أن يكون حاضراً**

يجب إجراء تحليل للمخاطر قبل المقابلة وتنفيذ أي إجراءات تخفيف كلما كان ذلك ممكناً (الباب 3). إذا كان الشخص الذي تمت إجراء المقابلة معه لا زال قيد الاحتجاز، فيجب السعي من أجل إجراء المقابلة على انفراد أو - إذا لم يكن ذلك ممكناً - الابتعاد قدر الإمكان عن الأعوان والمحتجزين الآخرين للبقاء في مجال رؤيتهم ولكن بعيداً عن نطاق سمعهم.

من المحبذ أن يقوم شخص واحد لا أكثر بإجراء المقابلة من أجل تجنب ترهيب الناجي-ة من التعذيب عبر جعله-ها تسترجع ذكريات عمليّات الاستجواب التي مرّت بها في السابق. ومع ذلك، قد يوفر وجود أشخاص آخرين، مثل صديق للناجي-ة أو أحد أفراد عائلته-ها، بعض الدعم للناجي-ة من التعذيب عندما يتم إجراء المقابلة خارج أماكن الاحتجاز.

وبسبب حواجز اللغة، قد يحتاج القائم بإجراء المقابلة إلى مساعدة مترجم فوريّ. إذا كان هناك حاجة للاستعانة بمترجم فوريّ خلال المقابلة، يجب أن يكون مؤهلاً للمهمة وأن يكون مستعداً للمقابلة والتحديات المنطوية عن الحديث عن التعذيب والصدمات.

## 4.6 المبادئ الأخلاقية الرئيسية

### مبدأ عدم إلحاق الضرر

يعتبر مبدأ "عدم إلحاق الضرر" أحد المبادئ الأساسية لجميع أعمال حقوق الإنسان، ويتمثل في واجب الحفاظ على سلامة ورفاه الناس أو المجتمعات المحلية من خلال الموازنة الدقيقة بين المخاطر (مثال، التعرض لأعمال انتقامية من السلطات) والمنافع المترتبة عن أي إجراءات يتم اتخاذها نيابة عنهم. يعد الالتزام بمبدأ "عدم إلحاق الضرر" أمراً حاسماً دائماً، ولكن الالتزام به يكتسي أهمية خاصة في البيئات المغلقة التي تسيطر عليها السلطات، على سبيل المثال، في أماكن الاحتجاز حيث يكون المحتجزون في موضع تبعية وهشاشة شديدة.

في بعض الأحيان تكون المخاطر عالية جداً ومن المحتمل أن تحدث، لذا من الأفضل إلغاء المقابلة المزمع إجراؤها مع أحد الناجين من التعذيب بدلاً من المخاطرة بالتسبب في وقوع ضرر له-ها.

إن الفكرة الأولى التي يجب على المحاور التفكير فيها دائماً هو ما إذا كان خطر التسبب في ضرر قد ينخفض إذا قام شخص آخر ذو خبرة (ومتوفر لإجرائها) بإجراء المقابلة. على سبيل المثال، هل سيكون المحاور الأكثر خبرة قادراً على طرح الأسئلة بطريقة مختلفة تقلل من خطر إعادة عيش الشخص الذي تتم مقابله للصدمة؟ أما الفكرة الثانية فهي تتعلق بالكيفية التي يجب اعتمادها في التخطيط للمقابلة بطريقة تخفض من المخاطر لأقصى درجة ممكنة (انظر أدناه).

كما ذكر أعلاه، من المهم أن يقوم المحاور بكل ما في وسعه لتقليل الضرر الذي من المحتمل أن تسببه المقابلة نفسها، ويتعلق ذلك أيضاً بخطر إعادة تعريض الناجي-ة إلى الصدمة. قد تؤدي ظروف إجراء المقابلة إلى إحياء ذكريات مؤلمة لدى الناجي-ة وقد تكون هذه هي المرة الأولى التي يروي/تروي فيها القصة. وقد يؤدي هذا بدوره إلى إصابة الناجي-ة بمستوى معين من الاضطراب أثناء المقابلة وهو أمر قد لا يكون هناك مفر منها. ومع ذلك، يجب على القائم بإجراء المقابلة أن يبذل قصارى جهده لتجنب تسبب هذا الأمر في ردود أفعال أكثر خطورة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم أو تكرار أعراض اضطراب ما بعد الصدمة والقلق والاكتئاب وما إلى ذلك. إذا أظهر الناجي-ة ردود أفعال خطيرة كهذه، فقد يستوجب هذا إنهاء المحاور للمقابلة في وقت أبكر مما كان مخططاً له.

**السرية:** تعد سرية المعلومات التي يتم جمعها خلال المقابلة عنصراً أساسياً في مبدأ "عدم إلحاق الضرر"، وتتضمن جميع القواعد الأخلاقية المهنية واجب السرية كمبدأ أساسي يهدف إلى حماية الفرد.

ترتبط السرية بالحفاظ على الخصوصية أثناء إعداد المقابلة. يحدث خرق للسرية على سبيل المثال عندما يصر أحد أعوان السجن أو ضابط شرطة على التواجد أثناء المقابلة أو معرفة ما قيل خلالها بعد إنهائها (يرجى الاطلاع أدناه على التوجيهات الخاصة بكيفية التعامل مع مثل هذا الموقف).

ويرتبط تأمين السرية أيضاً بكيفية تخزين واستخدام المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء المقابلة. يجب على المُحاور النظر فيما إذا كان من الممكن حماية المعلومات وكيفية القيام بذلك. على سبيل المثال، هل يجب إضافة كلمة سرية أخرى في الحاسوب أو هل يوجد خزانة مغلقة في المكتب حيث يمكن حفظ الملفات؟

**الموافقة المستنيرة:** تنطوي الموافقة المستنيرة على التأكد من إعلام الشخص الذي يوافق على إجراء المقابلة وعلى الاستخدام اللاحق للمعلومات التي قدمها بشكل كامل بالمنافع والمخاطر المحتملة لمسار العمل المقترح.

يجب اتخاذ الخطوات التالية فيما يتعلق بالناجين من التعذيب:

**المعلومات:** يجب تقديم معلومات كافية للناجي-ة حول المُحاور والغرض من المقابلة وأهدافها وكيفية إجراء المقابلة وكيف سيتم استخدام المعلومات بعد ذلك، بما في ذلك من يمكنه النفاذ إلى المعلومات، وحول المخاطر والفوائد الخاصة بمختلف المقاربات. سيصبح الناجي-ة قادراً-ة على تقييم كيفية المضي قدماً في هذه العملية فقط عندما يتم تقديم جميع المعلومات له-ها. الفهم: يحتاج المُحاور إلى تقييم ما إذا كان الناجي-ة قد فهمت بالفعل المعلومات التي تم عرضها عليه-ها. قد تؤثر القدرة العقلية واللغة والسن وغيرها من الجوانب على قدرة الفرد على إعطاء موافقة مستنيرة، لذلك، يتعين تعديل كيفية الشرح وتقديم المعلومات من أجل ضمان الفهم المناسب. من الواضح أنه كلما ارتفع مستوى المخاطر، كلما ازداد الالتزام بضمان الفهم الصحيح للمخاطر المحتملة.

من النصائح الجيدة عند تقييم ما إذا كان الناجي-ة قد فهمت المعلومات المقدمة أن يطلب المُحاور منه-ها تكرار ذكر الغرض من المقابلة وأي معلومات أساسية أخرى تم تقديمها، بما في ذلك المخاطر والفوائد، باستخدام كلماته-ها الخاصة.

**الطوعية:** يجب أن تكون موافقة الناجي-ة على إجراء المقابلة طوعية وألا يقوم المُحاور أبداً بممارسة ضغوط عليه-ها أو بتقديم الوعود في محاولة للحصول على المعلومات. عند طلب الموافقة المستنيرة، يجب أن يكون المُحاور مراعيًا لديناميكيات القوة غير المتكافئة الموجودة بينه وبين الناجي-ة. إذا كان الشخص لا يزال قيد الاحتجاز، فهو في حالة هشاشة وضعف وقد يشعر بالضغط للموافقة. يجب ألا يحاول المُحاور التأثير على الناجي-ة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما لا يجب عليه الاستهانة بالمخاطر أو التقليل من شأنها أو رفع سقف توقعات ما يمكن تحقيقه من خلال مسار المقابلة. تعني الطوعية أيضاً إمكانية سحب الناجي-ة لموافقته-ها في أي وقت ورفض الإجابة على أسئلة محددة أثناء المقابلة وحتى إيقاف المقابلة.

**أنواع الموافقة:** قد تشمل أنواع الموافقة على سبيل المثال لا الحصر:

- الحصول على الموافقة من أجل إجراء المقابلة.
- الحصول على الموافقة من أجل تدوين الملاحظات و/ أو التسجيل أثناء المقابلة.
- الحصول على الموافقة من أجل الاحتفاظ بالملاحظات والملفات بعد ذلك.
- الحصول على الموافقة من أجل استخدام أجزاء من المعلومات أو كلها خارجياً (على سبيل المثال، في التدخلات مع السلطات) و/ أو علناً (على سبيل المثال، في التقارير). يجب إعطاء موافقة محددة (إضافية) لاستخدام اسم المصدر أو بيانات أخرى منسوبة إلى الشخص. إذا لم يتم الحصول على الموافقة، فيجب تقديم المعلومات فقط بشكل مجهول دون الكشف عن الأسماء أو عن أي تفاصيل أخرى قد تؤدي إلى تحديد هوية الناجي-ة.
- الحصول على الموافقة من أجل إحالة الضحية إلى أخصائيين آخرين (لغرض العلاج أو المزيد من التوثيق على سبيل المثال).

**كيفية الحصول على الموافقة المستنيرة:** يجب على المُحاور أن يقرّر أي نوع من أنواع الموافقة المختلفة يجب الحصول عليها حسب كل حالة. من الناحية العمليّة، يجب اتخاذ الخطوات التالية للحصول على موافقة مستنيرة:

- الموافقة الشفوية مقبولة وقد تكون مفضّلة في بعض المواقف، على سبيل المثال عندما تكون المقابلة مع محتجز، لأن طلب الموافقة الخطيّة قد يعرض الناجي-ة لخطر كبير إذا وقعت الوثيقة في الأيدي الخطأ، أو عندما يكون الناجي-ة أميًا. إذا كانت الموافقة الشفوية مطلوبة، فيجب توضيح محتوى الموافقة ذي الصلة بالظروف المحددة (بمساعدة مترجم فوري إذا لزم الأمر) والوقت المتاح للأسئلة والتوضيحات وأخيرًا، الحصول على الموافقة وتدوينها في الملاحظات الخاصّة بالمقابلة.
- إذا كانت الموافقة الخطيّة أفضل، فيجب إعداد استمارة موافقة مكتوبة ذات صلة بالظروف المحددة، ثم يجب قراءة محتوى الاستمارة بصوت عالٍ لإتاحة الوقت للأسئلة والتوضيحات (بمساعدة مترجم فوري إذا لزم الأمر)؛ وأخيرًا، يجب أن يُطلب من الناجي-ة التوقيع على الاستمارة مع ذكر التاريخ.

## 5.6 التعامل مع الناجي-ة أثناء المقابلة

يعدّ التعذيب موضوعًا حميميًا ويمكن أن يكون الحديث عن التجربة مخيفًا للغاية وقد يكون سرد الناجي-ة لما عاشه-ته وإعادة عيش التجربة أمرًا مؤلمًا ومخزيًا حتّى. لذلك لن يسرد معظم الناجين على الفور ما مروا به أو قد لا يكونون مستعدين لذلك أبدا. قد تكون مسألة التعذيب السبب الرئيسي وراء تنظيم المقابلة وقد تكون مرسمّة على جدول الأعمال منذ البداية - أو قد تظهر بشكل غير متوقع خلال المشاورات مع المحامين أو الأطباء حول مسائل أخرى. من الواضح أن هناك فرقًا شاسعًا بين إجراء المقابلات التي تتناول مسألة التعذيب، والمقابلات التي تتحدّث فيها الضحية عن التعذيب منذ البداية والحالات التي لا يكون فيها التعذيب على مرسمًا على جدول أعمال المقابلة بشكل مباشر، ربما لأن الضحية ليست منتبهة لتأثير التعذيب على صحتها أو لأنها قد لا ترغب في الكشف عن ذلك.

على أي حال، يقتضي إجراء مقابلات مع الناجين، على هذا النحو، مجموعة من المهارات التي يمكن تحسينها بشكل كبير من خلال جهود التحضير والتفكير والخبرة. في هذا الصدد، تمثل مهارات الاتصال والمهارات الشخصية والتحليلية جوهر هذه المسألة، وبالنسبة إلى الشخص عديم الخبرة، يجب تعلم ذلك وتطويره من خلال التدريب والإشراف والممارسة الفعلية. تتعلق بعض الجوانب المهمة لمجموعة المهارات هذه بما يلي:

### الثقة والتعاطف والألفة

يُعد بناء الثقة وإظهار التعاطف وإقامة علاقة جيدة مع الناجي-ة من المتطلبات الأساسية لإجراء مقابلة ناجحة، لأنه عندما يشعر/تشعر الناجي-ة أنه-ها في بيئة آمنة ومراعية، فهو/هي ستشعر بالشجاعة من أجل الحديث عن تجربته-ها. يكون إظهار الاحترام والتعاطف مع الناجي-ة من خلال:

- الأقوال والأفعال معا.
  - الدقة في الحضور والمحافظة على المواعيد.
  - احترام الوعود المقدمة.
  - التأكد من أن المقابلة لا تشبه الاستجواب. إن قضاء بعض الوقت في مناقشة الأمور التي قد تكون ذات صلة هامشية بأغراض المقابلة سيثبت غالباً أن المحاور مهتم حقاً برفاهية الناجي-ة.
  - استخدام نبرة صوت ووقف غير تهديدية وإرساء سياق مليء بالرعاية.
  - تجنب الاتصال الجسدي (مثل المصافحة). إذا كان اللمس ضرورياً - على سبيل المثال أثناء قيام الطبيب-ة بإجراء الفحص البدني - فيجب طلب الإذن دائماً قبل ذلك.
  - المحافظة على التواصل البصري والانتباه وعدم التركيز كثيراً على الأسئلة التي تم إعدادها.
  - الاعتناء بكيفية الوقوف والجلوس قبالة الناجي-ة؛ يمكن أن يكون الجلوس عن قرب أمراً مخيفاً - لكن الجلوس على طرفي طاولة يمكن أن يثير ذكريات الاستجواب. يمكن تقييم المسافة الملائمة من خلال مراعاة لغة الجسد الخاصة بالشخص الذي تجرى معه المقابلة وسلوكه ومن خلال القيام بما هو مناسب وفقاً للسياق الثقافي.
  - الانتباه إلى اللغة المستخدمة، يجب استخدام لغة مبسطة ومفهومة لتجنب تخويف الناجي-ة.
  - تفهم المشاعر من خلال الكلمات ولغة الجسد والجمل من قبيل "أتفهم صعوبة الحديث عن هذا الموضوع" و "هل تشعر-ين بالراحة بمواصلة الحديث عن هذا الموضوع؟".
  - التأكد من عدم إطلاق أي أحكام أو ردود فعل إزاء المعلومات التي يتم الإدلاء بها، سواء عبر الكلمات أو تعابير الوجه. حتى تعابير لغة الجسد الصغيرة (على سبيل المثال، الاشمئزاز) قد تجعل الناجي-ة متردداً-ة في إعطاء وصف تفصيلي لتجربته-ها.
- وتعد القدرة على الإصغاء بشكل محايد جانباً آخر يضاف إلى ما ذكر، إذ أراد المحاور التعبير عن التعاطف للناجي-ة من التعذيب ولكنه-ها لا ت-يريد أن يتأثر/تتأثر عاطفياً بما ت-يسمعه - على سبيل المثال، الغضب أو الخوف أو الحزن - حتى لا تنقص قدرته-ها على الإصغاء لأنه-ها ت-ينغمس في مشاعره-ها. إحدى الطرق التي يمكن اعتمادها من أجل التخفيف من خطر حدوث هذا هو أن يعود المحاور نفسه-ها على ما يمكن أن ت-يتوقع سماعه قبل لقاء الناجي-ة.
- إذا تم إجراء المقابلة دون الاعتبارات الواجبة المذكورة أعلاه، فقد يؤول الأمر إلى مغادرة الناجي-ة للمقابلة مع إعادة تنشيط الصدمة التي تعرضت لها، ومن شأن ذلك أن يؤثر على صحته-ها العقلية والجسدية لفترة طويلة بعد إجراء المقابلة.
- سيساهم استخدام النقاط المذكورة أعلاه طوال المقابلة في بناء علاقة جيدة خلال المقابلة، وسيكون للناجي-ة شعور بالسيطرة على الموقف.
- يجب موازنة الحاجة إلى الحصول على معلومات حول مواضيع محددة مع احتياجات الناجي-ة حتى يتمكن/تتمكن من التحدث عما هو مهم بالنسبة له/لها. قد يساعد اتباع هذا النهج المتوازن أيضاً في دعم نقاط القوة لدى الناجي-ة وبالتالي المساهمة في تمكينه-ها. إن القصص التي يتم سردها لا تقتصر على الرضوخ والإرهاب فحسب، بل قد تضم أيضاً قصصاً عن الصمود ومقاومة الصدمة والألم، ومن شأن هذا النوع من القصص أن يعطي انطباعاً عن آليات التكيف لدى الناجي-ة.

## تجنب التسبب في إعادة عيش الصدمة

قد يحزن/تحزن الناجي-ة ويبدأ/تبدأ في البكاء أثناء المقابلة. يجب الاعتراف بصعوبة الظرف الذي/التي يمرّ/تمرّ به الناجي-ة. يعتبر كل من التعرق والارتجاف والتشنجات اللاإرادية وومضات استرجاع الماضي "flashbacks" والغضب علامات على أن الشخص الذي تجرى معه-ها المقابلة أصبح-ت يمرّ بحالة من الكرب وأن هناك حاجة لأخذ استراحة (أو إنهاء المقابلة). يجب أن يركّز المُحاور دائماً على "قراءة" الناجي-ة والانتباه إلى لغة جسده-ها وتعبيرات وجهه-ها ونبرة صوته-ها وإيماءاته-ها. يمكن أن تبيّن هذه العلامات الحالة العاطفية للناجي-ة واستعداده-ها للتحدث عن موضوع ما من عدمه، وبغض النظر عن السبب، فإن الضحية هي من يقرّر نسق إجراء المقابلة وما الذي يجب أو لا يجب الحديث عنه.

يمكن لبعض "المحفّزات" أن تؤدي إلى تعرّض الضحية للصدمة مرة أخرى (انظر أعلاه)، ويجب على المُحاور بذل قصارى جهده لتجنب مثل هذه المحفّزات. على سبيل المثال، من المهمّ ألا تشبه المقابلة بأي شكل من الأشكال بيئة الاستجواب التي يقوم فيها المُحاور - من خلال لغة الجسد وإبداء الأحكام وأنواع الأسئلة المطروحة - بتقليد المواقف التي تعرّضت فيها الضحية للاعتداء. علاوة على ذلك، من شأن بناء علاقة جيّدة وإظهار الثقة والتعاطف، كما هو موضح سابقاً، التقليل من خطر إعادة عيش الصدمة. يجب أن يشعر الناجي-ة أن لديه-ها السلطة على سير المقابلة ولا يجب الضغط عليه-ها للمضي قدماً في المقابلة بما يفوق طاقته-ها على التحمّل، كما لا ينبغي أبداً الضغط عليه-ها للإجابة على الأسئلة ويجب على المُحاور ألا يقاطعه-ها أو يوحى إليه-ها بقول شيء ما.

## 6.6 إجراء المقابلة

يمكن اتخاذ الخطوات التالية لبدء المقابلة بطريقة تتوافق مع النصائح المذكورة أعلاه:

- استقبال الشخص بطريقة مناسبة ثقافياً وتقديم المُحاور لنفسه ووظيفته.
- شرح الغرض من المقابلة وكيف سيتمّ إجراؤها، بما في ذلك مدّة الوقت المتاح.
- إدارة التوقعات عن طريق توضيح ما يمكن للمُحاور القيام وما لا يمكنه القيام به.
- إعلام الناجي-ة بأن له-ها الخيار في عدم الإجابة على أسئلة معينة ويمكنه-ها اختيار مقاطعة المقابلة في أي وقت أو الانسحاب منها.
- طلب الإذن لتدوين الملاحظات و/أو لتسجيل المقابلة.
- توضيح أن جميع المعلومات المقدمة ستظل سرية، ما لم يقرر الشخص الذي تمت مقابلته خلاف ذلك.
- طلب معلومات شخصية عن الشخص (الاسم والعمر والجنسية والمهنة وحالة الزوجية والعائلة، الخ).
- طلب الحصول على الموافقة المستنيرة من الناجي-ة.
- إجراء المقابلة باتباع النصائح الواردة في هذا الباب، بما في ذلك:
  - إظهار التعاطف بالقول والفعل.
  - التفكير جيداً في أنواع الأسئلة التي يجب استخدامها ومتى يتمّ استخدامها.
  - إفساح المجال للناجي-ة لتحديد نسق المقابلة.



أثناء المقابلة، يجب طرح الأسئلة التي تعكس ما قاله الشخص، بحيث يحصل المُحاور بمرور الوقت على معلومات أكثر فأكثر تفصيلاً. ستكون أنواع الأسئلة التي يتم طرحها أثناء المقابلة حاسمة للغاية في تحديد المعلومات التي سيتم الحصول عليها.

بشكل عام، هناك فرق بين الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة:

• يمكن الإجابة على الأسئلة المغلقة بكلمة واحدة فقط أو بكلمات قليلة جداً، على سبيل المثال، "هل تعرضت للضرب؟" حيث يمكن أن تكون الإجابة قصيرة مثل "نعم" أو "لا". قد تكون هذه الأسئلة مفيدة للحصول على معلومات واقعية أو للتحقق من المعلومات التي تم تقديمها بالفعل، ولكن يواجه المُحاور أيضاً خطر إغلاق أفق المحادثة وجعل الشخص الذي تتم مقابله يعتقد أن المُحاور لا يهتم إلا بالإجابات القصيرة جداً وبالتفاصيل المحددة المطلوبة.

• تسمح الأسئلة المفتوحة للناجي-ة بالحديث عمّا حصل له-ها بكلماته-ها الخاصة؛ على سبيل المثال، "هل يمكنك وصف ما حدث لك؟" سيُظهر هذا أن المُحاور مهتمّ حقاً بسماع القصة بكلمات الناجي-ة الخاصة وأنه يحترم ما يقال على لسانه-ها وربما يحصل المُحاور من خلال طرح هذه الأسئلة على معلومات أكثر تفصيلاً.

في معظم الحالات، سيعود طرح الأسئلة المفتوحة بقدر أكبر من الفائدة. يمكن طرح الأسئلة التوضيحية إذا كانت هناك تناقضات في رواية الشخص الذي تتم مقابله، ومثال هذا طرح نفس السؤال باستخدام كلمات مختلفة.

قد تثير الأسئلة المتعلقة بالمسائل الحساسة، مثل الصدمة والتجربة الشخصية للضرر الذي تعرضت له-ها، أو المواضيع المحرّمة ثقافياً، ردود فعل عاطفية قوية. يحتاج المُحاور أولاً إلى بناء علاقة جيدة مع الناجي-ة قبل الشروع في طرح أسئلة عن مثل هذه المسائل (انظر أعلاه). يجب دائماً احترام حدود الناجي-ة، وينبغي على المُحاور توخي الحذر عند التطرّق للمسائل الحساسة بشكل خاص. من الناحية العملية، هذا يعني أن عليه البدء بطرح أسئلة من شأنها أن تعطيه انطباعاً عن الناجي-ة ووضعه-ها الشخصي وبعد ذلك فقط ينتقل تدريجياً نحو الأسئلة الحساسة.

الأسئلة الموجهة هي الأسئلة التي تحتوي على افتراضات ضمنية حول ما حدث أو حول الإجابة الصحيحة. على سبيل المثال، إذا سأل المُحاور الناجي-ة "كم مرة تعرّضت للتعليق؟" مع أن الحديث لم يدر حول تلك النقطة البتّة أثناء المقابلة، فهذا يعدّ افتراضاً ضمنياً بأن التعليق قد حدث بالفعل. يجب تجنب الأسئلة الموجهة لأنها قد تؤثر على صحة الشهادة التي يتمّ تقديمها.

من المهم الانتباه إلى نسق إجراء المقابلة عند اتخاذ قرار بشأن الأسئلة التي يجب طرحها والسماح للمقابلة بالتقدم بشكل سلس وطبيعي.

إذا كان الشخص قد تم احتجازه أو الاشتباه في ارتكابه جريمة أو إدانته بارتكابها، فإنه قد يقوم بشكل طوعي بمشاركة معلومات حولها. ومع ذلك، فإن الأسئلة حول هذا الأمر غير ضرورية لأن هذه المعلومات لا علاقة لها بالتعذيب المزعوم.

## المُتَنَاقِضَات

لا يعتبر سرد الرواية بشكل غير مرتّب زمنيًا أو غير متّسق بالضرورة إشارة إلى أن الضحية غير موثوق فيها، بل يمكن أن يكون ذلك نتيجة لعوامل أخرى مثل الإجهاد والصدمة والارتباك. قد تؤدي عدة عوامل إلى تعقيد مهمة جمع المعلومات. على سبيل المثال، يعاني الناجي-ة من مشاكل في الذاكرة بسبب اضطراب ما بعد الصدمة أو الاكتئاب وقد يواجه صعوبات في التذكر و/ أو تقديم وصف متماسك لما مر-ت به؛ إذ يمكن أن يعيش تجربة التعذيب مجددًا لأنّ سرد القصة قد يحفز هذا، أو لأنّ التاريخ الفعلي معقد للغاية أو قد يُعزى ذلك إلى التعرّض إلى العديد من الاعتقالات والاحتجاز بشكل متكرّر وإلى العديد من عمليّات الاستجواب أثناء كل اعتقال وإلى التعرّض إلى العديد من أساليب التعذيب وسوء المعاملة خلال كل اعتقال.

## القائمت المرجعية "Checklists"

يفضّل بعض المُحاورين، وخاصة الأشخاص الأقل خبرة، الاستعانة بقائمة مرجعية مختصرة أثناء المقابلة. وفي هذا الصدد، يجب التذكير أن القائمت المرجعية تساعد على تنشيط الذاكرة ولا يمكن اعتمادها في أي حال من الأحوال كدليل للاستبيان، مع العلم أن استخدام القائمت المرجعية قد يؤثر سلبيًا على نسق المحادثة تمامًا كما هو الحال بالنسبة إلى الأسئلة المغلقة. أمّا المهنيون الأكثر خبرة فإنهم يتقنون مهارات إجراء المقابلات وعادة ما يفضلون إجراء المقابلات دون اللجوء إلى القائمت المرجعية.

## الرسوم

إضافة إلى القصة الشفوية، قد يكون من المفيد في بعض الحالات أن تطلب من الضحية رسم المواقع والوضعيات للحصول على فهم أفضل حول ما حدث وحول مكان وقوعه. قد تساعد الرسوم الشخص على تذكر الموقف وعلى ضمان دقة أفضل، كما قد تساعد المُحاور في فهم ما يقال.

## إظهار إشارات العنف

يجب على المُحاور النظر في إمكانية توثيق علامات العنف على جسد الضحية، مثل الندبات أو علامات الحروق، حتى وإن لم يكن طبييًا. يمكن أن يتم التوثيق من خلال الرسوم أو الصور. يجب أيضًا وصف جميع علامات العنف بالكلمات، مثل الموقع والحجم واللون. يجب دائمًا الحصول على موافقة الضحية ولا ينبغي الإقدام على فعل أي شيء قد يخيفها.

## إنهاء المقابلة

لا يقلّ إنهاء المقابلة مع الناجي-ة بطريقة جيدة أهمية عن بناء علاقة جيدة معه عند بدايتها. لا ينبغي ترك الناجي-ة في حالة عاطفية صعبة، وبالتالي ينبغي أن تنتهي المقابلة بالتطرّق إلى مواضيع لا تكون ثقيلة على نفسيّة الناجي. ربّما تنتهي المقابلة كما هو مخطط لها. ومع ذلك، تذكر دائمًا أنه يجب السماح للناجي-ة بالتحكم في مسار المقابلة ويمكنه-ها أن يقرر/تقرر إنهاء المقابلة مبكرًا إذا لم يرغب/ترغب في المتابعة.



يمكن اتخاذ الخطوات التالية لاختتام المقابلة:

- توجيه النقاش إلى موضوع يكون أقل حساسيةً لوضع الناجي-ة وأكثر إيجابية.
- إتاحة المجال للناجي-ة للحديث عبر سؤاله-ها عما إذا كانت لديه-ها أية إضافة إلى القصة أو أية أسئلة.
- إعلام الناجي-ة بالخطوات التالية المحتملة.
- إعادة التطرق إلى الموافقة المستنيرة للتأكد من أن الناجي-ة لم يغير/تغير رأيه-ها فيما يتعلق بما تم الاتفاق عليه منذ البداية والتأكد من أنه-ها على اطلاع كامل وعلى دراية بالعواقب التي قد تترتب عن مسار الإجراء الذي وافق-ت عليه، بما في ذلك الفوائد والمخاطر المحتملة.
- التذكير بإمكانيات الإحالة وتلقي الدعم المناسب إذا لزم الأمر واحترام رغبة الناجي-ة في هذا الصدد.
- تقديم الشكر للشخص على وقته-ها ثم إنهاء المقابلة بتوديعه كما ينبغي.

## 7.6 الخطوات التالية

فور إجراء المقابلة أو في أقرب وقت ممكن بعد إجرائها، يجب تدوين الملاحظات المستقاة من المقابلة، مع الالتزام قدر الإمكان بتدوين ما قاله-ته الناجي-ة بأكثر دقة. وينبغي إدراج الانطباعات حول جو المقابلة وردود الفعل والعلامات غير اللفظية، إلخ، فضلاً عن رأي المُحاور بخصوص مصداقية المعلومات وظرف المقابلة. كل هذا من شأنه أن يساعد المُحاور على كتابة القصة فيما بعد.

قد لا تكفي مقابلة واحدة لجمع المعلومات، وإذا ما تبين أنّ هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المقابلات، ينبغي وضع خطط بشأن موعد وزمان تنفيذها.

يجب تخزين الملاحظات والمستندات الأخرى في أسرع وقت ممكن في مكان آمن ويجب حذف الهوية من البيانات لأسباب أمنية (انظر الباب 3).



## الباب 7: قصة متسلسلة ومترابطة ومفصلة

ينبغي أن يكون الهدف من إجراء المقابلة هو جمع معلومات دقيقة وموثوقة وذات جودة، بغض النظر عن مدى صعوبة الأمر في بعض الظروف.<sup>90</sup>

### مقدمة

- 1.7 تنظيم الملاحظات والمعلومات
- 2.7 كتابة القصة
- 3.7 تقييم القصة والمعلومات استناداً إلى معايير التوثيق الجيد
- 4.7 نموذج لقصة مفصلة

### مقدمة

يركز هذا الباب على مهمة الشخص المعنيّ بإجراء المقابلة المُتمثلة في كتابة وصف سردي مُتسلسل ومتماسك ومُفصّل للتجربة المؤلمة التي مر بها الناجي/ة وفقاً لما ورد في روايته/ا خلال المقابلة. ويبدأ هذا الباب بالتطرق إلى المسألة العملية المُتمثلة في تنظيم الملاحظات المُستمدّة من المقابلة ثم مناقشة طريقة سرد القصة. كما سيبحث هذا الباب بعد ذلك في كيفية تقييم القصة بالاستناد إلى معايير التوثيق عالي الجودة، وتحديد مدى موثوقية القصة ودقتها حتى تحظى بمصداقية لدى الآخرين في حال تم اتخاذ قرار بنشر القصة أو رفع دعوى قضائية. كما يرد في ختام هذا الباب مثال عن الممارسات الفضلى.

بعد الانتهاء من جمع المعلومات حول القصة، يمكن أن تُبيّن النقاشات مع الناجي/ة ما إذا كانت توجد رغبة في التقدّم بشكوى لدى السلطات القانونية و/أو السّماح باستخدام القصة لأغراض الدعوى، الأمر الذي قد يتطلّب إجراء فحص طبي أكثر شمولاً (الباب 8) و/أو بذل المزيد من الجهود لجمع الأدلة والتّثبت من صحّة المعلومات التي تم جمعها أثناء المقابلة (الباب 9).

في نهاية هذا الباب، ينبغي أن تكون قادراً على:

- معرفة كيفية تنظيم الملاحظات والمعلومات التي قُمت بجمعها أثناء المقابلة
- الإلمام بمعايير التوثيق (دقة المعلومات وجودتها وموثوقيتها)
- سرد قصة مُتسلسلة ومتماسكة ومفصلة
- تطبيق معايير التوثيق عند تقييم المعلومات

90 س. غيفارد وب. تابين، دليل التبليغ عن التعذيب، 2015، ص 65.

## 1.7 تنظيم الملاحظات والمعلومات

يقع جمع المعلومات خلال المقابلة بعناية وبناءً على أقوال الناجي/ة وما يتم ملاحظته، ويقوم الشخص المعني بإجراء المُقابلة بعد ذلك بقراءة الملاحظات المستقاة من المقابلة وتنظيم المعلومات بالاعتماد على أسلوب منهجي تحليلي. وقد يكون من المفيد وضع خط زمني وربط القصص المنفصلة التي قد تُروى أثناء المُقابلة بزمان ومكان مُختلفين.

ينبغي أولاً الإشارة إلى معلومات حول الأشخاص المُشاركين والإطار الذي أُجريت فيه المقابلة، بما في ذلك مكان ووقت إجراء المقابلة إلى جانب الشخص الذي قام بإجرائها ومن كان حاضراً خلال المقابلة، وثانياً، جمع معلومات حول الظروف المحيطة بالانتهاك (الانتهاكات)، وينبغي أن يتم تنظيم هذه المعلومات على نحو منهجي وفقاً للمراحل السردية التي تعكس مُختلف "الأحداث" في تسلسلها الزمني والتي قد تشمل إما البيئة الاحتجاجية أو غير الاحتجاجية (أو مزيجاً من الاثنين معاً في نهاية الأمر).

قم بإنشاء خط زمني يبدأ من الوضع الاحتجاجي أو غير الاحتجاجي، ثم قم بتحديد الأحداث العديدة التي يمكن أن تختلف وتتغير فيما بينها بالانتقال إلى بداية الخط الزمني أو نهايته حسب ظروف معينة:

### الاحتجاز

يمكن أن يتضمّن مفهوم الاحتجاز الوضعيات التالية:

- الاعتقال
- النقل
- الاستجواب (الاستجوابات) في مركز الشرطة أو مرفق آخر
- الاحتجاز (في السجن أو مرفق آخر)
- النقل
- الاحتجاز في السجن بعد المحاكمة

### الأوضاع غير الاحتجاجية

يمكن أن يتضمّن هذا وضعيات متتالية مُرتبطة بمجموعة من الأحداث أو حدثاً واحداً فقط.

ينبغي أن تتضمن كل قصة منفصلة متعلقة بمرحلة معينة تفاصيل حول "من فعل ماذا لمن ومتى وأين ولماذا"، كما هو مُبيّن في الباب 6.

من المرجح أن تفتقر المُقابلة إلى بعض التفاصيل المفقودة، وأن يكون التسلسل الزمني للأحداث غير دقيق ومثيراً للارتباك (الباب 6). عند تنظيم المعلومات، تجدر الإشارة إلى المعلومات المفقودة وبذل جهود لمحاولة شرح التناقضات.

في حال وجود إمكانية لإجراء المزيد من المقابلات، فإنه يمكن الحصول على معلومات حول الجوانب المفقودة أو التي تُعدّ مُتناقضة في المُقابلة الأولى، وذلك بهدف تحقيق فهم أوضح للقصة. وينبغي بطبيعة الحال الإعداد لهذه المُقابلات اللاحقة إعداداً محكماً من أجل تحقيق أقصى استفادة منها.

## 2.7 كتابة القصة

بعد التثبيت من العناصر المذكورة أعلاه، يكون القائم بإجراء المقابلة جاهزا لكتابة القصة المفصلة. وتجدر الإشارة إلى أن الروايات التي يتولى الطبيب والمحامي كتابتها تتميز بالعديد من أوجه التشابه من حيث تركيزها بشكل رئيسي على تجميع تفاصيل قصة الناجي/ة، ومن الناحية المثالية، تقوم الروايات بتكملة بعضهما البعض وتقديم صورة كاملة لما حدث.

يعدّ الهدف من التوثيق إثبات حالة واقعية، أي حدوث التعذيب أو سوء المعاملة، وتعدّ مهارات التحليل والكتابة عموماً من المهارات الضرورية التي لا غنى عنها في هذا السياق. ولا تُعتبر الكتابة عملية سهلة، كما تعدّ كتابة قصة مفصلة حول التعذيب أكثر صعوبة. وعموماً، يعتبر التحلي بمهارات تحليلية وكتابية جيدة من ضمن الشروط الأساسية.

إضافةً إلى ذلك، من شأن كتابة القصة في أقرب وقت ممكن بعد انتهاء المقابلة أن يحقق أفضل النتائج، باعتبار الذاكرة تعتبر أحد أهم العوامل عند كتابة القصة، حتى في ظل وجود أفضل الملاحظات. ومن ناحية أخرى، يوجد احتمال أن تختلط الذكريات من أحد المُقابلات بذكرات مقابلات أخرى بمرور الوقت وبشكل غير واع.

على الرغم من اختلاف أساليب الكتابة، توجد بعض العناصر الأساسية التي تشمل ما يلي:

- الوضوح في بيان جوهر القصة والعناصر ذات الصلة والعناصر الخارجة عن الموضوع.
- تصديق ما قيل خلال المقابلة وتوظيف نفس العبارات التي استخدمها الناجي/ة.
- تجنب إضافة معلومات واقعية لم يقم الناجي/ة بالتصريح بها.
- هيكل النص وفقاً للتسلسل الزمني للأحداث المختلفة.
- مُراعاة أن الغرض من القصة هو وصف العناصر التالية "من فعل ماذا لمن ومتى وأين ولماذا".
- إضافة أكبر قدر ممكن من التفاصيل إلى ما يُمثّل جوهر القصة.
- الكتابة بطريقة منطقية خالية من التناقضات.
- مقارنة القصة من منظور موضوعي وتجنب استخدام العبارات الناقدة.
- توظيف العبارات المناسبة وتجنب استخدام العبارات التقنية غير المفهومة من قبل الفئات المهنية الأخرى والأشخاص العاديين.
- الالتزام بالقواعد النحوية العامة واستخدام نفس الصيغ الفعلية وما إلى ذلك.
- التحقق من المعلومات إذا لزم الأمر (من خلال الرجوع إلى مصادر المعلومات الأخرى على سبيل المثال).
- قراءة القصة مرات عديدة وتقييم ما إذا كان النص يبدو مقنعاً.
- كتابة القصة مرات عديدة حتى يصبح التسلسل والترتيب الزمني واضحاً.
- مشاركة مسودة القصة مع الناجي/ة للحصول على تعليقاته/ا وتعديل النص وفقاً لذلك.

## 3.7 تقييم القصة والمعلومات استناداً إلى معايير التوثيق الجيد

يوصي هذا الدليل باستخدام ثلاثة معايير رئيسية لتقييم القصة بهدف تحديد ما إذا كانت المعلومات قادرة على إقناع فئة محددة، على سبيل المثال، القضاة، وذلك من ناحية الدقة والجودة والموثوقية على وجه الخصوص.

وتعدّ الموضوعية عند تقييم المعلومات هدفاً بحد ذاتها. بالإضافة الى ذلك، يعدّ من المهم تذكر الانطباعات التي تشكّلت أثناء المقابلة – على سبيل المثال ردود فعل الناجي/ة؛ الإشارات غير اللفظية وما إذا كان الشخص قد بدا كما كنت تتوقع أن يبدو بالنظر إلى السياق الثقافي والاجتماعي الذي ينتمي إليه وما إلى ذلك. من المهم أيضاً تذكر القيام بمقارنة القصة بالرسوم والصور.

من ناحية أخرى، ينبغي أن يتم تقييم دقة المعلومات وجودتها وموثوقيتها في ضوء الغرض المحدد للمقابلة. ولا يتم تصميم بعض أغراض التوثيق بحيث تفي بالمعايير العالية لإقامة الأدلة لدى المحكمة، ومن ثم لا يُشترط في التقييم الأولي استخدام هذه المعايير أو إجراء تقييمات واضحة لتقدير مدى اتساق الأغراض مع هذه المعايير (الباب 9-8).

وتعتمد الدقة والموثوقية إلى حد كبير على توقيت جمع المعلومات (تعدّ الأدلة التي يتم جمعها في أقرب الآجال أفضل الأدلة) ومصدرها. ومن الواضح أن المعلومات الواقعية التي تحتوي على العديد من التفاصيل والتي تُعدّ متسقة، واضحة وغير متناقضة، والتي ترد وفقاً لتسلسلها الزمني تعتبر معلومات دقيقة وذات نوعية جيدة.

كما ترتبط جودة المعلومات بقدرة الناجي/ة على تذكر التجربة وإبلاغها إلى الشخص القائم بإجراء المقابلة. إضافة إلى ذلك، قد يكون التذكّر مهمة صعبة بالنسبة إلى الضحية التي قد تواجه صعوبات في تذكر الحدث الأليم نظراً للتعذيب الذي خضعت له، لذلك، غالباً ما تحتوي القصة على تناقضات طفيفة قد لا تؤثر بالضرورة على جودة المعلومات. ومع ذلك، ينبغي أن تسترعي التناقضات الكبيرة انتباه القائم بإجراء المقابلة وأن تدفع إلى المزيد من التحقق من المعلومات. وبالتالي، تقع على عاتق الشخص القائم بإجراء المقابلة مهمة تقييم ما إذا كانت مثل هذه التناقضات تجعل المعلومات الواقعية تبدو غير موثوقة في نهاية الأمر أو ما إذا كان يوجد مخطط عام للأحداث الأليمة والتعذيب بصدد التشكّل والبروز مع مرور الوقت.

## الإطار رقم 7.1 قضية رشاد جعيدان

تلقى رشاد جعيدان تعليمه كمدرب لمادة الرياضيات. وفي سنة 1993، وحين كان يعمل كمحاضر جامعي في فرنسا، سافر جعيدان إلى تونس بمفرده وغير مصحوب بأفراد عائلته لحضور حفل زفاف شقيقته.

### الاعتقال في منزل شقيقته

يوم 29 يوليو 1993، في حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وفي الوقت الذي كان يمكث فيه جعيدان بمحل إقامة عمته بتونس، حل ما يُقارب الخمسة عشر ضابطاً من أمن الدولة مُرتدين ملابس مدنية (وحاملين لمسدسات صغيرة الحجم) بالمنزل، وقاموا باعتقال جعيدان أمام أفراد عائلته في وقت متأخر من الليل وبدون إظهار أي أمر بالاعتقال. ثم قام الأعوان بتفتيش الغرفة التي كان ينام فيها وقاموا بمصادرة جواز سفره ومبلغ مالي قيمته 2.000 دينار تونسي كان ينوي تقديمها لشقيقته كهدية زفاف، كما قاموا بتكبير يديه.

وفي حوالي الساعة الثالثة والنصف بعد منتصف الليل، اقتيد جعيدان إلى مقر وزارة الداخلية أين تم استجوابه بشأن علاقته المزعومة بصالح كركر، الناشط والزعيم في حزب النهضة الإسلامي والمنفي بفرنسا، كما تم استجواب رشاد بشأن تورطه في التخطيط لانقلاب ضد حزب التجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم سنة 1993).

### الاحتجاز والاستنطاق بمقر وزارة الداخلية

في نفس اليوم (29 يوليو 1993)، وفي حوالي الساعة 4:30 صباحاً، تم نقل رشاد جعيدان إلى مقر وزارة الداخلية ومرافقته إلى مكتب فخم بأبواب مبطنة في الطابق الرابع أين كان السيد ع. س (مدير الأمن الوطني) يجلس خلف المكتب رفقة عون آخر. قدم ع. س نفسه كمدير للأمن الوطني بدون الكشف عن اسمه، ثم سأل جعيدان عن "مكان إخفاء القنابل" ليُجيب الأخير بأنه ليس لديه علم بأي قنابل، وأنه قدّم إلى تونس لحضور حفل زفاف أخته بكل بساطة. تبادل الطرفان الحوار لمدة دقيقتين، ثم هدد ع. س رشاد بإحضار شقيقته، ليقوم جعيدان بشتمه كردة فعل، حينها أومأ ع. س برأسه إلى العون الذي اقتاد جعيدان إلى غرفة أخرى أين قدّم محمد قصي جعاببي إليه كأحد شركائه المزعومين. وفي الغرفة الأخرى، كان محمد قصي الجعاببي مستلقياً على الأرض بثياب ممزقة فيما كان وجهه متورماً وينزف، وكانت قدماه عاريتين، كما بدت قدمه اليمنى النازفة مكسورة، وكان يعاني من كدمات على يديه. وكان يوجد في الغرفة أيضاً حوالي ستة أعوان أمروا محمد أن يذكر أن مهمة رشاد كانت تتمثل في وضعه على اتصال بصالح كركر، لكن محمد لم يقدم أي ردّ.

بعد ذلك، اقتيد جعيدان من طرف عشرات الأعوان إلى غرفة أخرى في نفس الطابق، ثم تناوبت مجموعات من الأعوان التابعة للسيد ع. س على إخضاعه لأعمال التعذيب التي امتدت إلى حوالي الساعة 7:45 من مساء اليوم الموالي (30 يوليو) حوالي الساعة 7.45 مساءً. كما قام الأعوان بتوجيه أسئلة مصحوبة بتهديدات بالتعذيب والموت إلى جعيدان، الذي استدار إلى العون وبصق عليه بعد أن أقدم الأخير على توجيه الصفحة الأولى إلى رقبته. وعلى سبيل الانتقام، قام جميع الأعوان الحاضرين بلكم جعيدان وضربه بالهراوات والعصي لعدة دقائق،

ثم قاموا بنقله إلى غرفة أخرى تحتوي على كرسي ومكتبين قاموا بتثبيت عمود خشبي فوقها في وقت سابق. ثم أمر الأعوان جعيدان بالتجرد من ثيابه، ليقوموا بعد ذلك بانتزاع ملابسه بالقوة وتركه في ملابسه الداخلية بعد أن رفض أن يخلع ملابسه. وتعرض رشاد إلى الضرب بهراوة والصعق بالكهرباء على مستوى بطنه، كما تم تعليقه على عمود بعد تثبيته إليه من كاحليه ومعصميه بقطع من القماش، ثم تعرض للضرب في هذه الوضعية لمدة 30 دقيقة من قبل شخص يدعى بلقاسم، الملقب بـ"بوْقَصَة"، الذي يُزعم أنه قام بتعذيب العديد من المُحتجزين الآخرين، وفقاً لما صرّح به هؤلاء المُحتجزون لجعيدان في وقت لاحق عن تعرضهم للتعذيب على يد نفس الشخص.



بعد مرور بعض الوقت، تمكن جعيديان من فكّ وثاقه وسقط على الأرض، ليبدأ الضباط بضربه مرة أخرى، لا سيّما على مُستوى الأظافر (لا تزال لديه ندبة على إبهامه الأيمن)؛ كما قاموا بإطفاء السجائر على أنحاء عدّة من جسده، بما في ذلك إحدى يديه وأعضائه التناسلية، ثم قاموا بإقحام عصي في شرجه، وقول: "ها أنت ذا، لقد قمنا بإقحامها، هل تعتقد أنك رجل الآن؟"، الأمر الذي تسبب في غياب جعيديان عن الوعي مرتين.

#### الإطار رقم 7.1 (مواصلة القصة)

هدّد الأعوان بإحضار شقيقة جعيديان واغتصابها، وقاموا بتعذيبه في وضع "الدجاجة المشوية". وفي نفس اليوم (30 يوليو)، وفي حوالي الساعة 12:30 بعد منتصف الليل، سُمح لجعيديان بأداء الصلاة بعد أن وعد معذبيه بأنه سيعترف بكل شيء، كما جعله بلقاسم يجلس وأحضر له القهوة، ثم قام رشاد باستجماع قواه ووجه له ضربة، ليقوم بلقاسم برد الفعل ويستأنف التعذيب على إثر ذلك. إلى جانب ذلك، قام الأعوان بإحضار حوض حديدي في الوقت الذي كانت فيه يدا جعيديان مُكبّلتين وراء ظهره، ودخل عونان يُلقبان بقتلة وفيل الغرفة تبعاً، وقاما بإغراق رأس رشاد في الحوض المملوء عدة مرات، وعندما بدأ الأخير بالغرق، قام فيل بالجلوس على بطنه لجعله يبصق الماء، ليقوما بعد ذلك بإعادة المحتجز إلى وضع الدجاجة المشوية والشروع في ضربه، لا سيما على أعضائه التناسلية. استمرت جلسة التعذيب حتى حوالي الساعة 7:45 من مساء يوم 31 يوليو، وانتهت بكتابة جعيديان لاعتراف تم إملأؤه، اعترف فيه بأنه قد تدرب على فنون الدفاع عن النفس في كلية جوسيو الباريسية، وأنه كانت تربطه معرفة سابقة بمحمد قصي الجعايب، كما ذكر أنه قد توصل إلى اتفاق مع المعارض الإسلامي صلاح كركر.

وفي اليوم نفسه (31 يوليو)، وفي حوالي الساعة 7:45 مساءً، تم نقل جعيديان إلى الزنزانة رقم 8 الواقعة بالطابق السفلي من مقر وزارة الداخلية، وكانت الزنزانة، التي تبلغ مساحتها حوالي 3.5 أمتار في 4، تحتوي على مرتبة وثقب في الأرضية يستخدم كمرحاض. وتقاسم رشاد الزنزانة مع محتجز آخر لعدة أيام.

كما استمر تعرّض جعيديان للكم والضرب بالهراوات طوال العشرين يوماً التالية التي قضّاها في الحجز، وتعرض للتهديد بهدف إرغامه على التوقيع على سلسلة جديدة من بيانات الاعتراف، في حين غدت الإساءة أقل حدة من الإساءة التي ارتكبت خلال الفترة الأولى من الاحتجاز.

#### الإفراج والآثار المترتبة عن التعذيب

تمّ الإفراج عن رشاد جعيديان من السجن في فبراير 2006، بعد أن أمضى 13 عاماً في السجن التونسية، ولا يزال يعاني إلى يومنا هذا من آثار جسدية ونفسية شديدة من جراء التعذيب، الأمر الذي تسبب له في معدل عجز قدره 35 في المائة. ويعاني جعيديان، من بين أمور أخرى، من الآثار اللاحقة لانفجار عينه اليمنى، وانحراف الهرم الغضروفي لأنفه، والطنين في الأذنين، والدوار الموضعي، وكسور عديدة في الأسنان، إلى جانب تدهور حالة الفتق ودوالي الخصية والاضطراب العصبي لما بعد الصدمة، كما أن العديد من هذه الأمراض تسببت في عدم قدرته على إنجاب الأطفال.<sup>91</sup>

## الباب 8: مواد إضافية للقراءة: التوثيق الطبي للتعذيب

يستند التقييم إلى الخبرة السريرية للطبيب-ة وخبرته-ها المهنية. يتطلب الالتزام الأخلاقي الخير توخي أعلى درجات الدقة والحيادية لإرساء المصداقية المهنية والحفاظ عليها.<sup>92</sup>

### مقدمة

- 1.8 العلامات المبكرة لعقابيل التعذيب
- 2.8 التطرق إلى التعذيب في المقابلة
- 3.8 الحصول على القصة
- 4.8 وصف الأعراض
- 5.8 الفحص الجسدي
- 6.8 فحص الصحة العقلية
- 7.8 وصف النتائج
- 8.8 إعداد السجل الطبي
- 8.9 إرشادات بروتوكول اسطنبول حول كيفية كتابة تقرير طبي

### مقدمة

تبدأ السلطات القضائية، في بعض حالات التعذيب، بإجراء الفحص الطبي الأول كجزء من الإجراءات، على غرار إجراءات المحكمة أو التحقيق الذي يجريه المدعي العام أو حتى لجنة التحقيق. وغالباً ما يتم إجراء هذه الفحوصات الطبية بواسطة متخصصين في الطب الشرعي.

في حالات أخرى، تؤدي آثار التعذيب إلى مشاكل صحية حادة أو مزمنة، مما يحث الضحية مرة أخرى على طلب المساعدة في نظام الرعاية الصحية. وتطلب هذه المساعدة في كثير من الأحيان من الممارسين العاميين أو أطباء الأسرة، ولكن يمكن أن يتم ذلك أيضاً في غرفة الطوارئ أو أثناء استشارة طبيب السجن. ويمكن للضحية في مثل هذه الحالات أن تتحدث أو لا تتحدث عما حصل لها ويجب على الطبيب-ة أن يكون/تكون منتبهة-ة من ضلوع التعذيب من عدمه في المشاكل التي يعاني/تعاني منها المريض-ة.

بالتالي، وعلى الرغم من وجود قضية التعذيب في جدول الأعمال منذ البداية في بعض الحالات، فإنها في حالات أخرى تكون بعيدة كل البعد عن هذا الجدول. وبدلاً من ذلك، تقدم ضحية التعذيب المشاكل الصحية التي تعاني منها دون أن تخبر الطبيب-ة أن التعذيب قد يكون وراء ذلك، إما لأن الضحية لا تعترف بالعلاقة بينهما أو لأنها لا تريد تذكر التجارب الرهيبة التي عاشتها. وعلاوة على ذلك، يمكن للضحية أن تخشى من انتقام السلطات إذا كانت لا تزال قيد الاحتجاز. ومع ذلك، يمكن لبعض الضحايا أن يثيروا أو يلمحوا إلى وجود علاقة بين الأعراض التي يحملونها وبين التعذيب. ويمكن أن يشك الطبيب-ة، خلال المعاينة الطبية، أن المريض-ة هو/هي ضحية تعذيب. ويمكن أن يستند ذلك إلى ما يفسره المريض-ة (التاريخ)، أو الأعراض التي يحملها/تحملها أو النتائج المستخلصة من الفحص البدني والنفسي. يجب أن تحفز هذه المؤشرات الطبيب-ة على إجراء مقابلة وفحص موسع بموافقة المريض-ة مع التركيز على التعذيب وآثاره.

92 بروتوكول اسطنبول، الفقرة 162

قد تظهر أيضاً مسألة التعذيب، بشكل غير متوقع، عند الاتصال بالمحاميين أو نشطاء حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن دور المهنيين الصحيين وغير المتخصصين في الصحة قد يكون له نفس القدر من الأهمية عندما يتعلق الأمر بتاريخ التعذيب، فعلى المهنيين غير الصحيين توخي الحذر فيما يتعلق بـ "فحص" المريض-ة حتى لا يتجاوز ذلك حدود الخصوصية أو يؤدي إلى إعادة صدم الضحية عندما لا يتم إجراء هذا الفحص بشكل مهني. ومع ذلك، فإن الوصف والتوثيق الفوتوغرافي للعلامات الجسدية المبكرة للتعذيب، بعد الحصول على موافقة صريحة من الضحية، يمكن ويجب أن تجريه مهن أخرى حتى يتم ضمان تسجيل الأدلة بما أنها لا تزال مرئية.

من الواضح أن هناك فرقا شاسعا بين معالجة حالات التعذيب، التي تتحدث فيها الضحية عن التعذيب منذ البداية، والحالات التي لا يكون التعذيب فيها واضحا منذ البداية، لأن الضحية ليست منتبهة لتأثيره على صحتها أو لأنها لا ترغب في الكشف عن ذلك، وعلى الطبيب-ة في هذه الحالة مواصلة العمل بدقة من أجل ضمان الحصول على موافقة المريض-ة وضمن تعاونها معها-ها.

يوفر هذا الباب توجيهات حول كيفية استقاء تاريخ التعذيب والقيام بالفحوص الجسدية وفحوص الصحة العقلية وحول كيفية وصف ما تم التوصل إليه عند التعامل مع ضحية تعذيب محتملة أو مزعومة. ما تتطلبه مثل هذه الحالات عموما لا يختلف كثيرا عما يتطلبه أي فحص طبي شامل آخر أو مقابلة طبية معمقة أخرى. ومع ذلك، من المهم أن يكون الطبيب-ة واعيا-ة بالمسائل الخاصة التي يمكن أن تنشأ عن مثل هذا العمل وبالكيفية التي سيتم بها فيما بعد استخدام نتائج ما خلص إليه.

في نهاية هذا الباب، يكون الأطباء قادرين على:

- إدراك احتمالية مصادفة ضحايا للتعذيب في أماكن مختلفة.
- اكتساب القدرة على تطبيق الممارسات الطبية الشائعة فيما يتعلق بضحايا التعذيب.
- اكتساب القدرة على معالجة العلامات والأعراض المحددة التي قد تظهر على ضحايا التعذيب.
- في نهاية هذا الباب، يكون المحامون قادرين على:
- التعرف على أساسيات فحص الأطباء لضحايا التعذيب.
- اكتساب القدرة على تحديد العلامات المبكرة لآثار التعذيب وتوثيقها من خلال الوصف والصور.
- القدرة على توضيح سبب أهمية الفحص الطبي لضحية التعذيب وما الذي سيحدث أثناء الفحص.

## 1.8 العلامات المبكرة لآثار التعذيب

تتمثل في العلامات التي من شأنها أن تثير التفكير في إمكانية التعرض إلى التعذيب من خلال قصة المريض والأعراض والعلامات التي يتم إيجادها أثناء الفحص الجسدي والعقلي.

يمكن لبعض المعلومات المستخلصة من التاريخ الذي سردته الضحية (التاريخ المرضي) أن تثير الشك بوجود شبهة ارتكاب التعذيب. أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تثير المعلومات التي تفيد بأن المريض-ة قد تم اعتقاله-ها و/ أو احتجازه-ها و/ أو سجنه-ها المزيد من الاهتمام. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمعلومات المتعلقة بالعزلة الاجتماعية والصراعات الأسرية والعنف وسوء الأداء الاجتماعي عموماً أن تساهم في حدوث هذا الشك.

وعلى الرغم من عدم وجود أعراض تنطبق على جميع ضحايا التعذيب، فإن بعض الأعراض تكون متكررة جداً وقد تؤدي إلى الاشتباه في حدوث التعذيب أو أنواع أخرى من الصدمات. أولاً وقبل كل شيء الأعراض المرتبطة باضطراب ما بعد الصدمة (PTSD). هذه الحالة لها أعراضها الأساسية، من ذلك الذكريات الاقتحامية والتجنب وفرط الانتباه. غالباً ما تؤدي هذه الأعراض إلى اضطرابات النوم، بما في ذلك النوم المتقطع والكوابيس والعزلة الاجتماعية، وعدم القدرة على التحكم في العواطف وفي بعض الأحيان التداوي الذاتي، وربما تتطور إلى تعاطي المخدرات والكحول أو سوء استخدام الأدوية. وقد تشمل الأعراض الجسدية الألم المزمن غير المحدد أو الأعراض العصبية مثل الشلل أو الاضطرابات الحسية دون خلفيات سببية واضحة. يرجى الاطلاع أيضاً على الباب 5.

يمكن أن تشمل الاستنتاجات الجسدية التي قد تشير إلى التعذيب، من بين أمور أخرى: كدمات أو ندوب تشير إلى العنف وعلامات الكسور ورقّة الأنسجة الرخوة والاختلالات الحركية العصبية أو الحسية والشذوذ في ردود الفعل، إلخ.

وكلما زاد وجود المؤشرات كلما زاد احتمال تعرض المريض-ة للتعذيب. وعلى الرغم من عدم توفر بحوث تبين القيمة التنبؤية الدقيقة للمؤشر الواحد أو مجموعة المؤشرات، فإن التجربة السريرية تبين أن بعض المؤشرات (مثل مشاكل النوم والاعتقال المسبق) لوحدها تمكن من تقديم إشارة جيدة على وجود التعذيب من عدمه.

## 2.8 التطرق إلى التعذيب في المقابلة

يجب تطبيق مبدأ الاستقلالية إذا أراد الطبيب-ة أو المحامي-ة التطرق إلى موضوع التعذيب في الحالات التي لم يقم فيها الضحية / الموكل / المريض / الشخص المعني بذلك بنفسه. لهذا السبب، من الضروري توخي الحذر وصياغة السؤال الموجه إلى الشخص على نحو يتيح له اتخاذ القرار فيما يريد الحديث عنه ومقدار ما يرغب في الإخبار به. تعتبر الطريقة التالية إحدى الطرق التي يمكن استخدامها لطرح السؤال:

"أعتقد أن بعض مشاكلك ربما تتعلق بالطريقة التي عاملتك بها السلطات - هل تمنع أن نمضي بعض الوقت للحديث أكثر عن ذلك؟"

أو

"تظهر الأعراض التي قدمتها أحياناً لدى الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب - هل تعتقد أن هذا قد يكون هو الحال بالنسبة إليك أيضاً؟"

سوف يمنح ذلك للشخص الفرصة لرفض مناقشة مسألة التعذيب، مع الاستمرار في تشجيع إمكانية القيام بذلك.

ومع ذلك، حتى إذا وافق الشخص على النحو بالمقابلة في هذا الاتجاه، يجب على الطبيب-ة أو المحامي-ة السماح لردود أفعال الشخص بتوجيه هذه العملية. من المهم توضيح سبب أهمية التسجيل المفصل للتعذيب من أجل مساعدة الضحية على اتخاذ القرار فيما يتعلق بكيفية مواصلة المقابلة. وتتمثل الأسباب التي قد تنطبق على الحالة الفردية فيما يلي:

- سيسمح هذا للمهنيّ بالمساعدة في تقديم العلاج المناسب، بما في ذلك الإحالات.
- سيضمن ذلك توثيقاً مبكراً للعلامات والأعراض التي قد تكشفها المقابلة المركزة والفحص.
- سيزيد ذلك من فرص حصول الضحية على جبر الضرر.
- سيزيد ذلك من فرص معاقبة الجناة.

مهما كانت الحجة الأكثر صلة بالحديث عن المواضيع المتعلقة بالتعذيب، فإنه يجب على الضحية أن تقيم هذه الفائدة المحتملة مقارنة بالألم الذي ينطوي عليه سرد القصة.

## 3.8 الحصول على القصة

### تاريخ التعذيب

قد يطرح المدافعون عن حقوق الإنسان والمحامون والأطباء أسئلة حول "من فعل ماذا لمن ومتى وأين ولماذا"، ولكن قد يركز الطبيب-ة على ما حدث وعلى ردود الفعل الجسدية والنفسية للشخص على ذلك، مباشرة بعد الحادث وعلى أساس طويل الأجل. وسيساعد ذلك الطبيب-ة على تقييم ما الذي يجب البحث عنه خلال الفحص الجسدي، كما أنه سيرشدها إلى الأسئلة الإضافية التي يجب طرحها لفهم ما حدث وكيف كان رد فعل المريض-ة على ذلك. فعلى سبيل المثال، إذا قالت ضحية التعذيب أنه تم إحراقها بالسجائر، فيمكن للطبيب-ة أن يشرع/تشرع في أن تطلب من المريض-ة تقديم وصف للجروح الناجمة عن ذلك وكيف تطورت مع الوقت وما إذا كانت قد التهبت وكيف تطورت الندوب وما إلى ذلك. وإذا ما تم جمع هذه العناصر مع بعضها البعض، فسويوجه ذلك الطبيب-ة مرة أخرى نحو تقييم النتائج المتعلقة بالفحص البدني واتساقها مع القصة.

### التاريخ الطبي والنفسي

يعد السجل الطبي، أي الظروف الطبية السابقة والحالية، مهماً لتقييم حالات التعذيب كما هو الحال في التقييمات الطبية العامة. ومن الواضح أن هذا ما يجب القيام به لأن الظروف الطبية السابقة والحالية قد تؤدي إلى ظهور علامات وأعراض من شأنها أن تمتزج مع الأعراض الناشئة عن التعذيب.

فعلى سبيل المثال، من شأن استنشاق المواد (الفلفل الحار والبنزين والخل) عند التعرض للتعذيب باستخدام الأكياس البلاستيكية أن يؤدي إلى حدوث التهاب رئوي وحتى إلى أعراض تنفسية طويلة الأمد. وإذا كان الضحية مدخناً ويعاني من مرض الانسداد الرئوي المزمن (COPD)، قد تغطي أعراض التعذيب وأعراض مرض الانسداد الرئوي المزمن بعضها البعض، وقد يصعب تقييم تأثير التعذيب على الضحية.

وبالمثل، قد يكون من الصعب تقييم آثار التعذيب على الصحة العقلية في حالة ميل الضحية سابقاً إلى الشعور بالاكتئاب أو القلق، ولهذا السبب يجب تسجيل هذه المعلومات ذات الصلة بالتاريخ. يتم تقييم الحالات، في الطب النفسي، على أساس الحالة المعتادة للصحة العقلية للمريض-ة (ما يسمى بحالة ما قبل الإصابة premorbid)، وينطبق هذا النهج أيضاً عند تقييم تأثير التعذيب على الصحة العقلية.

أخيراً، يمكن أن تؤدي الأمراض الموجودة سابقاً إلى مفاومة آثار بعض أساليب التعذيب. على سبيل المثال، قد يتعرّض المريض-ة الذي/التي يعاني/تعاني من الرهاب إلى ردود أفعال فورية وطويلة الأمد شديدة جزاء تعرّضه-ها إلى الشيء الذي يسبب له-ها الرهاب، وقد يصاب المريض-ة الذي/التي يعاني/تعاني من اضطراب النزيف (الهيموفيليا) بنزيف، إذا ما أصيب به أفراد آخرون دون أن يكون لديهم هذا المرض فلا يتسبب لهم في أي شيء سوى كدمات، قد يهدد حياته-ها.

## 4.8 وصف الأعراض

في حالة عدم وجود طبيب-ة، يمكن لمهنيّ غير طبي طرح بعض الأسئلة العامة حول الأعراض، على سبيل المثال، شدة الألم في وقت التعذيب وفي وقت المقابلة. ولكن، يجب أن يضع هذا الشخص في اعتباره أنّ طرح أسئلة حول وظائف الجسد وردود الفعل من شأنها أن تبدو غير مناسبة ومخيفة عندما تُطرح من مهني غير طبي. بالإضافة إلى ذلك، لدى الأطباء منطلق معين وراء أسئلتهم حول الوظائف الجسدية التي قد تؤدي بهم إلى استنتاجات فيما يتعلق بآليات التشخيص والصدمات فقط عندما يتم طرح أسئلة إضافية محددة تتبع منطقياً المعلومات المقدمة في الإجابات على الأسئلة الأولية. أخيراً، عادة ما توجد حاجة إلى ربط المعلومات بالنتائج التي خلص إليها الفحص الجسدي من أجل تقييم المعلومات المتعلقة بالوظائف الجسدية والأعراض التي تقدمها الضحية بشكل صحيح.

تشمل الأعراض جميع ملاحظات الظواهر الجسدية والنفسية التي أدلت بها الضحية بنفسها، ولا يشمل ذلك الأعراض الحالية فقط بل أيضاً الأعراض السابقة ذات العلاقة المحتملة بالتعذيب. على سبيل المثال، إذا تعرضت الضحية للتعذيب "بالتليفونو" - الضرب على كلتا الأذنين - فإن أعراض النزيف من الأذن أو فقدان السمع أو طنين الأذن تكون ذات صلة حتى لو لم تعد موجودة. ولهذا، من المهمّ دوما السؤال عن الأعراض السابقة أيضاً، إذ من شأنها أن تساعد على تقييم قصة التعذيب وأن تقدّم أدلة مهمّة.

قد تكون هناك حاجة لوصف أكثر اكتمالاً للأعراض من خلال فحص أجهزة الأعضاء بشكل مشابه للمقابلة الطبية الروتينية<sup>93</sup>:

- البصر والسمع
- الرأس والرقبة
- الفحص الرئوي
- الفحص القلبي الوعائي
- الفحص المعدي المعوي
- الفحص التناسلي البولي
- أمراض الدم والأورام
- التوليد / أمراض النساء / الثدي
- طب الجهاز العصبي
- جهاز الغدد الصماء
- أمراض المناعة والأمراض المعدية
- الفحص العضلي الهيكلي
- الصحة العقلية
- الجلد والشعر

93 القاموس المجاني لفارلكس: يرجى البحث حول 'الفحص البدني'.



وكما ذكر أعلاه، يكتسي الجانب الزمني أهمية كبرى. ومن ثم، عند وصف الأعراض ووقت بدايتها، ينبغي ذكر أي تغيير كبير حصل وإمكانية اختفائها بشكل واضح للسماح بإجراء مقارنة مع وقت التعذيب. بشكل عام، يجب وصف الأعراض مع احترام الأبعاد التالية:

- الموقع في الجسم بما في ذلك انتقال الألم إلى أجزاء أخرى في الجسم
- التسلسل الزمني والتطور مع مرور الوقت
- الجودة والكمية (الطبيعة والشدة)
- العوامل المشددة والمخفضة
- الأعراض المصاحبة

ربما تكون أهم ميزة هي وقت البدء والتطور اللاحق عند وصف الأعراض التي يمكن أن تكون مرتبطة بالتعذيب. يجب أن يُطلب من الضحية أن تصف بدقة متى لاحظت الأعراض أولاً وكيف تطورت من حيث الشدة والتكرار. على سبيل المثال، قد تكون الأعراض اللاحقة للتعليق هي آلام الأنسجة الرخوة وشعور بالحرقة أو الحكة (تنميل) خلال الأيام أو الأسابيع الأولى ثم تختفي تدريجياً، في حين أن أعراض إصابة الدماغ المؤلمة بعد التعرض للضرب قد تتطور على مدار أيام أو أسابيع وتستمر لعدة أشهر أو حتى سنوات.

ويتمثل الجانب المهم الثاني في القيود الوظيفية الناتجة عن عقابيل التعذيب المحتملة. على سبيل المثال، قد يعيق التعذيب القدرة على القيام بالأنشطة والمشاركة في مجالات الحياة الرئيسية (أداء دور في الأسرة وفي سياق العمل وكمواطن نشط والسعي وراء جودة الحياة). يجب أن يعكس نوع جبر الضرر هذه التداعيات.

وفيما يتعلق بالألم، يتطلب هذا وصفاً أكثر شمولاً: ما مدى الألم؟ وهل يتداخل مع الأنشطة اليومية؟ هل يُبقي ذلك الألم الضحية مستيقظة في الليل؟ ما هي شدة الألم من 1 إلى 10 مع العلم أن 10 هي أقصى درجات الألم الذي تعرضت له الضحية طيلة حياتها؟

## 5.8 الفحص الجسدي

يجري الفحص البدني للضحية كما في أي سياق آخر، وفقاً للنمط الأساسي للفحص "من أعلى الجسد إلى أخمص القدمين". ولكن، بالإضافة إلى ذلك، يسترشد الفحص بسجل التعذيب: إذا كان هناك، على سبيل المثال، مزاعم بحدوث تعذيب باستخدام فلانغا، فمن الواضح أنه يتم إيلاء اهتمام خاص لفحص القدمين ووصف وظيفة المشي، وإذا كانت هناك مزاعم حول تعذيب باستخدام طريقة "التلفونو"، فيجب إجراء فحص دقيق للأذنين، بما في ذلك الأغشية الطبليّة.



يجب أن يشمل الفحص البدني<sup>94</sup>:

- الحالة العامة
- الجلد والبشرة
- الرأس
- العينين
- الأذنين
- الأنف والجيوب الأنفية
- الفم والبلعوم
- العنق
- الظهر
- الثديين والإبطيين
- الصدر والرئتين
- القلب
- البطن
- المستقيم والشرج
- الأعضاء التناسلية
- الساقين
- الجهاز الهيكلي العضلي
- الأوعية الدموية
- الشاشة العصبية

من المهمّ، عند القيام بالفحص الجسدي، التفكير في الكيفيّة التي يمكن بها إجراء الفحص على الضحية بالطريقة المثلى التي تكون أقل تطفلاً. على سبيل المثال، لا يجب فحص الضحية عندما تكون عارية بالكامل. على الطبيب فحص كل جزء من أجزاء الجسم على حدة مع ضمان تغطية الأجزاء الأخرى بالملابس أو بالأغطية.

## 6.8 فحص الصحة العقلية

يشمل فحص الصحة العقلية الذي يجريه أحد مهنيّي الصحة كل أعراض وعلامات الاضطرابات النفسية التي تظهرها الضحية حالياً بالإضافة إلى التقييم الوظيفي<sup>95</sup>.

- المظهر العام والسلوك.
- الكلام والمزاج والعاطفة.
- التماسك في عمليات التفكير، بما في ذلك المواضيع المتكررة والأوهام والهواجس.
- أفكار إيذاء الذات أو غيرها.
- اضطرابات الإدراك الحسي الأخرى (الهلوسة وانعدام الشخصية).
- مستوى الوظيفة الإدراكية (الاتجاه والتركيز والذاكرة).
- القدرة على أداء أنشطة الحياة اليومية (الجسدية والأساسية).
- الإحساس ومستوى الوظيفة الإدراكية (على سبيل المثال، الاتجاه والاهتمام والتركيز والذاكرة).

94 القاموس المجاني لفاراكس: يرجى البحث حول 'الفحص البدني'.  
95 الرابطة الأمريكية للطب النفسي: الأدلة التوجيهية العملية للتقييم النفسي للبالغين، 2016.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون من المناسب تنفيذ اختبارات موجزة على اضطراب ما بعد الصدمة والاكتئاب والقلق، على سبيل المثال، جزء أعراض الصدمة في استبيان هارفارد للصدمة.<sup>96</sup>

## 7.8 وصف النتائج

يجب تسجيل النتائج التي يُحتمل أن تكون مرتبطة بالتعذيب بكل دقة، لأن ذلك هو الغرض الكامل من التوثيق، ويجب أن تتضمن عملية التسجيل الوصف والتصوير.

كما يجب أن يكون وصف النتائج مفصلاً قدر الإمكان. وعندما يتعلق الأمر بتغييرات الجلد فيجب تضمين ميزات معينة في الوصف تشمل ما يلي:

- نوع الإصابة (كدمة أو سحجة أو جرح، إلخ).
- تحديد الموضع (استخدام مخطط الجسم): متماثل أو غير متماثل.
- الشكل: دائري أو بيضاوي أو خطي، إلخ.
- الحجم (استخدم المسطرة).
- اللون.
- السطح: متقشر أو قشري أو متقرح أو فقاعي أو منخور.
- المحيط: منتظم أو غير منتظم، منطقة في المحيط.
- الحدود: حادة أو ضعيفة.
- مستوى البشرة المحيطة: ضامر أو ضخامي أو مستو (مسطح).<sup>97</sup>

يجب توثيق التغييرات المرئية بالصور. توجد هناك بعض الإرشادات حول كيفية التقاط الصور لأغراض الطب الشرعي.<sup>98</sup>

• استخدم-ي مسطرة الطب الشرعي وقم/ قومي بملء خانة البيانات (التاريخ وهوية الضحية والمكان والمُصوّر). إذا لم يكن لديك هذه المسطرة، فيمكن استخدام مسطرة أخرى أو شيء يعرف الجميع حجمه، من ذلك عملة معدنية محلية. بعد هذا، يمكن كتابة تاريخ التقاط الصورة واسم الضحية ومكان التقاط الصورة واسم المصوّر على ورقة.

• ضمان إضاءة كافية.

• الاقتراب قدر ما يسمح به الوضع من الموضع الذي سيتم تصويره.

• إذا سمح الوضع بهذا، التقط صورة مقربة للموضع من اليمين ومن اليسار.

• القيام أيضا بالتقاط صورة عامة من أجل تحديد هوية الضحية (الوجه) ولتبيان الموضع التشريحي للإصابة.

• يجب الانتباه إلى إمكانية الاستعانة بالصورة خلال المحاكمة، إذ يجب تغطية أجزاء الجسم الغير مهمة للصورة والتفكير في كيفية التقليل من مدى ظهور الأجزاء العارية من الجسم.

• القيام بحماية هذه البيانات بعناية ضد السرقة والنسخ وسوء الاستخدام.

• استخدم-ي الكاميرا الموجودة في يدك. الكاميرا الموجودة في الهاتف الجوّال أفضل من عدم وجود كاميرا بالمرّة. عندما تستخدم-ين كاميرا الهاتف الجوّال، تذكر-ي حفظ الصور في مكان آمن وحذفها من الهاتف في أقرب وقت ممكن.

96 النسخة العربية من استمارة هارفرد الخاصّة بالصدمة، 2006.

97 المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب IRCT: الفحص البدني الطبي لضحايا التعذيب المزعومين

98 لمزيد من التوجيه، يرجى الاطلاع على أ. أوزكاليبسي و م. فولبيلبير، التوثيق بالصور، دليل عملي للتصوير الجنائي لغير المهنيين، 2007.

## 8.8 إعداد السجل الطبي

في الحالات التي لا تتم فيها معاينة الضحية من قبل طبيب شرعي أو غيره من المتخصصين، قد يكون السجل الأول للتوثيق بمثابة توثيق للتعذيب في نهاية الأمر، مثل ملف قضية جنائية أو قضية مدنية. ولهذا السبب، يجب إجراء تسجيل دقيق لجميع جوانب الفحص، ويشمل ذلك الجزء العام من تسجيل التاريخ والفحص وما دفع الطبيب-ة إلى الاستمرار في إجراء فحص يستند على شبهة تعذيب وتسجيل التاريخ من منظور شبهة تعذيب ونتائج ذلك.

قد يحتوي تاريخ التعذيب على معلومات حساسة للغاية حول أماكن التعذيب وحتى حول صفات الجاني. وبالتالي، فمن الضروري ضمان سلامة الضحية وأمنها في حالة وصول ممثلي الجناة إلى السجل الطبي للضحية. يوصى بإبقاء الجزء المتعلق بالتعذيب من السجل منفصلاً عن السجل الطبي العام في صيغة لا تسمح بالتعرّف على الهوية، مثل استخدام الأحرف الأولى من الاختصارات والمختصرات، مع الحفاظ على تعليق يشرح الأحرف الأولى والاختصارات بشكل منفصل في مكان آمن.

يعد السجل الطبي، وفقاً للمعايير الأخلاقية الحديثة، ملكاً للمريض-ة ويجب إتاحة نسخة منه - بناءً على موافقة المريض-ة - إلى المريض-ة أو إلى محاميه-ها أو إلى أقربائه-ها.

قد ينتهي الأمر بالسجل الطبي إلى الحفظ في ملف الطبيب-ة حتى يحين الوقت الذي ترفع فيه الضحية أو المحامي-ة أو إحدى المنظمات غير الحكومية نيابة عنها قضية لدى السلطات. ومع ذلك، فقد يؤدي أيضاً إلى رفع قضية لدى السلطات - شكوى، بهدف إجراء تحقيق شامل أو حتى النظر في القضية لدى المحكمة. وفي جميع الحالات، فقد يتضح أن التوثيق المبكر ذو أهمية حاسمة في تناسق التاريخ، وفيما بعد، في مصداقية ضحية التعذيب.

## 9.8 إرشادات بروتوكول اسطنبول حول كيفية كتابة تقرير طبي

حدد واضعو بروتوكول اسطنبول ما يسمونه مبادئ بروتوكول اسطنبول من أجل التأكد من حصول التوثيق بأعلى جودة ممكنة حتى عندما يقوم بإجرائه أشخاص من غير الخبراء. تتضمن هذه المبادئ قائمة بالمسائل التي يجب تناولها في تقرير طبي قانوني. قد يرغب الطبيب-ة في أخذ هذا النموذج أو القائمة المرجعية بعين الاعتبار، حتى عند الانتهاء من التوثيق الأولي - وقد يرغب المحامي-ة الذي يطلب/تطلب معلومات من الطبيب-ة في توجيه انتباه الطبيب-ة إلى المبادئ من أجل التأكد من أن المعلومات المقدمة ذات أعلى جودة ممكنة. إذا كانت بعض المعلومات الواردة في القائمة أدناه غير متوفرة، فيجب توضيح ذلك في التقرير الطبي.

مبادئ اسطنبول للتقرير الطبي القانوني هي كما يلي:

(i) **ظروف المقابلة:** اسم الشخص المعني واسم الجهة التي ينتسب إليها الحاضرون لدى إجراء الفحص، والوقت والتاريخ بالتحديد وموقع المؤسسة التي يجري فيها الفحص وطبيعتها وعنوانها (بما في ذلك الحجرة، حسب الاقتضاء) والمكان الذي أُجري فيه الفحص (مركز احتجاز أو مستوصف أو مسكن، وما إلى ذلك) وظروف الشخص المعني وقت إجراء الفحص (مثل ذلك طبيعة أي قيود تكون موجودة لدى وصوله أو خلال إجراء الفحص، ووجود قوات الأمن خلال الفحص، ومظهر الأشخاص المرافقين للسجين، والتهديدات الموجهة إلى الفاحص) أو أي عوامل أخرى ذات صلة؛

(ii) **رواية الوقائع:** سرد مفصل لحكاية الشخص المعني كما رواها خلال المقابلة، بما في ذلك ذكر الأساليب المزعومة للتعذيب أو إساءة المعاملة والأوقات التي يزعم وقوع التعذيب أو إساءة المعاملة فيها وجميع الشكاوى من الأعراض البدنية والنفسية؛

(iii) **الفحص البدني والنفسي:** تسجيل جميع النتائج المتعلقة بالحالة البدنية والنفسية التي خلص إليها الفحص السريري، بما في ذلك الاختبارات التشخيصية الملائمة وصور جميع الجروح بالألوان إن أمكن؛

(iv) **الرأي:** تفسير للعلاقة المحتملة بين نتائج الفحوص البدنية والنفسية وبين إمكانية وقوع التعذيب أو إساءة المعاملة. وينبغي تقديم توصية بشأن إجراء أي علاج طبي ونفسي لازم و/أو إجراء أي فحوص أخرى؛

جهة إعداد التقرير: ينبغي أن يحدد التقرير بوضوح هوية الأشخاص الذين قاموا بالفحص، كما ينبغي أن يكون موقعا.

## الباب 9: التماس العدالة للناجين من التعذيب

يعتبر المحامون المخاطبين الرئيسيين للناجين من التعذيب الذين يلتمسون العدالة وأشكالا أخرى من جبر الضرر...<sup>99</sup>

### مقدمة

- 1.9 الدعم والمشورة القانونية للضحايا
- 2.9 أدلة التعذيب و / أو سوء المعاملة
- 3.9 الوصول إلى العدالة وغيرها من أشكال جبر الضرر
- 4.9 خيارات التظلم

### مقدمة

أثناء المقابلة، قد تعرب ضحية التعذيب عن رغبتها في السعي إلى تحقيق العدالة وجبر الضرر الذي لحق بها. ويتطلب ذلك تدخلا من المحامي في المقام الأول، لكن الطبيب سيلعب دورا في تقديم الأدلة والتوجيه حول كيفية طلب رد الاعتبار كشكل من أشكال إعادة التأهيل.

سيقدم هذا الباب الإرشادات اللازمة للمحامين حول طريقة تقديم المشورة للضحايا في سياق التدريب المهني القانوني العام، لكن ستكون هناك حاجة إلى بعض الدراية الإضافية حول أهمية الأدلة الطبية في حالات التعذيب والمعايير المتعلقة بالنفوذ إلى العدالة والتعويضات والخيارات القانونية المتاحة لضحايا التعذيب. وفي الوقت ذاته، يوضح هذا الباب للأطباء كيفية تعامل المحامين مع الضحايا وإنصافهم أمام القانون.

أولا، يوضح هذا الباب كيفية تقديم المشورة المناسبة للضحية والتأكد أنها اتخذت قرارا مدروسا بشأن وجوب التماس سبل الانتصاف القانونية من عدمه. وثانيا، يتطرق إلى الأدلة التي يمكن أن يجمعها المحامي علاوة عن رواية ضحية التعذيب التي تم الحصول عليها (الباب 6 و8). ثالثا، سيعدد هذا الباب المعايير القانونية الأساسية حول النفوذ إلى العدالة ومختلف طرق التعويض الممكنة. يمكن استخدام المعلومة الطبية والقانونية المدمجة لتحقيق العدالة من خلال خيارات تقاضي متعددة سواء على المستوى الوطني أو الجهوي، وكذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة في حالة ما تم تقديم شكاية ضد الدولة. أخيرا، سيناقش هذا الباب كيفية استعمال تعريف مصطلح "التعذيب" ومزايا وتحديات كل خيار من خيارات التقاضي.

يستهدف هذا الباب المحامين بشكل أساسي، ولكنه على نفس القدر من الأهمية بالنسبة إلى الأطباء ليحيطوا علما بطريقة تفكير المحامين وطرق عملهم.

99 المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، إجراءات ضد التعذيب: الدليل العملي لبروتوكول اسطنبول للمحامين (2010)، الصفحة 7

في نهاية هذا الباب، يكون المحامون على دراية بـ:

- أسس جمع الأدلة في قضايا التعذيب وكيفية تحقيق العدالة.
- توقيت وكيفية إحالة ضحية التعذيب إلى الطبيب لتلقي العلاج الممكن أو إعادة التأهيل.
- تقديم المشورة للضحية حول الخيارات الممكنة للانتصاف أمام العدالة.
- إسداء النصح للضحية بشأن الخيارات المتاحة لتحقيق العدالة والمخاطر التي تنطوي عليها، للتأكد من أن ضحية التعذيب قادرة على اتخاذ القرار الأفضل لها.
- كيفية السعي وراء الدليل والحصول على الدليل الطبي الذي يضمّ الجوانب النفسية.
- كيفية اختيار شكل التعويض المناسب.

وفي نهاية هذا الباب، يطلع الأطباء على:

- كيفية تقديم المحامين المشورة حول الإجراءات القانونية وطريقة إعداد قضية متينة.
- توقيت إحالة ضحية التعذيب إلى محام أو منظمة حقوقية.
- أهمية الأدلة الطبية التي تعتبر جوهرية وكيفية اعتماد المحامين للتقرير الطبي في النزاعات.

## 1.9 الدعم والمشورة القانونية للضحايا

يعرّف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بأنهم:

الأشخاص الذين أصيبوا بضرر، بشكل فردي أو جماعي، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، من خلال القيام بأفعال أو التقيصير في القيام بأفعال، مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.<sup>100</sup>

ويشمل مصطلح الضحايا الفئة التالية من الأشخاص:

- الضحية المباشرة للتعذيب.
- العائلة المباشرة للضحية الأصلية أو الأفراد الذين يعولهم مباشرة.
- الأشخاص الذين أصيبوا بضرر جراء التدخل لمساعدة الضحايا في محنتهم أو لمنع الإيذاء.

بهذا الشكل، يمكن أن تخلف حالة التعذيب العديد من الضحايا. فبالإضافة إلى ضحية التعذيب المباشرة التي تعرضت للتعذيب، يوجد ضحايا ثانويون (على سبيل المثال: أفراد الأسرة) الذين يمكن أن يتعرضوا إلى الصدمة. فمثلا، طالب أفراد عائلة الضحايا بالتعويض في حالات عديدة مرتبطة بالاختفاء القسري أو بوفاة ضحية التعذيب المباشرة. وقد يتعرض المهنيون وغيرهم ممن يتدخلون بالنيابة عن ضحية التعذيب إلى الضرر، ويعتبرون ضحايا هم بدورهم (مثال، الصدمات الثانوية للمهنيين مقدمي الرعاية). وبالتالي، فإن هذا الدليل لا يقتصر على تقديم المشورة إلى الناجين من التعذيب (ضحية التعذيب المباشرة) فحسب، وإنما يشمل أسر ضحايا التعذيب والضحايا غير المباشرين أيضا.

100 المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي (2005)، الفقرة 8. كما ينص القانون على اعتبار الشخص ضحية بصرف النظر عما إذا كان قد تم التعرف على مرتكب الانتهاك أو اعتقاله أو مقاضاته أو إدانته أو لا، وبصرف النظر عن العلاقة الأسرية بين مرتكب الانتهاك والضحية (الفقرة 9).

## الإطار رقم 9.1 مثال من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

قدمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مثال حالة من الجزائر، حيث تم اختفاء والد وابنه قسرا بعد أن تم اعتقالهما وكانت الأم ضحية هي الأخرى للآثار النفسية للعنف. وكانت وقائع الحادثة كالتالي: بتاريخ 22 سبتمبر 1994، قام خمسة ضباط يرتدون الزي الرسمي تابعين للفرقة الخامسة للبحث الجنائي المتنقل بمركز شرطة مدينة الجبل ببوروية بتحطيم الباب الأمامي لمنزل الأم، فسألهم زوجها من هم وماذا يريدون، فقاموا بشتمه وطرحوه أرضا، ثم عصبوا عينيه وحبسوه في الحمام، بينما تم الاحتفاظ بصاحبة البلاغ وبناتها الثلاث في غرفة المعيشة، وقادت الشرطة أحد أبناء صاحبة البلاغ بعيدا عن منزل الأسرة ولم يره أحد منذ ذلك الحين. ثم أخذ ضابط الشرطة أكبر الأخوات سنا وأصغرهن إلى غرفة أخرى وطرح عليهما أسئلة عن العائلة وعن أنشطة الأب وهو يقوم بصفعهما وركلهما. ثم تم اقتيادهما إلى الحمام، حيث تعرض والدهم للتعذيب باستخدام "تقنية القماش". ثم نزلت الشرطة إلى مخزن الأسرة وصادرت الحلي والأموال والمواد الغذائية وأوراق هوياتهم. وفي الأخير غادر ضباط الشرطة ومعهم (أأ) بعد تهديد الأم بحرق المنزل إذا أخبرت أحدا بما حدث في تلك الليلة.<sup>101</sup>

تتمثل مهمة المحامي في تقديم المشورة القانونية الأفضل وإذا قررت ضحية التعذيب اللجوء للقضاء، فيتعين عليه آنذاك إعداد قضية قوية. بالرغم من أن تأويل تعريف التعذيب يختلف من محكمة إلى أخرى وحتى ضمن آليات الأمم المتحدة، فيجب على المحامي إطلاع نفسه على التشريع الخاص بالمؤسسة التي سيتوجه إليها لتحديد أفضل السبل لتعزيز المطالبة.

عند التقاء الضحية بالمحامي، ليس بالضرورة أن يكون عازما على رفع دعوى قضائية ضد الجاني، لكنه يطلب المشورة القانونية فيما يتعلق بحالته الخاصة وماهي المخاطر المترتبة عن ذلك.

بناء على المهارات القانونية المهنية للمحامي ودرايته بالتشريعات حول التعذيب، فضلا عن الرواية واحتمالية تحصيل دليل لتأكيد رواية الناجي من التعذيب، يجب على المحامي أن يكون قادرا على تقييم ما إذا كان للضحية قصة جيدة ومتينة يمكن أن تؤدي إلى النتيجة المرجوة. سيقدم المحامي النصح للناجي من التعذيب حسب تقييمه القانوني للقضية، وهذا يشمل تزويد ضحية التعذيب بالمعلومات حول إمكانيات بناء قضية قوية للفصل فيها، ومختلف سبل الإنصاف والتعويض المتاحة والمزايا والتحديات المتعلقة بآليات التقاضي والشكوى للتأكد من أن الإجراء القانوني المختار سيكون في مصلحته. يجب أن تأخذ المشورة بعين الاعتبار خصوصيات الحالة المعينة وأن تعكس الفقه القضائي ذي الاختصاص.

يحتاج ضحايا التعذيب إلى الرعاية الطبية، ويجب أن يكون المحامي على دراية بكيفية إحالة شخص إلى الطبيب والعناية المتخصصة ومراكز التأهيل، ويحتاجون أيضا إلى المساعدة فيما يتعلق بالسكن وغيره من المسائل الاجتماعية.

يجب أن يدرك المحامي الأهمية الخاصة لسبل الانتصاف لضحايا التعذيب. حدد الخبراء عدداً من الطرق التي يمكن للحق في الانتصاف من خلالها أن يساهم في التعافي، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بالظلم و"إلقاء اللوم" و"استعادة الشعور بالنظام الأخلاقي والاجتماعي" و"استعادة



الشعور بالسيطرة "و" إرساء الثقة واستعادة الروابط "102 يمكن القول أن ضمان العدالة هو أداة جبر لها تأثيرها على الصعيد الفردي، بحيث يكون للضحايا الذين حصلوا على سبل الانتصاف فرصة أفضل للنجاح في المضي قدماً في حياتهم والاندماج من جديد في المجتمع.

بما أن الطريق إلى العدالة طويلة ومضنية خاصة بالنسبة إلى ضحايا التعذيب، ولا يوجد ضمانات للنجاح، فمن المهم أن يتم إعلامهم جيداً بشأن احتمالات الحصول على سبل الانتصاف والمخاطر التي تنطوي عليها، وتوقعاتهم من الإجراءات وستعكس النتيجة النهائية أداء الأنظمة القانونية الوطنية في الوقت الراهن. يعتبر الحصول على جبر ضرر في دعاوى التعذيب ضد أي دولة تحدياً، وهو أمر صعب حتى في أقوى الديمقراطيات في العالم، ناهيك عن البلدان التي لا تستند بالكامل إلى سيادة القانون والتي لا يزال فيها الإفلات من العقاب في قضايا التعذيب معياراً. لذلك من المهم أن يقوم المحامي بإبلاغ ضحية التعذيب بشكل صحيح وواقعي عن جميع التحديات والمخاطر التي تنطوي عليها إجراءات التقاضي والحصول على الموافقة المستنيرة للضحية قبل البدء في أي إجراءات.

يجب على المحامي أيضاً تزويد ضحية التعذيب بمعلومات حول المسائل الأمنية التي قد تطرأ في حالة اتخاذ إجراءات قانونية (الباب 3). إذا كانت ضحية التعذيب لا تزال محتجزة في السجن أو غيرها من المرافق من قبل السلطات، فإن تقديم شكوى بشأن التعذيب ضد سلطات الدولة قد يكون له تداعيات مباشرة في مرفق الاحتجاز. قد تظهر أيضاً مخاوف أمنية بعد الإفراج و / أو فيما يتعلق بأسرة ضحية التعذيب. وبالتالي، يجب على المحامي تقديم معلومات تتعلق بحماية ضحايا التعذيب، إن وجدت، وعندما لا تتوفر مثل هذه الحماية، فإن أفضل مشورة في بعض المواقف هي الانتظار لتقديم شكوى حتى بعد الإفراج أو حتى عدم تقديمها على الإطلاق. في حالات خطيرة محددة، قد يكون من الضروري النظر في خيارات مغادرة البلاد.

بعد أن قدم المحامي جميع المعلومات والمشورة ذات الصلة، تحتاج ضحية التعذيب إلى تقديم موافقة مستنيرة لبدء الإجراءات القانونية (الباب 6) وتحتاج إلى فرض سيطرتها الكاملة على مختلف القرارات المتخذة طيلة العملية.

عند بداية الإجراء القانوني، من المهم للغاية أن يكون المحامي مدركاً تماماً لواجبه المهني بإبلاغ ضحية التعذيب بالتطورات في العملية والوقوف إلى جانبها خلال عملية التقاضي من البداية إلى النهاية، وتقديم الدعم المطلوب.

102 آر، جور، ج. وكوبروجا، "مناهج إعادة التأهيل من التعذيب": دراسة متخصصة تغطي الآثار وفعالية التكلفة والمشاركة والاستدامة (2001). ملحق رقم 1، 3. انظر أيضاً تقرير الشهود الخبراء الذي قدمته منظمة "رديس" في قضية المصري ضد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الطلب رقم. 396390/09، بتاريخ ديسمبر 2012 الذي أشارت فيه ماري روبرتسون، أخصائية علم النفس الإكلينيكي إلى أنه: "حيثما توجد إمكانية لعملية تيرئة عامة، يمكن أن يؤثر ذلك على قدرة الفرد على فهم تجربته وتحديد سبب معاناته بعيداً عن الصعيد الفردي. إن إتاحة الفرصة للفرد لرواية قصته والاعتراف بالحقيقة من قبل المجتمع الأوسع يمكن أن تساعد على استعادة كرامته وإضفاء الشرعية على معاناته. تعدّ الإجابات الواردة من الاعتراف ورد الحقوق ضرورية لإعادة بناء إحساس الناجي من التعذيب بالنظام والعدالة ومعنى العالم".

## الإطار رقم 9.2 أمثلة على الصعوبات في تحقيق العدالة

معظم ضحايا التعذيب في شمال إفريقيا، الذين قدموا شكوى جنائية إلى السلطات، ما زالوا ينتظرون تحقق العدالة. يمكن أن يؤدي بقاء استجابة النظام القانوني الوطني للشكوى - إن وجدت - إلى الإحباط وخيبة الأمل، ويجب أن تكون ضحية التعذيب مستعدة لمواجهة العوائق التي تحول دون الوصول إلى العدالة والنتائج السلبية.<sup>103</sup>

منذ ثورة 2011، دعم معهد "ديغيتي" المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب والرابطة التونسية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات التي تقدم شكاوى نيابة عن ضحايا التعذيب. يشعر العديد من المحامين بالإحباط من استمرار الإفلات من العقاب في تونس، ونتيجة لذلك فقد العديد من ضحايا التعذيب الثقة في النظام القانوني، ويشككون فيما إذا كانوا سيحصلون على العدالة في يوم من الأيام. منذ الثورة، حصلت حالة واحدة فقط من ضحايا التعذيب على جبر ضرر من خلال النظام الجنائي العادي.

## 2.9 أدلة التعذيب و/أو سوء المعاملة

في نهاية المطاف، سينتهي الأمر بين يدي القاضي ليحكم ويخلص إلى ما إذا كانت بعض الحقائق تؤكد حصول التعذيب أو سوء المعاملة بالمعنى القانوني، ولكن تنطوي مهام المحامي على جمع أدلة قوية لدعم الحقائق، على سبيل المثال، الادعاءات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة وتداعياتها، كما ينبغي عليه أيضا السعي دائماً للحصول على أفضل الأدلة الممكنة مع الالتزام الصارم بالسرية والمبادئ الأخلاقية الأخرى. يناقش هذا القسم مصادر الأدلة ذات الصلة في قضايا التعذيب ولماذا قد تلعب الأدلة الطبية دوراً حاسماً.<sup>104</sup>

### مصادر الأدلة:

عندما يستخدم المحامون مصطلح "الدليل"، تتم الإشارة إلى ما يمكن أن يثبت أو يؤسس ادعاءً واقعيًا. يمكن تقسيم الأدلة إلى (1) أدلة شفوية و(2) أدلة موثقة و(3) أدلة حقيقية.<sup>105</sup> تعتبر العناصر التالية دليلاً جيداً في قضايا التعذيب:

### (1) الأدلة الشفوية: الشهادات

- أ. يقدم الناجي - رواية بما حدث.
- ب. شهادات الشهود (بما في ذلك من قبل المعتقلين الآخرين الذين شهدوا التعذيب أو عواقبه<sup>106</sup>) والأسرة وغيرهم.

103 ه. م. خليل: ممنوع الوصول: العوائق المؤسسية أمام العدالة لضحايا التعذيب في مصر، 2014.

104 لن يناقش هذا القسم معيار الإثبات المطلوب في حالة معينة (على سبيل المثال، المعيار الجنائي "بما لا يدع مجالاً للشك" مقابل مستوى أدنى للإثبات في القضايا المدنية وقضايا اللجوء)، أو المتطلبات الوطنية لتقديم الأدلة في المحكمة أو قضية كيفية حماية الأدلة، ولكن يجب البحث عن معلومات حول هذه المسألة المهمة في الولاية القضائية المحددة.

105 موسوعة ستانفورد للفلسفة: المفهوم القانوني للدليل، 2015.

106 قد تكون شهادات الشهود مباشرة (على سبيل المثال، الذين شهدوا تنفيذ الفعل) أو غير مباشرة (على سبيل المثال، رأوا المحتجز يتم اصطحابه إلى غرفة الاستجواب أو سمعوا صراخ المحتجز، أو رأوا المحتجز يعود إلى زنزانة في حالة سيئة بعد التعذيب).

## 2) الأدلة الموثقة

- أ. المعلومات الإدارية من السجلات الرسمية والوثائق الأخرى الموجودة في مكان الاحتجاز وفي الأماكن الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك مراكز الشرطة (على سبيل المثال، قائمة الضباط المناوبين في يوم الواقعة).
- ب. السجلات والتقارير الطبية.
- ج. المواد السمعية-البصرية (الصور أو مقاطع الفيديو، على سبيل المثال على وسائل التواصل الاجتماعي).
- د. أدلة أخرى.

## 3) الأدلة الملموسة/الحقيقية: الأغراض، إلخ.

بالإضافة إلى ما تم عرضه أعلاه، يمكن للمحامي أن يطلب من المحكمة استدعاء الخبير الطبي الذي أجرى الفحص الطبي للمثول أمام المحكمة لشرح بعض المصطلحات الطبية أو إضافة تفسيرات للتقرير الطبي.

وعلاوة على ذلك، قد تكون الأدلة الظرفية ذات صلة، أي الدليل غير المباشر الذي لا يمكن أن يخدم بشكل مباشر لإثبات ارتكاب فعل ما ضد فرد معين ولكنه قد يدعم قضيته. في حالات التعذيب، قد يشمل ذلك على سبيل المثال التقارير المتعلقة بالأنماط ذات الصلة أو انتشار التعذيب في البلاد أو حتى في نفس المؤسسة.<sup>107</sup>

ليس من السهل جمع الأدلة، لأن التعذيب يحدث غالباً عندما يكون في أيدي السلطات وخلف أبواب مغلقة مع وجود عدد قليل من الشهود. ومع ذلك، فإن جمع الأدلة سيتطلب أولاً -والأهم من ذلك- النظر في كيفية الحصول على أدلة طبية لمخلفات التعذيب، وثانياً، تقييم مصادر الأدلة الأخرى التي يمكن أن تدعم رواية ضحية التعذيب لما حدث.

أخيراً، يجب أن نتذكر أنه حتى في حال لم يتم جمع أي أدلة بعيداً عن قصة ضحية التعذيب، فإنه في النهاية يقع على عاتق الدولة الالتزام بالتحقيق في أي ادعاء بالتعذيب، وسيتم تفعيل هذا الالتزام قانونياً بناءً على مزاعم ضحية التعذيب وحدها. وبالتالي، يمكن النظر في مطالبة المدعي العام بفتح تحقيق جنائي. علاوة على ذلك، فإن العديد من الشكاوى المقدمة إلى هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة تستند حصراً إلى التقارير المكتوبة وفي بعض الحالات إلى قصة الناجي من التعذيب (انظر أدناه).

## ماذا يمكن أن يثبت الدليل؟

يمكن أن تثبت الأدلة جميع الحقائق التي سردها الناجي من التعذيب في قصته، ويمكن استخدامها على وجه أخص لإثبات العناصر الأربعة لتعريف التعذيب، أو أن الفعل (الأفعال) تقع ضمن نطاق المعاملة اللاإنسانية أو المهينة (الباب 4):

<sup>107</sup> لعبت الأدلة الظرفية دوراً مهماً في قضية راكيل مارتين دي ميخيا التي فازت بقضيتها ضد بيرو بالاعتماد حصرياً على روايتها وتقارير المنظمات غير الحكومية التي أظهرت نمطاً ثابتاً من الانتهاكات ضد النساء في بيرو بين عامي 1989 و1992، راكيل مارتين دي ميخيا ضد البيرو، القضية 10970 البلاغ رقم Inter-Am.C.H.R., OEA/Ser.L/V/II.91.5/96، الوثيقة رقم 7 في 168، 1996.

- التعرف على الجناة.
- وصف شدة الفعل
- إثبات أن الدافع وراء الفعل كان لغرض محدد.
- وإثبات أن الفعل تم ارتكابه عمداً

إذا كان الادعاء هو أن الفعل (الأفعال) يقع في نطاق المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، فكل ما يلزم هو توثيق مشاركة مسؤول عام وبعض نتائج الواقعة. سيحتاج المحامي بعد ذلك إلى الاطلاع على فقه المؤسسة التي يرغب في توجيه الشكوى إليها، لفهم كيفية تمييز المؤسسة بين التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

بشكل عام، كما هو الحال في القضايا القانونية الأخرى، تعتمد قوة الدليل على ما إذا كانت المعلومات دقيقة وموثوقة وذات جودة عالية.

### الأدلة الطبية والنفسية

تعتبر الأدلة الطبية والنفسية التي يقدمها الأطباء و / أو علماء النفس أمراً حيوياً في حالات التعذيب، إذ يمكن استخدامها لإثبات مخلفات فعل التعذيب المزعوم ودعم الادعاء بشأن العلاج / إعادة التأهيل المطلوب. على سبيل المثال، احتوت أغلب شكاوى التعذيب، التي نجحت أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، على تقرير طبي (إما تقرير طب شرعي (انظر أدناه) أو تقرير آخر يقدمه طبيب).<sup>108</sup> تم التوصل إلى نفس النتيجة في دراسة أجريت على 2400 طالب لجوء في الولايات المتحدة: 90 ٪ ممن لديهم وثائق طبية للتعذيب في الماضي حصلوا على حق اللجوء، مقارنة بـ 37 ٪ فقط ممن يفتقرون إلى هذا الدعم الطبي.<sup>109</sup>

يعرض هذا القسم كيفية جمع الأدلة الطبية<sup>110</sup> و/ أو كتابة التقرير الطبي-القانوني لتأكيد ودعم الادعاءات التي قدمتها ضحية التعذيب.

قد تأتي الأدلة الطبية من عدة مصادر مختلفة بما في ذلك أطباء الطوارئ، إذا تمت رؤية ضحية التعذيب في قسم الطوارئ أو أطباء السجن أو أي طبيب عام أو طبيب نفسي أو أي مقدم رعاية صحية آخر قابل ضحية التعذيب بعد إطلاق سراحه. إذا رُفض طلب للأدلة الطبية من السلطات، فيجب تدوين ذلك عند إحالة الملف إلى المحاكم.

إذا كانت القضية تتعلق بالاحتجاز، فيمكن للمحامي أيضاً استخدام نهج آخر ومحاولة الحصول على السجلات الطبية والصور وما إلى ذلك التي تثبت أن الشخص كان بصحة جيدة قبل الاحتجاز ودمجها مع أدلة الإصابات الجسدية أو العقلية اللاحقة. في بعض الولايات القضائية، ينتقل عبء الإثبات إلى الدولة لإثبات أن الشخص لم يتعرض للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

يمكن للمحامي أيضاً أن يفكر في مطالبة المحكمة بالسماح لخبير طبي بحضور جلسات المحكمة للحصول على رأيه حول موضوع محدد ذي صلة بالقضية، على سبيل المثال اضطرابات ما بعد الصدمة.

108 البحث الذي أجرته سارة فولتون في ملف مع صاحب البلاغ.

109 هـ. مايلز و ر.إ. غارسيا-بالتونيامي، الناجون من التعذيب: ماذا يسألون وكيف يوثقون؟ بالإشارة إلى لوستينغ س.ل.، س. كوراشي، ك.ل. ديلاشي وآخرون. معدلات منح اللجوء بعد التقييمات الطبية لسوء المعاملة بين طالبي اللجوء السياسي في الولايات المتحدة، 2008.

110 لن يناقش هذا القسم القواعد الإجرائية الوطنية حول كيفية جمع الأدلة الطبية التي يجب قبولها في المحكمة، ولكن من الواضح أنه من المهم معرفة هذه القواعد.

يطلب تقرير طبي قانوني من قبل أخصائي الطب الشرعي في إطار إجراء قانوني - إما عن طريق المحكمة أو من قبل الممثل القانوني - لإثبات أو دحض جوانب معينة من القضية، ويجب إعداده من قبل خبراء مؤهلين ووفقاً لبروتوكول اسطنبول الذي يقدم المعايير الدولية لمثل هذه التقارير (الباب 8). سيقوم الخبير الطبي و / أو النفسي المعين بتقييم المخلفات الجسدية والنفسية للتعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة وما إذا كانت النتائج متوافقة مع مزاعم التعذيب. وبالتالي، سيحاول أخصائي الطب الشرعي تحديد سبب الفعل، فضلاً عن مخلفاته.

من الضروري فهم ما يمكن أن يوضحه تقرير الطب الشرعي والقيود المفروضة عليه، إذ يمكن أن يثبت أن العواقب الجسدية والنفسية المسجلة متسقة تماماً أو بدرجة كبيرة مع التعذيب الموصوف. ومع ذلك، نادراً ما يثبت تقرير الطب الشرعي، إن وجد، بيقين مطلق أن التعذيب قد حدث، ولا يتم استبعاد احتمال التعذيب حتى لو لم تكن هناك علامات جسدية (الباب 8).

في بعض الأحيان، خاصة إذا نشأت شكوك حول صحة تقرير الطب الشرعي أو مضمونه أو الاستنتاج الذي خلص إليه، يمكن النظر في إمكان طلب رأي ثانٍ من خبير جنائي آخر. إذا رغب المحامي في استخدام التقرير في قضية محكمة، فعليه معرفة القواعد الوطنية لتقديم رأي ثانٍ لتقرير الطب الشرعي.

### الإطار رقم 3 دراسة حالة: دنكير في تونس

في غرة نوفمبر 2013، قامت الشرطة بإلقاء القبض على دنكير، الذي كان شاباً يبلغ من العمر 34 عاماً. توفي دنكير بعد وقت قصير من إلقاء القبض عليه في مركز شرطة الوردية جنوب تونس (العاصمة التونسية). وأثناء التحقيق الجنائي، أمر قاضي التحقيق بالحصول على تقرير شرعي من المعهد الوطني للطب الشرعي في تونس. وقد طعنت في التقرير محامية حقوق الإنسان السيدة راضية النصراوي، مديرة منظمة مناهضة التعذيب في تونس، التي فحصت جثة دنكير والتقت عائلته وادعت أنه تعرض للتعذيب بطريقة "الدجاج المشوي" التي يتم فيها ربط يدي ضحية التعذيب ورجليها بقضيب وضربها على جسدها أثناء تعليقها. مثلت راضية النصراوي دنكير في القضية وطلبت رأي خبيرين اثنين من خبراء الطب الشرعي الدنماركيين والسويسريين، الذين تناقضا مع الاستنتاج الرئيسي الوارد في تقرير الطب الشرعي وخلصوا إلى أنه لم يتم تحديد سبب وفاة دنكير بشكل مناسب. تم غلق القضية وعرضها إثر ذلك على آلية العدالة الانتقالية في تونس، وإلى حدود ساعة كتابة الدليل، لا زالت القضية قيد النظر.<sup>111</sup>

من المهم أيضاً ملاحظة أنه في بعض الولايات القضائية، قد تقطع القضية شوطاً طويلاً حتى بدون تقرير الطب الشرعي. وبالتالي، لا يزال من الممكن كسب القضية حتى في حالة عدم وجود وثائق طبية من أخصائي الطب الشرعي. يجب على المحامي بعد ذلك السعي إلى الحصول على أدلة أخرى تثبت الإصابات التي لحقت بالضحية، على سبيل المثال إفادات الشهود أو السجلات الطبية.<sup>112</sup>

111 معلومات مقدمة من أحد الشركاء.

112 قد يقدم فريق خبراء الطب الشرعي المستقل التابع لمجلس إعادة التأهيل الدولي لضحايا التعذيب (IFEG) المساعدة في حالات محددة.

## 3.9 الوصول إلى العدالة وغيرها من أشكال جبر الضرر

سيناقش هذا القسم ما يمكن للضحية أن تطالب به أثناء التقاضي ومعنى حقها في "الوصول إلى العدالة". في البداية، سيتم تقديم مصطلحين مرتبطين: يمكن استخدام "التعويض" و "الانتصاف" بشكل متبادل، وكلاهما ظهر تاريخياً بعد تطوير القانون الوطني والدولي، خاصة منذ نموذج حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية.

ينطوي مفهوم التعويض على الفكرة الأساسية لتحميل الدول أو الأفراد المسؤولية، وبديل ذلك هو الإفلات من العقاب. بشكل عام، فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، تنصّ مختلف معاهدات حقوق الإنسان المحددة على التزام الدول بتوفير سبل الانتصاف، في حين تنص المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب على حقوق ضحايا التعذيب وسوء المعاملة، كما هو موضح أدناه:

تضمن كل دولة طرف، في نظامها القانوني، إنصاف من يتعرض لعمل من أعمال التعذيب وتمتعه بالحق القابل للتنفيذ في تعويض عادل ومناسب بما في ذلك وسائل إعادة تأهيله على أكمل وجه ممكن، وفي حالة وفاة المعتدى عليه نتيجة عمل من أعمال التعذيب، يكون للأشخاص الذين يعولهم الحق في التعويض.

يتم تحديد الانتصاف بشكل أكثر تحديداً من خلال ثلاثة جوانب على النحو التالي:

(أ) الوصول إلى العدالة على نحو متساو وفعال؛

(ب) تعويض ما لحق بالضحية من ضرر على نحو مناسب وفعال وفوري؛

(ج) الحق في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات جبر الضرر.<sup>113</sup>

وبالتالي، فإن الانتصاف له جانب إجرائي، أي الحق في الوصول إلى الإجراءات التي يتم من خلالها الاستماع إلى المطالبات والبت فيها من قبل هيئات التحكيم، وجانب آخر جوهري، على سبيل المثال: (الحق في التعويض).

يُعرّف الوصول إلى العدالة كالتالي:

يتعين أن يتاح لضحية انتهاك جسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو انتهاك خطير للقانون الإنساني الدولي الوصول على نحو متساو إلى أحد سبل الانتصاف القضائية الفعالة، وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي. وتشمل سبل الانتصاف الأخرى المتاحة للضحية الوصول إلى الهيئات الإدارية وغيرها من الهيئات، فضلاً عن الآليات والطرائق والإجراءات التي يضطلع بتنفيذها وفقاً للقانون المحلي.<sup>114</sup>

وبالتالي، يجب أن يحصل ضحايا التعذيب على سبل الانتصاف القضائية وأن يتمتعوا أيضاً بالحق في الوصول إلى هيئات أخرى، بما في ذلك على سبيل المثال هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

113 مبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي (2005)، الفقرة 11.

114 مبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي (2005)، الفقرة 12.



نفهم من مصطلح جبر الضرر تضمّنه للأشكال الخمسة التالية من الجبر: رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار. لذلك، سيحتاج المحامي إلى النظر في نوع (أنواع) التعويض الذي سيطلب به نيابة عن ضحية التعذيب.

يتمثل أكثر أشكال جبر الضرر شيوعاً والمُعترف به بموجب القانون المحلي في التعويض، الذي قد يكون نقدياً أو غير نقدي، ويُمنح للضحية لجبر أي ضرر ناتج عن التعذيب أو سوء المعاملة. وقد يشمل ذلك:

- المصاريف الطبية والرعاية التأهيلية.
  - التعويض عن فقدان الدخل والفرص والمكاسب المحتملة بسبب الإعاقات الناجمة عن التعذيب أو سوء المعاملة.
  - والمساعدة القانونية المرتبطة برفع دعوى تعويض.
- من المهم أن نفهم أن تقديم التعويض في حد ذاته لا يكفي للدول للامتثال بالتزاماتها بموجب المادة 14.

## الإطار رقم 9.4 دراسة حالة: التعويض في حالات التعذيب في تونس

لا يتضمن القانون الوطني حكماً محدداً يتعلق بالتعويض. يمكن للضحايا المطالبة بالتعويض بعد صدور حكم جنائي. نظراً لصدور عدد قليل جداً من الأحكام، هناك عدد قليل من حالات التعويض المقدمة في النظام الجنائي العادي. في قضية "براعة الساحل"، حصل الضحايا على تعويضات. وفي الحكم الوحيد المبني على نص التعذيب في قانون العقوبات، تلقى المدعو (سامي بلهادف) في عام 2011 مبلغ 4500 دينار تونسي عن الضرر الجسدي الذي لحق به، و2000 دينار تونسي عن الضرر المعنوي الذي لحق به، و200 دينار تونسي تكلفة المحاماة (قضية 08/16019).<sup>115</sup> وقد تمّ إسناد تعويضات لعدد من الضحايا في إطار نظام العدالة الانتقالية.<sup>116</sup>

تجدر الإشارة إلى أن إعادة التأهيل تعدّ هي الأخرى شكلاً من أشكال التعويض المعترف بها دولياً ويمكن طلبها في التقاضي. نشرت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة تعليقها العام رقم 3 بخصوص المادة 14 التي تعرّف إعادة التأهيل على أنها:

استعادة الوظيفة أو اكتساب مهارات جديدة مطلوبة نتيجة للظروف المتغيرة للضحية في أعقاب التعذيب أو سوء المعاملة. يسعى التأهيل إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي والوظيفة للفرد المعني وقد يتضمن تعديلات على البيئة المادية والاجتماعية للشخص. ينبغي أن تهدف إعادة تأهيل الضحايا إلى استعادة استقلاليتهم قدر الإمكان وقدراتهم الجسدية والعقلية والاجتماعية والمهنية والاندماج والمشاركة الكاملة في المجتمع.<sup>117</sup>

يجب أن تشمل إعادة التأهيل الرعاية الطبية والنفسية، وكذلك الخدمات القانونية والاجتماعية.<sup>118</sup>

115 القضية رقم 16019/08 للأستاذة سنية الشاوش، الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة، 25 مارس 2011.

116 معلومات مقدّمة من أحد الشركاء

117 لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 3 بخصوص المادة 14، 2012.

118 لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، التعليق العام رقم 14، الفقرة 11.



## الإطار 9.5

### دراسة حالة: برنامج جبر الضرر في المغرب

غالبًا ما يشار إلى الفترة بين الستينيات وأوائل التسعينيات على أنها "سنوات الرصاص" في المغرب - في إشارة إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت في حملة القمع السياسي التي شنتها الحكومة، بما في ذلك الإعدام والتعذيب. في عام 1999، تم إنشاء لجنة التحكيم المستقلة لتعويض الضحايا، وبنت في أكثر من 5000 قضية ومنحت ما مجموعه 100 مليون دولار أمريكي من التعويضات. في عام 2004، تم إنشاء أول مبادرة رسمية لتقاضي الحقائق في العالم العربي "هيئة الإنصاف والمصالحة" وأصدرت اللجنة سياسة تعويضات أسفرت عن دفع تعويضات مالية تقدر بنحو 85 مليون دولار أمريكي لحوالي 10000 فرد.<sup>119</sup>

في الختام، تجدر الإشارة إلى أنه من الناحية العملية، لا يتلقى معظم ضحايا التعذيب أي تعويض أو على الأقل لا يحصلون على تعويض كامل.<sup>120</sup>

## 4.9 خيارات التظلم

من المهم أن يشير المحامي دائمًا في كل شكوى إلى التعريف الدولي للتعذيب والالتزامات القانونية الدولية الأخرى التي ربما تكون الدولة المعنية قد انتهكتها. فيما يلي، ستتم مناقشة خيارات الشكوى بشكل موجز.

### التقاضي الوطني

قد يكون التقاضي في البلد الأم إما جنائيًا أو مدنيًا. يجب أن يكون المحامي على دراية بالمتطلبات الإجرائية والتشريعات الوطنية. فيما يلي بعض النصائح العامة التي قد توفر إرشادات بالرغم من الاختلافات الوطنية:

**التقاضي الجنائي:** إذا لم تشرع الدولة في فتح تحقيق جنائي في مزاعم التعذيب، يمكن أن يطلب محامي ضحية التعذيب اتخاذ الخطوات اللازمة، وإذا قررت الدولة عدم فتح تحقيق جنائي، يمكن أن يرفع المحامي هذا القرار إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة وأن يعلن عن انتهاك المادتين 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

إذا كانت الدولة قد شرعت بالفعل في إجراء مثل هذا التحقيق، يمكن للمحامي اتخاذ بعض الخطوات العملية لتعزيز فعالية التحقيق. توفر المواد المساعدة لبروتوكول اسطنبول الخاصة بالمجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب مجموعة من الإرشادات وتسلط الضوء على الخطوات التالية:

119 معلومات مقدّمة من الشركاء

120 منظمة "ريدريس": جبر الضرر على التعذيب -دراسة استقصائية عن القانون والممارسات في ثلاثين دولة مختارة (2003).

• الحصول على بيان مفصل للضحية يتضمن معلومات تتعلق بوقائع التعذيب وأية إجراءات قانونية.

- تسجيل أي شكاوى قدمتها ضحية التعذيب حول حالتها الصحية.
- فحص التقرير الطبي بحثاً عن أي تناقضات.
- الطعن في أي تقرير صادر عن آلية التحقيق التي تبدو غير شاملة ومنطقية.
- جمع الوثائق الثانوية (مثل تقارير منظمات حقوق الإنسان والدراسات البحثية والمقالات الصحفية وما إلى ذلك).
- الطعن في التحقيق إذا كان غير فعال.
- التدخل لدى السلطات في الحالات التي لم يتم فيها فصل الموظفين العموميين المتورطين في الادعاءات عن مناصبهم خلال فترة التحقيق.<sup>121</sup>

يمكن للمحامي اتخاذ الإجراءات التالية للطعن في قرار سلطة وطنية بإغلاق أو تعليق تحقيق جنائي:

- طلب نسخة من قرار مكتوب بإغلاق أو تعليق التحقيق.
- التقدم بطلب إلى هيئة الادعاء العليا و / أو المراجعة القضائية للطعن في شرعية الأسباب التي تم اتخاذ القرار بناء عليها.
- تقديم "حقائق جديدة" أو حجج قد تبرر إعادة فتح التحقيق.

**التقاضي المدني:** يعتمد على النظام القانوني الوطني في حال تقديم شكوى مدنية، وعادة ما تعتمد الشكوى المدنية على مآل الإجراءات الجنائية. ومع ذلك، من المهم التذكير أنه وفقاً للقانون الدولي، لا يعتمد الحق في تقديم شكوى مدنية على حكم (إيجابي) في القضية الجنائية. هذه جملة من النصائح الخاصة بالتقاضي المدني:

- استخدام الحجج الدولية لحقوق الإنسان كما هو مذكور في هذا الدليل.
- استخدام التشريعات الحديثة وذات الصلة.
- الرجوع إلى السوابق القضائية الإيجابية لدول أخرى لتشجيع القضاة على قبول الحجج الجديدة.

## الإطار 9.6 التقاضي الإقليمي

بالنسبة إلى بلدان شمال إفريقيا، من المهم خاصة معرفة أنه في زمن كتابة هذا التقرير، اعترفت تونس والجزائر وليبيا ومصر باختصاص اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب للفصل في الانتهاكات المزعومة للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بما في ذلك المادة 5 التي تحظر التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وعلاوة على ذلك، صادقت الجزائر وليبيا وتونس على بروتوكول الميثاق الأفريقي بشأن إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة الأفريقية) وصادقت على اختصاص المحكمة.

121 المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، الدليل العملي بروتوكول اسطنبول للمحامين (2009)، الصفحة 35.

وبالتالي، يمكن للمحامين من البلدان المذكورة أعلاه رفع قضايا التعذيب إلى اللجنة والمحكمة الأفريقية إذا فشل النظام الوطني في توفير العدالة.

### هيئات معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة

بناءً على اتفاقية مناهضة التعذيب، تمّ تكوين لجنة تتألف من 10 خبراء مستقلين وتم تكليفها بمراقبة تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب في الدول الأعضاء فيها. تلتزم جميع الدول الأطراف بتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة حول كيفية تنفيذ الحقوق (المادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب) وتقديم تقرير مبدئي بعد عام واحد من الانضمام إلى الاتفاقية ثم كل أربع سنوات. وتنظر اللجنة في كل تقرير وتوجه شواغلها وتوصياتها إلى الدولة الطرف في شكل "ملاحظات ختامية". تتم مراجعة التقارير في جنيف بما في ذلك تقرير الحكومة الوطنية بالإضافة إلى ما يُعرف بالتقارير "البديلة" الصادرة عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.<sup>122</sup>

#### الإطار رقم 9.7

### الاستعراضات التي أجرتها لجنة مناهضة التعذيب

شاركت خمس دول من شمال إفريقيا في الاستعراض الذي أجرته لجنة مناهضة التعذيب، وأصدرت اللجنة ملاحظات ختامية لجميع البلدان الخمسة. تأجلت الدورة القادمة من المراجعات الخاصة بالجزائر ومصر وليبيا والمغرب لسنوات في انتظار تقديم التقرير الوطني، في حين تمّ استعراض تقرير تونس في عام 2016.

كما تتيح اللجنة آلية لتلقي الشكاوى الفردية (المادة 22)، وهي مُلزمة للدول إذا قبلت بها. أخيراً، لدى لجنة مناهضة التعذيب خيار فتح تحقيق سرّي في الوضع في بلد ما إذا "تلقت معلومات موثوقة تشير إلى أن التعذيب يمارس بشكل مُمنهج على أراضي دولة طرف" (المادة 20).<sup>123</sup>

#### الإطار رقم 9.8

### القرارات التي تتخذها هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة

اعترفت الجزائر والمغرب وتونس باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في النظر في الشكاوى الفردية، واعترفت الجزائر وليبيا وتونس باختصاص لجنة حقوق الإنسان، وهذا يعني أن المحامين من هذه البلدان يمكنهم رفع القضايا إلى اللجان إذا تم اتباع القواعد الإجرائية. في زمن كتابة هذا التقرير، كانت لجنة مناهضة التعذيب قد أصدرت قرارات في ست قضايا ضد الجزائر، و15 قضية ضد المغرب، و10 قضايا ضد تونس. أجرت اللجنة استقصاءً عن الوضع القطري مرتين في مصر (1996 و2017).<sup>124</sup>

من قواعد القبول الرئيسية للنظر في الحالات من قبل اللجنة الأممية ضرورة استنفاد سبل الانتصاف الوطنية، مما يعني أن اللجان لن تقبل بالنظر في القضية ما لم يتم استخدام جميع الخيارات الوطنية لالتماس سبل الانتصاف. ومع ذلك، إذا كان النظام القانوني الوطني لا يعمل بشكل جيد وتأخر في توفير سبل الانتصاف، يمكن تقديم شكوى على الفور إلى اللجنة.

122 انظر لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والبحث الخاص بكل بلد.

123 إضافة إلى هذا، لدى اللجنة آلية لتقبل الشكاوى من دول أخرى (المادة 21 من اتفاقية مناهضة التعذيب)، ولكن لم يتم استخدام هذه الآلية على الإطلاق.

124 يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

## دراسة حالة من تونس: قرار لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب

في العديد من المناسبات، خلصت لجنة مناهضة التعذيب إلى أن تونس انتهكت المادتين 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب من خلال عدم الشروع في أي تحقيق جنائي أو تأخير التحقيق. على سبيل المثال، في قضية جيدان، نشبت حادثة التعذيب بتاريخ 1990 وقدم شكواه إلى المحكمة الابتدائية في تونس فور اندلاع الثورة في عام 2011، وخلصت لجنة مناهضة التعذيب إلى أن التحقيق في الوقائع لم يتم على الفور، صحيح أنه تم الشروع فيه ولكنه لم يكن سريعاً وحيادياً، حيث مضى أكثر من 21 عاماً من التاريخ الذي تم فيه الإبلاغ عن الوقائع لأول مرة دون إجراء تحقيق فعال وملاحقة الجناة المزعومين. ولاحظت اللجنة أيضاً أن المحاكمة بدأت في أبريل 2012 وتأجلت الجلسات في 15 مناسبة. وهذا يدل على عدم وجود إرادة من جانب القضاء لإنصاف صاحب الدعوى، كما خلصت إليه اللجنة، وبالتالي كان هناك انتهاك للمادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب (القرار الصادر في 3 أكتوبر 2017).<sup>125</sup>

## الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

المقرر الخاص المعني بمنع التعذيب والمعاملة والعقوبة اللإنسانية والمهينة (SRT) هو خبير مستقل تم تعيينه للنظر في المسائل المتعلقة بالتعذيب كجزء من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. يمكن للمقرر الخاص إرسال نداءات عاجلة إلى جميع الدول فيما يتعلق بالأفراد الذين تم الإبلاغ عن تعرضهم لخطر التعذيب أو فيما يتعلق بحالات التعذيب المزعومة في الماضي، والقيام بزيارات قطرية لتقصي الحقائق (بناءً على دعوة من إحدى الدول) والإدلاء بتقرير سنوي عن الأنشطة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة.

يتخذ المقرر الخاص إجراءات عندما يخشى أن يتعرض الأشخاص لخطر:

- العقوبة الجسدية؛
- اعتماد وسائل ردع مخالفة للمعايير الدولية؛
- الحجز الانفرادي المطول؛
- الحبس الانفرادي؛
- ظروف الاحتجاز "المعذبة"؛
- الحرمان من العلاج الطبي والتغذية الكافية؛
- الترحيل الوشيك إلى بلد يوجد فيه خطر التعذيب؛
- التهديد باستخدام القوة أو الاستخدام المفرط للقوة من قبل موظفي إنفاذ القانون.

ويرسل المقرر الخاص رسالة إلى وزير خارجية البلد المعني، يحث فيها الحكومة على ضمان السلامة الجسدية والعقلية للشخص (الأشخاص).

125 قرار القضية 2015/654/D/61/CAT/13 في 3 أكتوبر 2017 الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

الإطار رقم 9.10:

## دراسة حالة من تونس: قرار المقرّر الخاص المعني بمناهضة التعذيب

بتاريخ 18 ديسمبر 1992، أرسل المقرّر الخاص المعني بمنع التعذيب رسالة يحثّ فيها تونس على ضمان السلامة البدنيّة والعقليّة لعبد الرزاق حمزاوي الذي كان طالباً في جامعة تونس. ورد أنه تم إلقاء القبض على عبد الرزاق حمزاوي بتاريخ 19 سبتمبر 1992 في منطقة بن عروس في تونس ونقل إلى مركز شرطة القصيرين، حيث زُعم أنه تعرض للتعذيب وحُرم من الاتصال بأسرته ومحاميه. وتم الإعراب عن القلق إزاء حالته الصحية حيث قيل إنه أصيب بالتهاب العظم والنخاع عندما كان طفلاً، مما تسبب في ضعف عظام ساقه اليسرى.

نفت الحكومة التونسيّة هذه المزاعم وكان ردّها على المقرّر الخاص كالتالي: تم القبض على عبد الرزاق الحمزاوي للاشتباه في كونه عضواً متشدداً في جمعية غير مرخصة تدعو إلى العنف وعقد اجتماعات غير قانونية، وقد تم إبلاغ النيابة العامة باعتقاله في اليوم ذاته. وأثناء التحقيق الذي عقب ذلك، اعترف بانتمائه إلى حركة النهضة منذ عام 1986. وبتاريخ 1 نوفمبر 1992، حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة عام بتهمة الانتماء إلى منظمة غير مشروعة تحرض على العنف، كما أمرت المحكمة بوضعه تحت الإشراف الإداري لمدة عامين. وقد مُنح السيد حمزاوي جميع الضمانات القانونية اللازمة للدفاع عنه، ولم يتعرض للتعذيب ولم يتعرض كذلك لسوء المعاملة أثناء احتجازه لدى الشرطة أو أثناء حبسه. بالإضافة إلى ذلك، خضع لفحوصات متابعة طبية تحت إشراف إدارات السجون والإصلاح. كان آخر فحص طبي له بتاريخ 7 يناير 1993. وجاء في الشهادة التي أصدرها الطبيب بعد ذلك أن السيد حمزاوي مصاب بالتهاب العظم والنخاع، عندما كان طفلاً، لكنه لم يكن يعاني من أي مرض أو إصابة في وقت الفحص.<sup>126</sup>

126 لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان، تقرير المقرّر الخاص حول التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانيّة والمهينة – تونس (الملف. 1994، E/CN.4/1994/31).



## الباب 10: ملاحظات ختامية

... لا ينبغي أن يُنظر إلى الضحايا كمصادر معلومات تساعد على تحقيق أهداف أوسع نطاقاً للقضاء على التعذيب وسوء المعاملة فقط، وإنما ينبغي أن تركز عملية التوثيق على الضحية وأن تركز على المبدأ الأساسي المتمثل في "عدم إلحاق الضرر"<sup>127</sup>

### مقدمة

- 1.10 نهج التوثيق القائم على الضحية
- 2.10 الأغراض المختلفة لتوثيق التعذيب
- 3.10 الحدود الرئيسية والسعي إلى تحقيق الأفضل
- 4.10 الرعاية الذاتية

### مقدمة

قد يكون للناجين من التعذيب عدد من الاحتياجات والرغبات بخصوص وضعيتهم-هن وقد يتفاعلون بطرق مختلفة وغير متوقعة أثناء توثيق حالتهم-هن. إضافة إلى هذا، قد يجلب هؤلاء المهنيون الذين يشاركون في جهود التوثيق مجالات خبرة مختلفة إلى عملية التوثيق.

في هذا الباب، سنناقش بعض الجوانب التي تتجاوز الإطار القانوني ومقابلة التوثيق الفعلية وإجراء الفحص، كما سنتطرق إلى بعض المسائل التي ستوجهكم عند اتخاذ قرار حول كيفية التخطيط لعملية التوثيق والإجراءات اللاحقة لذلك.

بعد الاطلاع على هذا الباب، يكون المهنيون قادرين على:

- الإقرار بحق الناجين-ات من التعذيب في اتخاذ قراراته-ها الخاصة بشأن عملية التوثيق.
- الإقرار بأن توثيق التعذيب قد يؤثر على صحتهم-هن العقلية.
- الإقرار بالتزامهم-هن بإحالة ضحية التعذيب إلى مهنيين آخرين في حالة عدم امتلاككم-هن للمهارات اللازمة لتوثيق حالة الضحية أو الاهتمام باحتياجاتها.
- أن يكونوا قادرين على التعامل مع الناجي-ة من التعذيب بطريقة يشعر/تشعر فيها بالاحترام والارتقاء كمهنيين إلى الإيفاء بالتزاماتهم-هن القانونية والأخلاقية وغيرها.

127 س. غيفارد وب. تابينا. دليل الإبلاغ عن التعذيب، 2015، ص 54.



## 1.10 نهج التوثيق القائم على الضحية

إن العمل باعتماد نهج قائم على الضحية يعني دائماً وضع احتياجات وأولويات الضحية في مقدمة أية استجابة. في الأبواب السابقة، تمت مناقشة هذه المسألة وشرح كيف يجب أن تكون الضحية قادرة على تحديد نسق المقابلة وكيف ينبغي أن تُوجَّه احتياجاتها وردود أفعالها من يقوم بإجراء المقابلة على امتداد المقابلة. ويكون هذا في كل من مرحلة التخطيط وتنفيذ المقابلة بشكل فعلي. كما تمت مناقشة كيفية إعطاء الضحية معلومات كافية لتتمكن من منح موافقتها على إجراء عملية التوثيق. لكن العمل باعتماد نهج يركز على الضحية يتجاوز ما تم ذكره سابقاً.

لن يستطيع أحد المهنيين لوحدها تغطية جميع احتياجات الضحية. على سبيل المثال، لن يتمكن طبيب-ة غرفة الطوارئ الذي-التي يقابل/تقابل مريضاً من أجل معاينة وجيزة فقط تقديم خدمات إعادة التأهيل إلى هذا المريض ولن يتمكن المحامي-ة من تغطية الاحتياجات الطبيّة للضحية والعكس صحيح.

بصرف النظر عن توثيق حالة الضحية، سيكون من المفيد للضحية أن يعتمد الشخص المسؤول عن توثيق حالتها وجهة نظر شاملة تجاه احتياجاتها، وهذا معناه أنه إذا تم تحديد احتياجات لا يستطيع المهنيّ تغطيتها، فيمكن للمهنيّ مساعدة الضحية في الاتصال بمهنيين آخرين ملائمين يمكن لهم/لهن تقديم المزيد من المساعدة. قد يستوجب ذلك إحالة الضحية إلى شخص من مهنة مختلفة (على سبيل المثال، إحالة الضحية التي تعاني من ضغوط نفسية شديدة إلى طبيب-ة نفسانيّ-ة)، ولكن قد يستوجب هذا أيضاً إحالة الضحية إلى شخص من نفس الاختصاص له أكثر خبرة أو يمكن له تخصيص المزيد من الوقت للاستجابة لاحتياجات الضحية أو يكون أكثر تخصصاً أو يكون بطريقة أو بأخرى مناسباً أكثر لمواصلة العمل على حالة الضحية.

بالنسبة إلى ضحية التعذيب، قد يكون هناك العديد من الجوانب التي يجب أخذها بعين الاعتبار، منها على سبيل المثال الحاجة إلى الحصول على الدعم النفسي والاجتماعي والعلاج والمساعدة المالية. ليس من المتوقع أن يلبي شخص واحد جميع الاحتياجات، ولكن قد يكون الشخص الذي يقوم بتوثيق الحالة هو الشخص المحوري الذي باحت له الضحية بأسرار قصتها، وبالتالي قد يكون هذا الشخص في وضع مركزي لمساعدة الضحية في التواصل مع مهنيين آخرين، لذلك، يُنصح بشدة أن يكون أولئك الذين يقومون بتوثيق حالات التعذيب على دراية بالجهات الموجودة في منطقتهم، من ذلك المنظمات غير الحكومية ومراكز العلاج والأماكن الأخرى التي قد تحصل فيها الضحية على المساعدة.

## 2.10 الأغراض المختلفة للتوثيق

إن العمل باعتماد نهج يركز على الضحية يعني أيضاً تزويد الضحية بمعلومات كافية لتقرّر ما إذا كان ينبغي استخدام معلوماتها وكمية المعلومات التي سيتم استخدامها.

بعض أنواع التوثيق بسيطة للغاية. على سبيل المثال، تجمع منظمة غير حكومية معلومات حول عدد الأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب وأساليب التعذيب المستخدمة في مناسبة معينة أو في مركز احتجاز معين، لكنها لا تجمع أي معلومات إضافية حول كل فرد متورط. قد يفيد هذا بشكل جيد أغراض المناصرة، ولكن من الواضح أنه لن يزود الضحايا المجهولين بأي شكل من أشكال المساعدة القانونية.

من أبرز أنواع التوثيق نجد التوثيق المتقدم الذي يقوم بتوفيره الخبراء القانونيين والأطباء الشرعيون الذين يعدّون تقارير طبية قانونية تحتوي على جميع التفاصيل المتاحة التي يمكن استخدامها في قضايا المحاكم رفيعة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. قد تحتوي هذه التقارير على عشرات الصفحات.

يمكن أن تخدم الأنواع المختلفة من التوثيق أغراضاً مختلفة. على سبيل المثال، قد ترغب المنظمات غير الحكومية في استخدام أمثلة لحالات ملموسة في عملها الخاص بالمناصرة على المستوى الوطني وفي المحافل الدولية، مثلاً في تقارير الظل للاستعراضات القطرية في هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. كلما كانت الأمثلة أكثر تفصيلاً وموصوفة بشكل جيد، كلما بدت أكثر إقناعاً. قد يكون الأمر أكثر إقناعاً إذا منحت الضحية موافقتها على كشف اسمها في مثل هذه الأمثلة، ويمكن أيضاً رفع القضايا الموثقة جيداً إلى المحكمة حيث قد تلعب الأدلة الطبية - خاصة لو لم يكن بها الكثير من الصفحات - دوراً أساسياً في تحقيق العدالة للضحية. أخيراً، قد لا يتم استخدام الحالات الموثقة على الفور، ولكنها قد تكون معلقة إلى اللحظة التي يمكن فيها تنفيذ عمليات العدالة الانتقالية على سبيل المثال.

وبالتالي، من المهم جداً أن يناقش الشخص الذي يقوم بتوثيق الحالة رغبات الضحية معها، وأن يتم تقديم الخيارات لها بطريقة تجعلها قادرة على اتخاذ قراراتها بناء على معلومات كافية. قد يحتاج المهني إلى إجراء محادثة مع الضحية أكثر من مرة أثناء عملية التوثيق، حيث قد تتغير وجهات النظر على امتداد مسار التوثيق. بمرور الوقت، يتعرّف الطبيب-ة أو المحامي-ة على قصة الضحية بشكل أفضل ويمكنه-ها تقييم التبعات التي يمكن أن تنتج على الأرجح من تقديم القصة في سياقات مختلفة، وفي الوقت نفسه، قد تصبح الضحية أكثر وعياً بمدى شعورها بالراحة عند سرد قصتها وما هي رغباتها في المستقبل.

### 3.10 الحدود الأساسية والسعي نحو تحقيق الأفضل

قد يجبر المهنيون بسبب وعيهم بحدودهم الشخصية على إحالة الضحية إلى شخص آخر لديه مستوى خبرة أكبر. يكون هذا ممكناً في بعض الحالات، ولكن في حالات أخرى، قد يكون اتصال الشخص الأول بالضحية هو الفرصة الوحيدة للضحية لتوثيق حالتها.

إذا تعيّن على أحد المهنيين توثيق حالة تعذيب، فلا يجب أن يتردد/تتردد في التماس المساعدة من الزملاء/الزميلات، حتى لو كان كل ما يمكنهم فعله هو تقديم المشورة حول كيفية تفسير نتيجة معينة أو نقل رسالة محددة، ولكن، يمكن طلب هذه المساعدة أيضاً من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المشاركة في مناهضة التعذيب. كما يمكن الحصول على النصح من المواد المكتوبة حول كيفية توثيق التعذيب، وأبرزها بالطبع بروتوكول إسطنبول. تمت الإشارة إلى هذه المؤلفات في نهاية هذا الدليل.

وفي كل الحالات، من المهم أن يسعى جميع المهنيين، في جميع المواقف، إلى بذل قصارى جهدهم-هن عند توثيق التعذيب. يعدّ عدم القيام بأي شيء على الإطلاق أسوأ شيء قد تفعله على الإطلاق! في الكثير من الحالات، ترك عدد كبير جداً من ضحايا التعذيب بمفردهم-هن لأنهم-هن لم يتمكنوا من التحدث عن أنفسهم-هن أو من الاتصال بشخص يمكنه مساعدتهم-هن، ولم يكلف أحد نفسه-ها عناء طرح الأسئلة الصحيحة التي من شأنها تحديدهم-هن كضحايا للتعذيب.

## 4.10 الرعاية الذاتية

قد يكون العمل مع ضحايا التعذيب ومساعدتهم-هن مجزيًا، ولكنه قد يكون أيضًا عملاً متطلبًا. يمكن أن يكون الاستماع إلى قصص الضحايا الخاصة بتجاربهم ومعاناتهم مرهقًا ويمكن أن يؤدي إلى ما يشار إليه تقنيًا بالصدمة الثانوية (secondary traumatization). تصيب هذه الظاهرة شخصًا قريبًا من الشخص المصاب بصدمة نفسية، إذ يبدأ في الشعور بأعراض الصدمة دون أن يعيش هو/هي الصدمة بالفعل. قد تشمل هذه الأعراض على سبيل المثال الذكريات المتطفلة (intrusive memories) والكوابيس والأرق والقلق.

غالبًا ما تتمثل طريقة التعامل مع التجارب المجهدة في التحدّث عن هذه التجارب مع الآخرين. قد يكون هؤلاء أشخاصًا آخرين يعملون أيضًا على توثيق التعذيب، وبالتالي سيكون لديهم فهم أكبر لهذه المشاعر، أو قد يكون هؤلاء الأشخاص هم الأشخاص القريبون من الشخص الذي يقوم بالتوثيق وعادة ما يتشاركون المشاعر الصعبة معهم. وبغض النظر عن الشخص الذي تتم مشاركة هذه التجارب معه-ها، يجب أن يتم ذلك بطريقة تحافظ على سرية المعلومات التي تم جمعها أثناء مقابلة التوثيق، ما لم يكن لدى الشخص الآخر بالفعل نفس المعلومات؛ على سبيل المثال، يكون/تكون زميل-ة يعمل/تعمل على نفس الحالة.

وجد آخرون أنه من المفيد محاولة توجيه أذهانهم بعيدًا عن القصص الصعبة، مثل مشاهدة فيلم أو قضاء الوقت في الطبيعة أو الخروج مع الأصدقاء. لدى الأشخاص طرق مختلفة من أجل التكيف مع هذه الوضعيات، ولكن من المهم أن يكون المهنيون على دراية بالتفاعلات المحتملة مع القصص التي يتم سماعها ومحاولة التكيف معها عند حدوثها. في النهاية، قد تكون هناك حاجة إلى الدعم المهني والإشراف للتمكن من التعامل مع المشاعر المرتبطة بتوثيق التعذيب.

أخيرًا، نودّ أن نوّكد على أن توثيق التعذيب ليس مهمّة سهلة، لكنه وظيفة مهمّة تضع المحامي-ة والطبيب-ة في موقع محوريّ فيما يتعلق بضحايا أحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان الموجودة. بقراءة هذا الدليل، نأمل أن تتمكنوا من تعلّم الكثير، لكن لا يجب أن تتوقّعوا أنكم-كن ستكونون خبراء في هذا المجال بمجرد الاطلاع عليه، إذ أنّ الخبرة تتطلب قدرًا أكبر من التدريب والممارسة والإشراف. ومع ذلك، نأمل أن يكون هذا الدليل قد يسّر عليكم عمل توثيق التعذيب من خلال المعارف الموجودة فيه. يجب أن يكون هدفكم-كن بذل قصارى جهدكم-كن لصالح ضحية التعذيب، وقد حاولنا دعمكم في تحقيق ذلك عبر كتابة هذا الدليل.

## مؤلفات أخرى للقراءة

يمكن أن تجدوا-دن مصادر المعلومات والاتفاقيات والنصوص الأخرى التي تمّت الإشارة إليها في هذا الدليل مع الروابط الخاصة بها على الموقع الإلكتروني للمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب - معهد 'ديغنيّتي': [www.dignity/documentation/dk](http://www.dignity/documentation/dk)

دليل المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب "معهد ديغني"ي

**التعاون المشترك بين الأطباء والمحامين عند توثيق التعذيب في بلدان شمال أفريقيا  
بقلم ماري براشولت وإيلنا سونديرغارد**

تمّ إعداد هذا الدليل بالتعاون بين الكاتبتين الرئيسيتين والأفراد والمنظمات والمؤسّسات التي تمّ ذكرها في قسم الأطراف المساهمة في إعداد الدليل.

© 2021 معهد 'ديغني'ي - المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب

جميع الحقوق محفوظة. يمكن استخدام محتوى هذه الوثيقة بكلّ حرّية ويمكن نسخها للأغراض التعليمية والأغراض غير التجارية الأخرى، شرط أن يكون أيّ عمل لإعادة إنتاج محتوى الوثيقة مرفقا بتنويه لمعهد 'ديغني'ي كمصدر للمحتوى المستخدم أو المنسوخ.

DIGNITY – Danish Institute Against Torture Bryggervangen 55

2100 Copenhagen O <https://www.dignity.dk>

ISBN: 978-87-93675-52-0 (Press)



# دليل المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب 'ديغنيٲي'

التعاون المشترك بين الأطباء والمحامين  
عند توثيق التعذيب في بلدان شمال أفريقيا